International Journal of Accounting and Management Sciences
(Special Issue – Arabic –December 2022)
https://scipubhouse.com/?page_id=1035

A proposed Integrated Framework for Accounting for the Contract Farming as an Approach to Develop the Yemeni Agricultural Sector "An Empirical, An Experimental Study"

https://www.doi.org/10.56830/FFAY6482

Dr: Ibrahim Ahmed Shorim
Assistant professor of Accounting and Auditing at Sana'a University – Faculty of Commerce and Economic, Department of Accounting & Audit).
Dean of the Faculty of Commerce and Economics at Sana'a University.
Department of Accounting & Audit, Faculty of Commerce and Economic, Sana'a University, Republic of Yemen
Email: I.Shorim@su.edu.ye & Ibrahim.Shorim@yahoo.com

Received: 15 September 2022, Accepted: 21 October 2022, Published: 15 December 2022

Abstract:

The study presented proposed integrated accounting framework for the contract farming as an approach to develop the yemeni agricultural sector, The study has been divided into eight sections; the first section concentrates on the general framework of the search, the second section was to review the most important related studies, which reflect the lack of a research study contributed to accounting framework for the contract farming, Section three discuss the nature of the contract farming, section four dealt with the efforts of the accounting professional organizations and their contribution in contract farming accounting, I have discuss the lack of independent standard accounting for contract farming accounting, in Section five, researcher presented a proposed integrated accounting framework for contract farming accounting for, and in Section six, an empirical study (case study)of the proposed integrated framework on the contractual agricultural unit in the agricultural and livestock production sector of the yemeni economic corporation, in Section five, An experimental study of the proposed integrated framework and its role in development the yemeni agricultural sector and the extent of participation of this framework to provide appropriate information on this system. The experimental study stress on the importance of the proposed integrated framework to provide appropriate information on contract farming and its role in stimulating the yemeni agricultural sector; the final section dealt with the conclusion and important findings and recommendations, one of the most important recommendations is to develop and enhance legislation, laws and regulations governing contract farming. More research needed to be conducted in the area of accounting and auditing for contract farming.

Keywords: Contract Farming Contract Farming Accounting.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية كمدخل لتطوير القطاع الزراعي اليمني "دراسة تطبيقية، اختبارية"

د. إبراهيم أحمد شريم
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء السابق.
قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
Email: I.Shorim@su.edu.ye & Ibrahim.Shorim@yahoo.com

الملخص:
قدمت هذه الدراسة اطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية كمدخل لتطوير القطاع الزراعي اليمني، وقد تم تقسيم الدراسة الى ثمانية اقسام، تناول القسم الأول الاطار العام للبحث، وفي القسم الثاني تم استعراض اهم الدراسات المرتبطة بالبحث، والذي اتضح من خلاله عدم وجود دراسات بحثية ساهمت في تقديم مقترحات للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية، وتناول القسم الثالث ماهية وطبيعة الزراعة التعاقدية، اما القسم الرابع فقد تناول جهود المنظمات المهنية المختصة واهم ما ورد فيها للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية، وقد اتضح عدم وجود معيار محاسبي مستقل للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية، وفي القسم الخامس قدم الباحث اطارا متكاملا مقترحا للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية، وفي القسم السادس تم اجراء دراسة تطبيقية (دراسة حالة) للاطار المتكامل المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية بقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية، وفي القسم السابع تم اجراء دراسة اختبارية للاطار المتكامل المقترح ودوره في تطوير القطاع الزراعي اليمني ومدى مساهمته في توفير المعلومات المناسبة عن الزراعة التعاقدية، وقد توصلت نتائج الدراسة لأهمية الاطار المتكامل المقترح في توفير المعلومات الملائمة عن الزراعة التعاقدية ودوره في تطوير القطاع الزراعي اليمني، اما القسم الأخير فقد تناول الخلاصة واهم النتائج والتوصيات، وكانت اهم التوصيات تطوير التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة للزراعة التعاقدية، والاهتمام بالرقابة على هذه العمليات، واجراء المزيد من الدراسات التي تتناول المحاسبة والمراجعة عن الزراعة التعاقدية

الكلمات المفتاحية: الزراعة التعاقدية، المحاسبة عن الزراعة التعاقدية.

CC BY

القسم الأول
الإطار العام للبحث

أولا / مقدمة البحث:

يلعب القطاع الزراعي دورا هاما في اقتصاديات دول العالم ومنها الجمهورية اليمنية، باعتباره احد مصادر الدخل لتلك الدول ومنها اليمن(شريم ٢٠٢٠م)، كما ان النشاط الزراعي يحظى باهتمام كبير على مستوى العالم وذلك لأهميته وما يوفره من فرص عمل وتامين الغذاء وتامين مواد أولية لكثير من الصناعات(فخر واخرون ٢٠٠١; Al-Adly and Al Saabry 2019) ، كما ان من الأسباب التي جعلت القطاع الزراعي يحظى بأهمية ومكانة كبيرة هو قدرته في تحقيق مساهمة لتلبية الحاجيات والسكان وسد العجز الغذائي وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لاي بلد(قدور وشماخي ٢٠٢٠م)، ولتطوير ذلك القطاع وانشطته عبر الحقب الزمنية السابقة(حتى ما قبل القرن العشرين) كان تركيز الدول حول تطوير فنون وأساليب الإنتاج الزراعي وكيفية زيادة ذلك الإنتاج من خلال ما يسمى بالزراعة الموجهة والتوسع في استخدام البذور المحسنة والاسمدة الكيماوية، الا انه ومنذ بدايات القرن الحادي والعشرون توسع الاهتمام بالتنمية الزراعية لهذا القطاع بالتركيز على الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بتحسين وتطوير نظم للمنتجات الزراعية والعمل على تعزيز ربط المزارعين بالأسواق المحلية والخارجية، وذلك وفق نظم(مالية وتسويقية وأساليب حديثة) لا تحقق فقط مصلحة المزارعين وتحسين أوضاعهم وقدرتهم التسويقية، وانما تحقق أيضا دعم وتعزيز وتطوير التنمية الزراعية الشاملة لهذا القطاع الزراعي والإنتاجية فيه وعلى المستوى الوطني لتلك الدول، ومن اجل تحقيق ذلك فقد سعت الكثير من الدول المتقدمة والدول النامية لإحداث تنمية زراعية مستدامة للقطاع الزراعي التابع لها من خلال الاتجاه نحو استخدام الزراعة التعاقدية التي تقدم فرصا هامة للتطوير الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الامن الغذائي والقضاء على الفقر، الجدير ذكره ان الزراعة التعاقدية تنطوي على الكثير من المزايا على الصعيد العام لاي مجتمع ومن منظور الاقتصاد الكلي وأيضا على صعيد كل الأطراف المشاركة فيها من المزارعين(البائعين) ومن المشتريين سواء كانوا تجارا محليين او مصدرين او مصنعين او غيرهم من الهيئات والكيانات التي تمثل جانب الطلب على المنتجات الزراعية، كما ان الزراعة التعاقدية تعد احد اهم اشكال التطوير التسويقي (الأمم المتحدة262 /2011A/66; القومي، معهد التخطيط ٢٠١٩ ; Minot and Mhondoro 2018) Sawyer, 2016;، كما اكد بعض الباحثين بان التوجه نحو الزراعة التعاقدية يزيد من التنمية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية بصورة عامة من خلال تحسين دخل القطاع الزراعي وبالتالي دخل أي دولة تابع لها ذلك القطاع، وأيضا تقليل عوامل الهجرة من الريف الى المدن(Miyata, et al.; Eaton and; Mhondoro 2018 ;Minot and Seba 2016 ;Miyata, et al. 2009 ; Shepherd 2001) Sawyer 2016;

، وعلى الصعيد اليمني وانسجاما مع توجه قيادة نظام الحكم الحالي في الجمهورية اليمنية وفي ضوء مقومات النهوض بالقطاع الزراعي التي تم تناولها ضمن مخرجات ورشة عمل اللجنة الزراعية والسمكية العليا في إطار الموجهات المستخلصة من محاضرات السيد القائد العلم/ عبدالملك بدرالدين الحوثي في الجانب الزراعي، والتي تم تلخيصها في المقومات الرئيسية التالية:(مخرجات ورشة عمل اللجنة الزراعية والسمكية العليا، ٢٠١٩)

- تطوير القدرات المؤسسية والمجتمعية.
- تطوير كفاءة استغلال واستخدام الموارد المتاحة.
- تحسين الإنتاجية وتعزيز مستويات الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.
- تطوير سياسة التسويق الزراعي.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- مكافحة الفقر وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الاستقرار السكاني لاسيم وان اليمن يواجه نمو سكاني سريع.
- تنمية التصنيع الزراعي.

مما سبق وانسجاما مع توجه القيادة الحالية في اليمن وتحقيق توجهها، ومحاكاة لما قامت به الدول المتقدمة وبعض النامية واستفادة اليمن من تلك التجربة كمدخل لتطوير القطاع الزراعي اليمني وتنميته، وايضا نتيجة للظروف الراهنة التي يمر بها اليمن(مر عليه سبع سنوات وداخلين على السنة الثامنة) وحصار اقتصادي(برا وبحرا وجوا)، لذا سيكون التوجه اجباريا نحو استخدام الزراعة التعاقدية كبديل عن استخدام الزراعة الموجهة التي مازالت مستخدمة في اليمن والتي لم يعد لها فائدة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها اليمن، بل والعالم الان لاسيم وان هناك ازمة غذاء عالمي نتيجة احداث حرب روسيا وأوكرانيا، لذا فان استخدام الزراعة التعاقدية سيكون مدخلا لتحقيق مقومات النهوض في القطاع الزراعي اليمني المشار اليها سابقا، وسيزيد من دخل الجمهورية اليمنية ودعم اقتصادها، وسيمثل دعم عاجل وضرورة للقطاع الزراعي اليمني وسيحل مشاكل كثيرة افرزتها الظروف الراهنة على اليمن وانعكاساتها السلبية على ذلك القطاع بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام والتي منها الاتي:

- التدمير شبه الكامل الذي اصاب البنى التحتية في الجمهورية اليمنية وتعطيل الكثيرمن قطاعاته الحيوية بشكل عام وما اصاب القطاع الزراعي بشكل خاص.
- انهيار سعر صرف الريال اليمني تجاه العملات الاجنبية واثاره على كل انشطة القطاع الزراعي باليمن.
- افتقار الاقتصاد اليمني لضمان تحقيق الامن الغذائي بشكل عام الامر الذي ظهر واضحا بعد الحصار البري والبحري والجوي الخانق على اليمن واستمراريته للعام السابع ودخولنا على العام الثمن على التوالي.
- نقص الموارد المالية للدولة (بسبب توقف مصادر تلك الموارد من نفط ....الخ) لا سيما في ظل اعتماد الدولة وبشكل رئيسي على الضرائب كمصدر اساسي لتمويل نفقاتها الضرورية وعدم قدرتها تمويل الاستثمار في المجال الزراعي.
- ارتفاع حجم الديون الداخلية والخارجية للاقتصاد اليمني وعدم قدرة الدولة على مواجهة تلك الديون واعبائها.
- تدهور الانتاج الزراعي في اليمن اذ أصبحت الكميات المنتجة اقل من المعروض السوقي.
- ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي بشكل كبير، بسبب ارتفاع مدخلات الانتاج، الامر الذي ادى الى انعدام القدرات التنافسية للمحاصيل الزراعية في الاسواق المحلية امام السلع الزراعية المستوردة.
- اعتماد القطاع الزراعي باليمن على الاسواق الخارجية في توريد معظم مدخلات الإنتاج الزراعي من بذور محسنة ومبيدات واسمدة، ويتعذر الحصول عليها لاعتبارات مالية وفنية وارتفاع أسعارها وهو ما ينتج عنه ارتفاع فاتورة الاستيراد لتلك الاحتياجات وهو ما يعني تسرب العملات الأجنبية والتأثير السلبي على ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة.
- عدم وجود مخزون استراتيجي من الحبوب الاستراتيجية.
- مشكلة المياه اذ يعاني قطاع الإنتاج الزراعي اليمني نقص كبير في مياه الري، فضلا عن التلوث الحاصل في المياه، فضلا عن التلوث في الهواء والتربة، الامر الذي ادى الى ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي بشكل كبير بسبب استعمال انواع عديدة من المبيدات المستوردة والمرتفعة الثمن، وبسبب ارتفاع تكاليف الحصول على القوى المحركة(الديزل) لوسائل الري.
- عجز القطاع الزراعي اليمني عن توفير متطلبات الغذاء للمواطنين والاعتماد على الاسواق العالمية لتوفير تلك المتطلبات وهو ما يعني ارتفاع فاتورة الاستيراد والتأثير السلبي على ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة.

CC BY

- توقف دعم الدولة، وضعف الامكانيات المالية والفنية والتكنولوجية والتسويقية لدى قطاع الإنتاج الزراعي باليمن.
- ضعف الاستثمارات الزراعية المحلية وانعدام الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي.

مما سبق فان الزراعة التعاقدية والتوجه نحو استخدامها في اليمن يعد ضرورة، الجدير ذكره ان الزراعة التعاقدية قد تم تعريفها بأنها "انتاج زراعي يتم وفقا لاتفاق بين المشتري والمزارعين، تحدد بموجبه شروط انتاج وتسويق منتج او منتجات زراعية. وعادة يوافق المزارع على توفير كميات متفق عليها من منتج زراعي محدد، وينبغي ان تستوفي المنتجات معايير الجودة التي يحددها المشتري وتوفيرها له في الوقت الذي يحدده، وفي المقابل فانه يقوم بشراء المنتج، وفي بعض الحالات قد يقوم المشتري بتوفير مدخلات الانتاج الزراعي، واعداد الارض وتوفير المشورة الفنية كجزء من الاتفاق وبالتالي فان اتفاقيات الزراعة التعاقدية قد تتسع او تضيق لتشمل واحدا على الأقل من الثلاثة المكونات التالية: (توفير السوق Market-specifying contract، توفير مدخلات الإنتاجResource-providing contract، إدارة الإنتاج-Production management contract)،كما تمثل الزراعة التعاقدية وسيلة لتقليل ومشاركة المخاطر بين المنتجين والمستهلكين للمنتجات الزراعية، فبالنسبة للمزارعين تفيدهم في توفير مدخلات الإنتاج، الوصول الى التكنلوجيا المطلوبة والتمويل اللازم، بالإضافة الى ضمان تسويق منتجاتهم وفقا لسعر متفق عليه مسبقا، كما ان الزراعة التعاقدية تعتبر وسيلة تفيد المشتريين(سواء كانوا تجارا محليين او مصدرين او مصنعين او غيرهم من الهيئات والكيانات) في توفير قدر من الضمان لإمدادات منتظمة وموثوق بها من احتياجاتهم وبالكمية المطلوبة والمواصفات المحددة مسبقا(منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة- الفاو، ٢٠١٦ ; Eaton and Shepherd 2001;;Miyata, et al. 2009Seba 2016; Mhondoro 2018 ;Minot and Sawyer 2016;(FAO 2018كما انها تمثل اتفاق بين أطراف غير متكافئة وهي الشركات والهيئات الحكومية (الفئة الأقوى اقتصاديا) من ناحية وصغار المزارعين (الفئة الأضعف اقتصاديا) من ناحية اخرى (Johan ,et al.2004 ;FAO2001)، هذا وقد عرفت "بالإنتاج الزراعي أو الحيواني أو الداجن أو السمكي الذي يتم استنادا إلى عقد بين المنتج والمشتري، يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقًا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط التي يتضمنها العقد "(القانون المصري رقم ١٤لسنة ٢٠١٥ بشان الزراعة التعاقدية) .

وبتحليل تعريفات الزراعة التعاقدية المشار اليها سابقا من قبل بعض الباحثين فان اطراف التعاقد هم الجهات الراعية سواء كانوا مصانع او وحدات تصديرية او تجهيزية والتي تقوم بإبرام العقود مع المزارعين للحصول على المحصول وفقا لشروط محددة مسبقا في العقد مثل التمويل وحيازة الأرض والتسويق والاتفاق على السعر وتقديم الخدمات الارشادية والتكنلوجيا وتحديد شكل العقد والقروض، واختيار المزارعين من جانب الجهات المتعاقد معها، وذلك في ضوء الأدوار المختلفة التي يجب ان تقوم بها الحكومات من خلال التشريعات القانونية والاستقرار السياسي والمرافق العامة وتنظيم الصناعة مما يؤدي الى الحصول على الإنتاج وأخيرا يتم متابعة أداء الأطراف المشاركة في التعاقد من خلال ملاحظات المزارعين والرعاة(Zahran, et al. 2012 ; Eaton and Shepherd 2001)، والمتتبع للتحليل السابق لتعريفات الزراعة التعاقدية سيجد ان التعريفات ورد فيها طرفين فقط وهم الجهات الراعية(المشترين) والمزارعين(البائعين) رغم ان هناك اطراف كثيرة اخرى في التعاقد لم يتم الإشارة اليها في تلك التعريفات وكأن الزراعة التعاقدية تتم مباشرة بين طرفين فقط هم المشتريين والبائعين كما ورد في تلك التعريفات، الا انه ووفقا للاطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية في هذا البحث سيكون هناك اطراف كثيرة منها الاتي:

- اللجنة الزراعية والسمكية العليا.
- الجهة الوسيطة (وحدة الزراعة التعاقدية ومن يتبعها).
- المشتريين- الممولين: المستثمرين في القطاع الزراعي.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- البائعين – المزارعين.
- مكاتب الزراعة بالمحافظات التابعة لوزارة الزراعة وقطاع التسويق بالوزارة.
- البنك او البنوك التي ستتولى مهمة تجميع التمويل من مصادره.
- الميسرين الذين سيقومون بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي.
- شركات التامين التي ستؤمن المخاطر الزراعية اثناء الإنتاج الزراعي.
- مؤسسة بنيان المسؤولة عن المسح الزراعي وتقديم مدخلات صناعة قرار وحدة الزراعة التعاقدية.
- مصلحة الجمارك.
- الحكومة.
- الاجهزة الرقابية.

كل الأطراف السابقة مشاركة في تعاقدات واتفاقيات الزراعة التعاقدية في اليمن وهم أساس تطوير وتنمية القطاع الزراعي اليمني.

مما سبق ونتيجة كثرة الأطراف المشاركة بالزراعة التعاقدية في اليمن فان الامر يستدعي ضرورة تقديم إطار متكامل للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية يراعي طبيعتها وممارسة أنشطتها وبما يتلاءم مع البيئة اليمنية وبحيث يحقق اهداف البحث.

ثانيا/ مشكلة البحث:

كون تجربة استخدام الزراعة التعاقدية في اليمن غير موجودة من قبل، ولا يوجد ما ينظم المحاسبة عن الزراعة التعاقدية، رغم أهمية القياس والافصاح المحاسبي لعملياتها، بالإضافة لعدم وجود معيار محاسبي دولي او يمني او تعليمات او قانون او لائحة او دليل تتناول الجوانب المحاسبية بالزراعة التعاقدية.

كما تفتقر المحاسبة لوجود إطار متكامل محاسبي وشامل يوضح الاعتراف والقياس والافصاح لعمليات الزراعة التعاقدية والمعلومات التي يجب توفيرها لمختلف الأطراف المشاركة في الزراعة التعاقدية، والمتمثلة بالآتي:

- اللجنة الزراعية والسمكية العليا.
- الجهة الوسيطة (وحدة الزراعة التعاقدية ومن يتبعها).
- المشتريين- الممولين: المستثمرين في القطاع الزراعي.
- البائعين – المزارعين.
- مكاتب الزراعة بالمحافظات التابعة لوزارة الزراعة وقطاع التسويق بالوزارة.
- البنك او البنوك التي ستتولى مهمة تجميع التمويل من مصادره.
- الميسرين الذين سيقومون بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي.
- شركات التامين التي ستؤمن المخاطر الزراعية اثناء الإنتاج الزراعي.
- مؤسسة بنيان المسؤولة عن المسح الزراعي وتقديم مدخلات صناعة قرار وحدة الزراعة التعاقدية.
- مصلحة الجمارك.
- الحكومة.
- الاجهزة الرقابية.

كما ان من الأهمية معرفة دور المحاسبة الغائب حاليا في اليمن عن الزراعة التعاقدية في تطوير القطاع الزراعي اليمني، وبما يضمن تنظيم العلاقة بين أطراف الزراعة التعاقدية والمشتركين بها من الناحية المحاسبية والإدارية والتشريعية بحيث يتم ضمان نجاح هذه التجربة في البيئة اليمنية كمدخل لتطوير القطاع الزراعي اليمني.

مما سبق فان مشكلة البحث تتلخص وبشكل جوهري في التساؤل الرئيس الاتي:

"هل يمكن تقديم إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية كمدخل لتطوير القطاع الزراعي اليمني؟"

CC BY

وينبثق منه التساؤلات الفرعية الاتية:

- ما طبيعة وماهية الزراعة التعاقدية؟
- ماهي جهود الهيئات والمنظمات الدولية للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية؟
- هل يمكن تقديم إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية؟
- هل يمكن تطبيق الإطار المتكامل المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية وتحديد دوره في تنشيط وتطوير الجانب الزراعي فيها؟
- هل يمكن اختبار دور الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية في تطوير القطاع الزراعي اليمني؟

وينبثق عن التساؤل الفرعي السابق التساؤلات الاتية:

- ✓ هل يساهم الإطار المتكامل المقترح في توفير متطلبات القطاع الزراعي اليمني من المعلومات المحاسبية للزراعة التعاقدية؟
- ✓ هل المعلومات المحاسبية التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح عن الزراعة التعاقدية تؤثر على تطوير القطاع الزراعي اليمني؟
- ✓ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اراء مجموعات العينة حول قدرة الإطار المتكامل المقترح على توفير المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية وتأثيره على تنشيط القطاع الزراعي اليمني؟

لذا فان البحث سيجيب على التساؤلات المشار اليها أعلاه تباعا من خلال ما يستعرضه تباعا وتحديدا من القسم الثالث وحتى القسم الثامن في محاولة ينتج عنها تقديم إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية كمدخل لتطوير القطاع الزراعي اليمني، ومن ثم تطبيقه كدراسة حالة في الوحدة الزراعية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية، ومن ثم اختبار دور ذلك الإطار في تطوير وتنشيط القطاع الزراعي اليمني.

ثالثا/ اهداف البحث:

في ضوء مشكلة البحث وتساؤلاتها فقد هدف البحث بصفة أساسية الى هدف رئيس يتمثل بـ "تقديم إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية كمدخل لتطوير القطاع الزراعي اليمني"، وينبثق منه الأهداف الفرعية الاتية:

- التعرف على طبيعة وماهية الزراعة التعاقدية.
- التعرف على جهود الهيئات والمنظمات الدولية للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.
- تقديم إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.
- تطبيق الإطار المتكامل المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية وتحديد دوره في تنشيط وتطوير الجانب الزراعي فيها..
- وتحديد دوره في تنشيط وتطوير الجانب الزراعي في المؤسسة الاقتصادية اليمنية.
- اختبار دور الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية في تطوير القطاع الزراعي اليمني.

وينبثق عن الهدف الفرعي السابق الاهداف الاتية:

- ✓ يساهم الإطار المتكامل المقترح في توفير متطلبات القطاع الزراعي اليمني من المعلومات المحاسبية للزراعة التعاقدية.
- ✓ المعلومات المحاسبية التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح عن الزراعة التعاقدية تؤثر على تطوير القطاع الزراعي اليمني.
- ✓ تحديد الفروق ذات الدلالة الاحصائية بين اراء مجموعات العينة حول قدرة الإطار المتكامل المقترح على توفير المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية وتأثيره على تنشيط القطاع الزراعي اليمني.

رابعا / أهمية البحث:

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

تنبع أهمية البحث في ان المحاسبة عن الزراعة التعاقدية تعتبر هامة لتوفير المعلومات التي تساعد مختلف الأطراف (المشار اليها سابقا وتحديدا ضمن مشكلة البحث)المشاركة في الزراعة التعاقدية في اتخاذ القرار الملائم، وتحقيق الشفافية مما يساهم في تنشيط وتطوير القطاع الزراعي اليمني، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يعتبر البحث نواة لإصدار معيار او قواعد محاسبية او اطار متكامل رسمي ينظم عمليات المحاسبة عن الزراعة التعاقدية، خاصة في ظل عدم توافر معايير محاسبية او إرشادات او اطار لنظام متكامل تتناول كيفية المحاسبة عن الزراعة التعاقدية.

خامسا / منهجية ومجتمع وعينة البحث:

في ضوء اهداف البحث وما تسعى الى تحقيقه، وفي ضوء مشكلة البحث وتساؤلاتها التي سعى البحث للإجابة عنها، فقد اعتمد البحث على اسلوبين للدراسة النظرية والتطبيقية (دراسة حالة) والاختبارية، وبالتالي تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي.

حيث تم استخدام المنهج الاستنباطي في اعداد الإطار النظري للبحث وصياغة المشكلة وتساؤلاتها ومن ثم الإجابة على بعض منها.

كما تم استخدام المنهج الاستقرائي في القيام بالآتي:

1- استقراء الدراسات السابقة في مجال البحث، وتم مراعاة ان تكون دراسات حديثة وذلك لتحقيق اهداف البحث.
2- اجراء الدراسة التطبيقية (دراسة حالة من خلال تطبيق الإطار المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية وتحديد دوره في تنشيط وتطوير الجانب الزراعي فيها)، الجدير ذكره ان مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية هو وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية.
3- اجراء الدراسة الاختبارية (تحديد دورالإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية في تطوير القطاع الزراعي اليمني) من خلال تحديد متطلبات القطاع الزراعي اليمني من المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية ومدى قدرة الإطار المتكامل المقترح على توفيرها وأثره على تطوير القطاع الزراعي اليمني.

الجدير ذكره ان تفاصيل الدراسة الاختبارية (ابتداء بفروضها التي وضعت للإجابة على التساؤلات المتعلقة بها والواردة في مشكلة البحث، وأيضا مجتمع وعينة والية جمع المعلومات لنفس الدراسة) سترد في القسم السابع طي هذا البحث.

وكلى الاسلوبين المشار اليهما سابقا (الاستنباطي والاستقرائي) تم استخدامهما تمهيدا للوصول الى نتائج وتقديم توصيات موضوعية تساهم في حل مشكلة البحث وتساؤلاتها، ومعرفة مدى تأثير الإطار المتكامل المقترح في تنشيط وتطوير القطاع الزراعي اليمني وبما يؤدي الى تحقيق اهداف البحث.

سابعا/ تنظيم البحث:

القسم الأول: الإطار العام للبحث
القسم الثاني: الدراسات السابقة.
القسم الثالث: طبيعة وماهية الزراعة التعاقدية.
القسم الرابع: جهود الهيئات والمنظمات الدولية للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.
القسم الخامس: الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.
القسم السادس: تطبيق الإطار المتكامل المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية وتحديد دوره في تنشيط وتطوير الجانب الزراعي فيها).
القسم السابع: الدراسة الاختبارية (دور الإطار المتكامل المقترح في تطوير القطاع الزراعي اليمني).
القسم الثامن: الخلاصة والنتائج والتوصيات.
وأخيرا مراجع البحث.

CC BY

القسم الثاني: الدراسات السابقة

أولا: مقدمة:

لم يحظى حتى الان موضوع المحاسبة عن الزراعة التعاقدية بالاهتمام الكاف من قبل الباحثين او المنظمات العلمية المختصة بإصدار المعايير المحاسبية أو تنظيم السياسة المحاسبية للزراعة التعاقدية وذلك خلال مراحلها الثلاث المتمثلة بالآتي:

- ما قبل بداء الإنتاج الزراعي (مرحلة التعاقدات الزراعية مع المشترين والبائعين من قبل الجهة الوسيطة- وحدة الزراعة التعاقدية) وفي هذه المرحلة أطراف مشاركة عديدة سيتم التطرق لها تباعا.
- مرحلة بداء الإنتاج الزراعي حتى الحصاد من قبل البائعين(المزارعين) وفي هذه المرحلة ايضا أطراف مشاركة عديدة سيتم التطرق لها تباعا.
- مرحلة ما بعد الإنتاج الزراعي والحصاد، وفي هذه المرحلة ايضا أطراف مشاركة عديدة سيتم التطرق لها تباعا.

وبالرغم من أهمية موضوع المحاسبة عن الزراعة التعاقدية خلال مراحلها المشار اليها سابقا وتأثيرها الاقتصادي (حيث تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومصدر من مصادر جذب الاستثمار ومصدر لدعم موازنة الدولة ووسيلة لتخفيض فاتورة الاستيراد وحماية المنتج الزراعي الوطني) وتأثيرها الاجتماعي (من خلال تحقيق الامن الغذائي والقضاء على الفقر وتوافر فرص للعمل وتشغيلها ومن ثم تقليل البطالة) وتأثيرها البيئي(من خلال مساهمتها في حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وزيادة مساحة الأراضي الزراعية) وتأثيرها أيضا المؤسسي وقطاعات الاعمال الخاصة والعامة(زيادة مصدر دخل وتتيح لجميع أطرافها بالمشاركة الفعالة وتبادل الخبرات) وإيجاد بديل عن دعم الدولة للمزارعين في ظل الظروف الراهنة وانعدام دخل يدعم موازنتها، كما ان الزراعة التعاقدية سيمتد تأثيرها لمواجهة التحديات والمشاكل التي افرزتها الظروف الراهنة على اليمن ومواجهة التحديات المتمثلة بفشل القطاع الزراعي وسوء استخدام الأموال المتاحة لدعم أنشطة القطاع الزراعي اليمني.

وما يتوافر حتى الان من اهتمام للباحثين او المنظمات العلمية المختصة بإصدار المعايير المحاسبية أو تنظيم السياسة المحاسبية هو الاهتمام بالزراعة عموما (خلال مرحلة الإنتاج الزراعي حتى الحصاد) ولا يوجد اهتمام بمرحلة ما قبل او بعد الإنتاج.

ثانيا: الدراسات التي تناولت تنظيم السياسات المحاسبية لنشاط الزراعة عموما:

- **(Plus, Projects IAS, 2021.)**

المشروع بعنوان " IAS 41 — Fair value measurement issues in agriculture"حيث هدف الى تعزيز جودة القياس بالقيمة العادلة للأصول البيولوجية والمنتجات(المحصول) الزراعية التي ينظمها معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ "الزراعة" والذي يتطلب الاعتراف بالأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية وقياسها بالقيمة العادلة التي في الاساس تأخذ ثلاثة مداخل للقياس، الا انه وفي بعض الحالات يتم استخدام مدخل الدخل لتقدير القيمة العادلة للأصل البيولوجي أو المنتج الزراعي نتيجة عدم إمكانية استخدام مدخل السوق بسبب عدم وجود أسواق، الجدير ذكره ان معيار المحاسبة الدولي ٤١ يتطلب عند تحديد التدفقات النقدية أن يتم استبعاد "أي زيادة في القيمة من التحول البيولوجي الإضافي" لذلك فان المشروع وفي بدايته ركز على قضية مفادها (هل يمكن تحقيق هدف قياس القيمة العادلة إذا تم استبعاد تلك الزيادات المستقبلية)، ثم تلى ذلك توسيع المشروع تباعا ليشمل معالجة قضايا الاعتراف والقياس بموجب معيار المحاسبة الدولي ٤١.

- **(قدور اشواق، وبوبكر شماخي، ٢٠٢٠)**

البحث بعنوان" المحاسبة في النشاط الزراعي: دراسة تحليلية مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ والنظام المحاسبي المالي الجزائري "حيث هدف الى التعرف على الأهداف الرئيسية للمعيار المحاسبي

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

الدولي رقم ٤١" الزراعة" والنطاق الذي يعطيه وبيان الشروط الواجب توافرها للاعتراف بالأصل البيولوجي او المحصول الزراعي. وكذلك بيان الإفصاحان التي يتطلبها هذا المعيار ومقارنة مدى توافقها حول المعالجة المحاسبية للأصول البيولوجية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري. ومن اهم النتائج التي توصل لها البحث الاتي:

- ان المخطط اظهر توافقا أكبر من المعايير الدولية.
- عدم وجود فروقات جوهرية من حيث الهدف والقياس والارباح والخسائر.
- اهمال معالجة المنح الحكومية وجوانب الإفصاح المحاسبي.

- (Al-Adly, M.; I, Al Saabry, 2019)

البحث بعنوان " "Fair Value as a Basis for Valuation of Biological Assets (Applied Study in the Al kafeel Co. For General Investments)"، حيث هدف إلى التعرف على ماهية الأصول البيولوجية، ومتطلبات المحاسبة عنها وفقا للقيمة العادلة كبديل للتكلفة التاريخية وتوصل البحث الى مجموعة من النتائج أهمها مايلي:

- خصوصية النشاط الزراعي تفرض استعمال وسائل وطرق للقياس المحاسبي تواكب التغيرات البيولوجية في الأصول البيولوجية (الحيوانية والنباتية).
- ان استعمال التكلفة التاريخية في تقييم الأصول البيولوجية لا توفر معلومات ملائمة ولا ذات تمثيل صادق بسبب اغفالها عمليات النمو للأصول البيولوجية وكذلك اغفال التغير في أسعار السوق.

وأوصى البحث بضرورة قيام الجهات المصدرة للقواعد المحاسبية بتحديث قاعدة المحاسبة العراقية رقم (١١) المتبينية للتكلفة التاريخية لتتماشى مع أخر التعديلات الصادرة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ "الزراعة "المتبينة للقيمة العادلة.

- (Sayekti1, Irmadariyani1, & D, 2018)

البحث بعنوان" The Implementation of Accounting Standards for Agriculture (Psak 69): The Analysis of Companies' Readiness"حيث هدف الى تحليل مدى جاهزية معايير المحاسبة للزراعة (PSAK 69) التي ينبغي استخدامها عند اعداد التقارير المالية للعام ٢٠١٨ وذلك في عدد من الشركات التي تعمل في النشاط الزراعي بإندونيسيا، حيث وصل البحث الى نتائج كان اهمها:

- ان الشركات لا تنفذ بالكامل PSAK 69 وهي تستخدم بشكل عام التكلفة التاريخية كأساس للاعتراف بأصولها البيولوجية، دونما استخدام القيمة العادلة التي تتطلبها المعايير المحاسبية، بحجة عدم وجود اسواق نشطة، وان قياسها لتلك الأصول قد يؤثر على موثوقية وملاءمة (المعلومات) التقارير المالية لتلك الشركات.
- ان بعض تلك الشركات التي تمتلك نباتات وكمثال هنا وليس الحصر نبات التبغ، تقدم تقاريرها المالية مرة واحدة في السنة، في حين أن عمر نباتات التبغ عندها دورة حياة اقل من فترة تلك التقارير (سنة مالية واحدة)، ولذلك فانها لا تظهر نباتات التبغ في قائمة مركزها المالي كأصول بيولوجية.

- (الحساني وعد، خولة حمدان، ٢٠١٧)

البحث بعنوان" دور معايير المحاسبة والتدقيق والتمويل المالي في الرقابة على النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة" هدف الى توظيف معايير المحاسبة والتدقيق فضلا عن معايير التمويل المالي في الرقابة على النشاط الزراعي بشكل عام وذلك لتحقيق اهداف التمية المستدامة الأربعة، ومن اهم النتائج التي وصل اليها البحث ان هناك معاير محاسبية وتدقيقية ومعايير معنية بالاستدامة البيئية والاجتماعية موجودة ولا يتم توظيفها عند الرقابة على النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة، وأوصى البحث بضرورة توظيف تلك المعايير عند اجراء الرقابة على مشاريع النشاط الزراعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

- (حمد، ٢٠١٣)

CC BY

البحث بعنوان" أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي: دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم٤١ والقاعدة المحاسبية العراقية رقم ١١"، حيث هدف الى عرض متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ واجراء دراسة تحليلية مقارنة مع القاعدة المحاسبية العراقية رقم ١١ (المحاسبة في النشاط الزراعي) وتوصل البحث الى النتائج الهامة التي منها الاتي:

- وجود فروق جوهرية في المعالجات المحاسبية التي تتبعها القاعدة المحاسبية العراقية وتلك التي يتبعها المعيار المحاسبي الدولي.
- ان تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ كما هو في العراق سوف يواجه عدد من المشاكل بسبب اختلاف البيئة العراقية عن البيئات التي جاءت على خلفيتها تلك المعايير، مما يتطلب بناء قواعد محلية مقابلة للمعايير الدولية تأخذ بالحسبان خصوصية البيئة العراقية.
- ان تنهج القواعد المحاسبية العراقية المنهج الذي اتبعته المعايير الدولية في المعالجات المحاسبية بالابتعاد عن المرونة في اختيار المعالجات وذلك لتضييق الخلافات التي تظهر في التطبيقات العلمية لتلك القواعد.

يتضح مما سبق عدم اهتمام الفكر المحاسبي بعمليات المحاسبة عن الزراعة التعاقدية رغم أهميتها في الوقت الحالي، وما تناولته العديد من الدراسات هو المحاسبة عن النشاط الزراعي عموما والتي تركز اهتمامها بالنشاط الزراعي بشكل عام وذلك (خلال مرحلة الإنتاج الزراعي حتى الحصاد) ولا يوجد مرحلة ما قبل او بعد الإنتاج.

وبالتالي فان هذا البحث يهدف الى سد العجز في الجانب المحاسبي ومحاولة لوضع المعالم الرئيسية للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية وعن أي عمليات مترتبة على ممارسة أنشطتها خلال مراحلها الثلاث المشار اليها سابقا ومع جميع الأطراف المشاركة في عمليات الزراعة التعاقدية.

القسم الثالث
طبيعة وماهية الزراعة التعاقدية

أولا: مقدمة:

سعت الكثير من الدول المتقدمة والدول النامية لإحداث تنمية زراعية مستدامة للقطاع الزراعي التابع لها من خلال الاتجاه نحو استخدام الزراعة التعاقدية التي تقدم فرصا هامة لتطوير الاقتصاد وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الامن الغذائي والقضاء على الفقر، وانطوائها على الكثير من المزايا على الصعيد العام لاي مجتمع ومن منظور الاقتصاد الكلي وأيضا على صعيد كل الأطراف المشاركة فيها من المزارعين(البائعين) ومن المشتريين(الممولين) جانب الطلب على المنتجات الزراعية، كما انها تعد احد اهم اشكال التطوير التسويقي (الأمم المتحدة، ٢٠١١) ، (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩)، (Mhondoro, 2018) ; (Minot, N.; Sawyer, B, 2016) : كما اكد بعض الباحثين بان التوجه نحو الزراعة التعاقدية يزيد من التنمية الاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية بصورة عامة من خلال تحسين دخل القطاع الزراعي وبالتالي دخل أي دولة، وأيضا تقليل عوامل الهجرة من الريف الى المدن. (Miyata, Minot, & Hu., 2009) ، (Eaton & A, 2001)، (Seba, 2016)، (Minot, N.; Sawyer, B, 2016) ، (Mhondoro, 2018)

ثانيا: مفهوم الزراعة التعاقدية:

"انتاج زراعي يتم وفقا لاتفاق بين المشتري والمزارعين، تحدد بموجبه شروط انتاج وتسويق منتج او منتجات زراعية. وعادة يوافق المزارع على توفير كميات متفق عليها من منتج زراعي محدد، وينبغي ان تستوفي المنتجات معايير الجودة التي يحددها المشتري وتوفيرها له في الوقت الذي يحدده، وفي المقابل فانه يقوم بشراء المنتج، وفي بعض الحالات قد يقوم المشتري بتوفير مدخلات الانتاج الزراعي، واعداد الارض وتوفير المشورة الفنية كجزء من الاتفاق وبالتالي فان اتفاقيات الزراعة التعاقدية قد تتسع أو تضيق لتشمل واحدا على الأقل من الثلاثة المكونات التالية:(توفير السوقMarket-specifying contract،توفير

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

مدخلات الإنتاجResource-providing contract،إدارة الإنتاج Production-management contract)، كما تمثل الزراعة التعاقدية وسيلة لتقليل ومشاركة المخاطر بين المنتجين والمستهلكين للمنتجات الزراعية، فبالنسبة للمزارعين تفيدهم في توفير مدخلات الإنتاج، الوصول الى التكنلوجيا المطلوبة والتمويل اللازم، بالإضافة الى ضمان تسويق منتجاتهم وفقا لسعر متفق عليه مسبقا، كما ان الزراعة التعاقدية تعتبر وسيلة تفيد المشتريين(سواء كانوا تجارا محليين او مصدرين او مصنعين او غيرهم من الهيئات والكيانات) في توفير قدر من الضمان لإمدادات منتظمة وموثوق بها من احتياجاتهم وبالكمية المطلوبة والمواصفات المحددة مسبقا)منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة-الفاو (Miyata, , 2016) (FAO, 2018) (Minot, N.; Sawyer, B, (Eaton & A, 2001) Minot, & Hu., 2009) 2016) (Seba, 2016) (Mhondoro, 2018) كما انها تمثل اتفاق بين أطراف غير متكافئة وهي الشركات والهيئات الحكومية (الفئة الأقوى اقتصاديا) من ناحية وصغار المزارعين (الفئة الأضعف اقتصاديا) من ناحية اخرى(Johan, et al.2004 ;FAO2001)، هذا وقد عرفت "بالإنتاج الزراعي أو الحيواني أو الداجن أو السمكي الذي يتم استنادا إلى عقد بين المنتج والمشتري، يلتزم بموجبه المنتج بالتوريد طبقًا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط التي يتضمنها العقد "(القانون المصري رقم ١٤لسنة ٢٠١٥ بشان الزراعة التعاقدية).

مما سبق فان الباحث يعرف الزراعة التعاقدية بما يتلاءم مع البيئة في اليمن بانها "عملية منتظمة تتم بين مجموعة من الأطراف(مشتركيها)، ينتج عنها صفقة(انتاج زراعي أو حيواني أو داجن أو سمكي)، يتم تنفيذها عبر وحدة الزراعة التعاقدية التي تقوم بدور الوسيط بين المشتري (التاجر الذي يلتزم بالتمويل لتلك الصفقة بموجب عقد مستقل يتم بينه وبين وحدة الزراعة التعاقدية) كطرف اول والبائع(المزارع الذي يلتزم بموجب عقد مستقل بينه وبين وحدة الزراعة التعاقدية بالتوريد طبقًا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط المتفق عليها بالعقد) كطرف ثاني، وتتم تلك الصفقة بين اطرافها بموجب عقود قانونية بمقتضاها تقوم وحدة الزراعة التعاقدية بمهام تسجيل وتحديد الحقوق والواجبات لكل طرف، والتوعية والإرشاد والتوجيه والاشراف والرقابة على عملية الزراعة التعاقدية، ووضع نماذج استرشادية للعقود المشار إليها، وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات لجميع الاطراف المرتبطة بالزراعة التعاقدية(والذين منهم أيضا: البنك مركز تجمع التمويل للصفقة- شركة التأمين التي ستغطي المخاطر التشغيلية الزراعية- مكاتب الزراعة بالمحافظات ممثل وحدة الزراعة التعاقدية – قطاع التسويق بوزارة الزراعة – مؤسسة بنيان المسؤولة عن المسح الزراعي ومدخلات صناعة قرار وحدة الزراعة التعاقدية – مصلحة الجمارك ...الخ) والفصل في المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية أو بسببها، عن طريق التحكيم متى تضمنت تلك العقود شرط اللجوء إلى التحكيم لدى الوحدة.

ثالثا: الأطراف المشاركة في الزراعة التعاقدية في اليمن:

من تعريف الزراعة التعاقدية المشار اليه سابقا، تتمثل الأطراف المشاركة بالزراعة التعاقدية باليمن بالاتي:

- اللجنة الزراعية والسمكية العليا.
- الجهة الوسيطة (وحدة الزراعة التعاقدية ومن يتبعها).
- المشتريين(التاجر) - الممولين: المستثمرين في القطاع الزراعي.
- البائعين –المزارعين.
- مكاتب الزراعة بالمحافظات التابعة لوزارة الزراعة وقطاع التسويق بالوزارة.
- البنك او البنوك التي ستتولى مهمة تجميع التمويل من مصادره.
- الميسرين الذين سيقومون بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي.
- شركات التامين التي ستؤمن المخاطر الزراعية اثناء الإنتاج الزراعي.

CC BY

- مؤسسة بنيان المسؤولة عن المسح الزراعي وتقديم مدخلات صناعة قرار وحدة الزراعة التعاقدية.
- مصلحة الجمارك.
- الحكومة.
- الاجهزة الرقابية.

رابعا: اهمية الزراعة التعاقدية:

تنبع أهمية الزراعة التعاقدية من الأدوار التي من خلالها تعزز الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في البلدان التي ستستخدمها، وتتمثل تلك الأدوار بالآتي:

أ- **دورها في تعزيز البعد الاقتصادي:** (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩)، (Smaller & Brewin, 2018) (Seba, 2016) (Miyata, Minot, & Hu., 2009) (Eaton & A, 2001) (Earth Security Group., 2018) (Minot, N.; Sawyer, B, 2016) (Mhondoro, 2018) (FAO, 2018)

- تعد مدخلا هاما لمكافحة الفقر في العالم كونها أحد أساليب الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تعد مدخلا لتطوير اقتصادات ريفية مستدامة.
- تمثل نموذج اعمال جديد شامل واحتوائي مستدام كونها تدعم فرص دمج المنتجين والملاك الصغار في سلاسل القيمة المرتفعة داخل القطاع الزراعي، كما انها تسهل وصول منتجاتها الى الأسواق بما يعزز زيادة الدخل لدى صغار المزارعين، كما انها تلبي اعتبارات الجودة الزراعية والبيئية بما يدعم نمط الزراعة المستدامة، كما انها تعزز من القدرة التفاوضية لدى صغار الملاك وصغار رجال الاعمال وتحسينها في الاعمال الزراعية بم يعزز من فرصهم التفاوضية في السوق الزراعي ومواجهة كافة الأطراف الأخرى.
- تدعم نماذج الاستثمار المسؤول في القطاع الزراعي.
- تعزز فرص تسخير التكنلوجيا لدعم الزراعة.

ب- **دورها في تعزيز البعد الاجتماعي:** (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩) ، (Seba, 2016) (Miyata, Minot, & Hu., 2009) (Eaton & A, 2001) (Earth Security Group., 2018)، (Smaller & Brewin, 2018) (Murekezi & Menezes, 2018) (Minot, N.; Sawyer, B, 2016) (Mhondoro, 2018) (FAO, 2018)

- تعد مدخلا لتطوير المجتمعات وتعزيز المساواة فيها (العدالة الاجتماعية) وحماية الموارد الطبيعية.
- تشغيل العمالة وتقليل البطالة من خلال دعم وتوفير فرص العمل (لكل فئات المجتمع ومنهم الشباب والمرأة.

ج- **دورها في تعزيز البعد البيئي:** (معهد التخطيط القومي، ٢٠١٩) (Seba, 2016) (Miyata, Minot, & Hu., 2009) (Eaton & A, 2001) (Earth Security Group., 2018) (Smaller & Brewin, 2018) (Minot, N.; Sawyer, B, 2016) (Murekezi & Menezes, 2018) (Viinikaien, 2018) (Mhondoro, 2018) (FAO, 2018) (Earth Security Group., 2018)

- تعزيز الممارسات الإنتاجية البيئية.
- تراعي تغير المناخ وانعكاساتها المباشرة على القطاع الزراعي ومراقبتها وتحييد تلك الانعكاسات.
- تحجيم عوامل التصحر وتدهور التربة.
- تعزيز الادارة المستدامة للمناطق الزراعية وتوسيع رقعتها.

مما سبق يمكن تلخيص أهمية الزراعة التعاقدية من وجهة نظر الباحث، والتي تكمن في تأثيرها الاقتصادي(حيث تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومصدر من مصادر جذب الاستثمار ومصدر

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

لدعم موازنة الدولة ووسيلة لتخفيض فاتورة الاستيراد وحماية المنتج الزراعي الوطني)، وتأثيرها الاجتماعي(من خلال تحقيق الامن الغذائي والقضاء على الفقر وتوافر فرص للعمل وتشغيلها للعمالة وتقليل البطالة)، وتأثيرها البيئي(من خلال مساهمتها في حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وزيادة مساحة الأراضي الزراعية) وتأثيرها أيضا المؤسسي وقطاعات الاعمال الخاصة والعامة (زيادة مصدر دخل وتتيح لجميع أطرافها بالمشاركة الفعالة وتبادل الخبرات) وإيجاد بديل عن دعم الدولة للمزارعين في ظل الظروف الراهنة وانعدام دخل يدعم موازنتها، كما ان الزراعة التعاقدية سيمتد تأثيرها لمواجهة التحديات والمشاكل التي افرزتها الظروف الراهنة على اليمن ومواجهة التحديات المتمثلة بفشل القطاع الزراعي وسوء استخدام الأموال المتاحة لدعم أنشطة القطاع الزراعي اليمني.

وبناء على ما اشير اليه أعلاه فقد أجاب هذا القسم عن التساؤل الذي مفاده ما طبيعة وماهية الزراعة التعاقدية؟

القسم الرابع
جهود الهيئات والمنظمات الدولية للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية

أولا: مقدمة:

سيتم في هذا القسم تتبع ما اذا كانت المحاسبة عن الزراعة التعاقدية قد نالت الاهتمام الكاف في إصدارات المنظمات المهنية أوالفكر المحاسبي نتيجة أهميتها، كون تأثيرها يمتد ليس فقط على المراكز المالية للأطراف المشاركة في الزراعة التعاقدية، بل يمتد تأثيرها لقطاعات عديدة في المجتمع بجانب تأثيرها على الاقتصاد المحلي ومن ثم الدولي.

ثانيا: المحاسبة عن الزراعة التعاقدية وما يتعلق بها في ظل المعايير المحاسبية الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB):

رغم ثقل مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية Financial Accounting Standards Board (FASB)، الا انه لم يصدر معيارا محاسبيا محددًا للأنشطة الزراعية حتى الان، وما اعتمد عليه الـ(FASB) في تنظيم الأنشطة الزراعية هو(FASB Codification Topic 905) الذي تناول الزراعة نظرة عامة وحدد نطاقًا وسرد لمواد أساسية أخرى تمثل إرشادات وتوجيهات عامة لا تعكس الأنشطة الزراعية، ولا تقدم أي خلفية تاريخية أو مناقشة الإجراءات القانونية أو ملخصًا للمتطلبات المحاسبية وكيفية إعداد التقارير المالية وهذا ما أكدته دراستان لنفس الباحثان، الا ان كل دراسة تناولت موضوع مختلف عن الاخر(Fischer & T, 2013) (Marsh & Fischer, 2013) ، وهو ما يعني ان الزراعة بشكل عام وموضوع المحاسبة عن الزراعة التعاقدية بشكل خاص لم تحظى بالاهتمام الكاف من قبل المعايير المحاسبية الأمريكية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، وهو ما يعد قصورا واضحا في لـ(FASB) المعني بتنظيم السياسات والمتطلبات المحاسبية ولكل المجالات التي يغطيها الواقع المحاسبي وبشكل تفصيلي.

ثالثا: المحاسبة عن الزراعة التعاقدية وما يتعلق بها في ظل المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

يعد المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ (IAS NO. 41) هو الوحيد ضمن جهود الهيئات والمنظمات الدولية للمحاسبة، حيث بداء تنفيذه من العام ٢٠٠٣م، وكان هدفه وصف المعالجة المحاسبية و بيان متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي وتحديدا اهتم بتنظيم السياسات المحاسبية الخاصة بالأصول البيولوجية والمحصول الزراعي عند نقطة الحصاد فقط أو المنح الحكومية المتعلقة بالأصل البيولوجي والمقاسة بالقيمة العادلة والمشروطة بأحداث معينة، ولم يهتم بما يتم في الأراضي الخاصة بالنشاط الزراعي بداء بالإنتاج الزراعي حتى الحصاد من قبل البائعين- المزارعين)، ولا يوجد في هذا المعيار ما ينظم قبل وبعد مرحلة الإنتاج الزراعي.

الجدير ذكره ان تنظيم السياسة المحاسبية للزراعة التعاقدية يجب ان تكون خلال مراحلها الثلاث المتمثلة بالآتي:

CC BY

- ما قبل بداء الإنتاج الزراعي (مرحلة التعاقدات الزراعية مع المشترين والبائعين من قبل الجهة الوسيطة - وحدة الزراعة التعاقدية-) وفي هذه المرحلة أطراف مشاركة عديدة.
- مرحلة بداء الإنتاج الزراعي حتى الحصاد من قبل البائعين (المزارعين)وفي هذه المرحلة ايضا أطراف مشاركة.
- مرحلة ما بعد الإنتاج الزراعي والحصاد، وفي هذه المرحلة ايضا طراف مشاركة عديدة.

ويظهر ذلك جليا من خلال تتبع نطاق تطبيق ذلك المعيار.

هذا وقد قدم المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ (IAS NO. 41) تعريفات متعلقة بالزراعة تستخدم كمصطلحات محددة به كالاتي:

- النشاط الزراعي: هو إدارة عملية تحويل حيوية لأصل حيوي معد للبيع الى منتوج زراعي أو إلى أصل حيوي إضافي من قبل المنشأة.
- المحصول الزراعي: هو المنتوج المحصود(المجني) من أصول المنشأة الحيوية.
- الأصل الحيوي: هو حيوان او نبات حي.
- التحويل الحيوي: يحتوي عمليات النمو والتحلل والإنتاج والإنجاب التي تؤدي الى تغيرات كمية أو نوعية لأصل حيوي.
- مجموعة من الموجودات الحيوية: وهي تجميع لحيوانات أو نباتات متشابهة.
- الحصاد: هو فصل (فرز) المحصول عن الأصل الحيوي أو إيقاف عمليات الحياة للأصل الحيوي.
- السوق النشط: هو السوق التي تلبي فيه جميع الشروط التالية:
  - ✓ البنود التي تتم المتاجرة بها في داخل السوق متجانسة
  - ✓ يمكن عادة إيجاد المشترين والبائعين الراغبين في أي وقت
  - ✓ الاسعار متوفرة للجمهور
- القيمة الدفترية: المبلغ المعترف به لأصل في الميزانية العمومية.
- القيمة العادلة: كما تم تعريفها بالمعيار المحاسبي (IFRS NO. 13).
- المنح الحكومية: كما تم تعريفها بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٠ (IASNO.20).

كما تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١(IAS NO. 41) الاعتراف والقياس بالآتي:

أ- يجب على المنشأة أن تعترف بالأصل البيولوجي او المحصول الزراعي عندما تتوافر فيه جميع الشروط الاتية:

- تتحكم المنشأة في الاصل نتيجة لأحداث سابقة.
- من المحتمل ان تتدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بذلك الأصل الى المنشأة.
- ويمكن قياس القيمة العادلة او تكلفة الاصل بموثوقية.

ب- القياس عند الاعتراف المبدئي: يجب التفريق بين الأصل البيولوجي والمنتج البيولوجي كما يلي:

- بحسب ما جاء في المعيار فان الأصل البيولوجي هو أي نبات او حيوان حي وحينها يجب قياس ذلك الأصل في تاريخ كل ميزانية عمومية بقيمته العادلة مطروحاً منه التكاليف المقدرة عند نقطة البيع، باستثناء الحالة التي لا يمكن عندها قياس القيمة العادلة بموثوقية، وبالتالي يجب استبدال تلك القيمة بالتكلفة التاريخية مطروحا منها أي إهلاك مجمع واية خسائر مجمعة في انخفاض القيمة.
- بحسب ما جاء في المعيار فان المنتج البيولوجي يجب قياسه بقيمته العادلة مطروحاً منه التكاليف المقدرة عند نقطة البيع في وقت الحصاد. وهذا القياس هو بالتكلفة في ذلك التاريخ ويطبق عليه معيار المحاسبة الدولي رقم ٢ المخزون حول المنتجات الزراعية باعتباره بضاعة بعد الحصاد.

كما تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١(IAS NO. 41) المكاسب والخسائر كالاتي:

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

يجب تضمين المكسب أو الخسارة الناتجة عند الاعتراف الأولي لأصل حيوي بالقيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة
عند نقطة البيع ومن التغيرات في القيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع للأصل الحيوي وذلك كله في حسابات النتيجة ضمن صافي لربح أو الخسارة للفترة التي نشأت فيها.
كما تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ (IAS NO. 41) متطلبات الاعتراف بالمنح الحكومية وفرق بين المشروطة وغير المشروطة، فأما المنح الحكومية غير المشروطة والمرتبطة بأصل بيولوجي فيجب الاعتراف بها بالقيمة العادلة مطروحاً منها تكاليف نقطة البيع المقدرة كدخل عندما وفقط تصبح المنحة الحكومية قابلة للاستلام، اما إذا كانت المنح الحكومية ولمرتبطة بذلك الأصل البيولوجي مشروطة فيتم قياسها بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع كدخل عندما وفقط يتم تلبية الشرط الملحق بالمنحة الحكومية.
كما تناول المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ (IAS NO. 41) متطلبات العرض والإفصاح كالاتي:
أ- العرض: يجب على المنشاة عرض القيمة الدفترية لموجوداتها الحيوية بشكل منفصل في صلب بياناتها المالية.
ب- الإفصاح: يجب على المنشأة أن تفصح عن الاتي:

- مجموع المكسب أو الخسارة الناشئة خلال الفترة الحالية عند الاعتراف الأولي بالأصول الحيوية وبالمحصول الزراعي ومن التغير في القيمة العادلة مطروحاً منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع للموجودات الحيوية.
- وصف كمي لكل فئة من الاصول الحيوية لتميز بين الاصول الحيوية.
- طبيعة أعمالها المتعلقة بكل فئة من الاصول الحيوية، ومقاييس أو تقديرات غير مالية للكميات المادية وعلى مستوى كل فئة من اصول المنشأة الحيوية في نهاية الفترة، ومنتجات المحصول الزراعي خلال الفترة.
- الإفصاح عن المنح الحكومية وطبيعتها ونطاقها المعترف بها في القوائم المالية والشروط التي لم يتم تلبيتها واي انخفاضات متوقعة هامة في تلك المنح.

مما سبق وبناء على ما اشير اليه أعلاه فقد أجاب هذا القسم عن أحد تساؤلات مشكلة البحث الذي ينص" ماهي جهود الهيئات والمنظمات الدولية للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية؟ واتضح ان موضوع المحاسبة عن الزراعة التعاقدية لم يحظى بالاهتمام الكاف في إصدارات المنظمات المهنية أو الفكر المحاسبي رغم أهميته ولا يوجد حتى الان معيار محاسبي مستقل للمحاسبة (اساس للقياس والافصاح) عن الزراعة التعاقدية.

القسم الخامس
الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية

أولا: مقدمة:

يتضح مما سبق عدم اهتمام المنظمات المهنية والفكر المحاسبي بعمليات المحاسبة عن الزراعة التعاقدية رغم أهميته، وما تم تناوله من قبل العديد من الدراسات يخرج عن نطاق البحث باعتبار ان اغلبها اهتمت بالنشاط الزراعي بشكل عام ولم تهتم بمرحلة ما قبل حصاد الإنتاج الزراعي ولا ما بعده رغم تأثير الزراعة التعاقدية على جميع دول العالم النامي منها والمتقدم على حد سواء وما زالت اثارها ممتدة حتى يومنا هذا، ورغم ما ستؤثر عليه الزراعة التعاقدية على مستوى اليمن. كما ان تنظيم السياسات المحاسبية للزراعة عموما والزراعة التعاقدية خصوصا بين الدول يختلف باختلاف مداخل تنظيم معاملات الزراعة طبقا للقوانين والتشريعات، ناهيكم عن اختلاف بيئة وواقع تلك الدول(فمن تلك الدول تمتلك أسواق نشطة تسهل استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبي والبعض الاخر لا يمتلك ادنى مقومات لاستخدام

CC BY

القيمة العادلة ومنها أسواق مالية) ومع كل ذلك فان هناك غياب حقيقي لدور المحاسبة الفعال عنها، كما ان اغلب الدول تعتمد على المدخل القانوني لتنظيم الزراعة التعاقدية وبعضها يعتمد على المدخل الاقتصادي، كما انها قد تختلف بين الوحدات الزراعية في الدولة الواحدة، اما لعدم احتواء معايير المحاسبة الدولية على أي تفاصيل متعلقة بشان الزراعة التعاقدية او لسهولة التحايل على ما تحتويه تلك المعايير والتي نظمت الزراعة بشكل عام وقت الحصاد ولم تنظم ما قبل عملية الحصاد ولا ما بعده او نتيجة الاعتماد على المدخل القانوني ، او لسرعة التغيرات التي تحدث على تلك المعايير ورغم ديناميكية تغيراتها فإنها حتى الان لم تراعي خصوصية الزراعة التعاقدية بإصدار معيار محاسبي صريح لمعالجة القضايا المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية، وغير ذلك من الأسباب والتي من أهمها حداثة استخدام الزراعة التعاقدية في معظم الدول المتقدمة والنامية.

لذلك يتناول هذا القسم الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.

ثانيا: الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية:

1- متطلبات بناء الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية:

- بداية ينبغي التنويه لمفهوم الزراعة التعاقدية وفقا لهذا البحث والتي تعرف بانها "عملية انتاج زراعي منظمة تتم بناء على توجيهات من قبل اللجنة الزراعية والسمكية العليا باليمن تنفذها وحدة الزراعة التعاقدية والتي تقوم بدور الوسيط بين مجموعة من الأطراف والتي منها المشتريين (الممولين) والبائعين (المزارعين) عن طريق ابرام عقود قانونية مع كل طرف على حده وبمقتضى تلك العقود تحدد شروط انتاج وتسويق منتج زراعي معين وموافقة البائعين (المزارعين) على توفير كميات محددة ومتفق عليها من ذلك المنتج الزراعي(الذي ينبغي ان يستوفي معايير الجودة التي يحددها المشتريين(الممولين) وتوفيرها لهم في الوقت المحدد مقابل تقديم المشتريين (الممولين) قيمة شراء ذلك المنتج ابتداء، وبمقتضى تلك العقود أيضا تقوم تلك الجهة الوسيطة بمهام تسجيل وتحديد الحقوق والواجبات لكل طرف، والتوعية والإرشاد والتوجيه والاشراف والرقابة على عملية الزراعة التعاقدية ووضع نماذج استرشادية لتلك العقود المشار إليها وتحديثها وتطويرها وبصفة مستمرة، وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات لجميع الاطراف المرتبطة بالزراعة التعاقدية (مكاتب الزراعة بالمحافظات وقطاع التسويق بوزارة الزراعة – البنك - الميسرين الذين سيقومون بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي - شركة التأمين التي ستغطي المخاطر الزراعية- مؤسسة بنيان المسؤولة عن المسح الزراعي وتقديم مدخلات صناعة قرار وحدة الزراعة التعاقدية – مصلحة الجمارك ...الخ) والفصل في المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ تلك العقود أو بسببها، عن طريق التحكيم متى تضمنت تلك العقود شرط اللجوء إلى التحكيم لدى الوحدة.
- ينبغي التنويه أيضا بان الزراعة التعاقدية وفقا للمفهوم المشار اليه سابقا تنطوي على عمليات معقدة وتعدد الأطراف المشاركة فيها والتي تم الإشارة اليها سابقا.
- ينبغي التنويه ان الزراعة التعاقدية تمر بمراحل ثلاث والتي يلخصها الشكل الاتي:

المرحلة الاولى	1- ما قبل بداء الإنتاج الزراعي (مرحلة التعاقدات الزراعية مع المشترين والبائعين من قبل الجهة الوسيطة -وحدة الزراعة التعاقدية) وفي هذه المرحلة أطراف مشاركة عديدة.
المرحلة الثانية	2- مرحلة بداء الإنتاج الزراعي حتى الحصاد من قبل البائعين (المزارعين) وفي هذه المرحلة ايضا اطراف مشاركة عديدة
المرحلة الثالثة	3- مرحلة ما بعد الإنتاج الزراعي والحصاد، وفي هذه المرحلة ايضا اطراف مشاركة عديدة.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- ينبغي التنويه أيضا لأهمية التقييم السليم لتعاقدات(اتفاقات) الزراعة التعاقدية وفق المفهوم المشار اليه سابقا، حيث يرى الباحث ان الزراعة التعاقدية تنطوي على عمليات معقدة وتعدد الأطراف المشتركين فيها وتعدد مراحلها، ووضع نظام محاسبي لها يجب ان يأخذ في الاعتبار كل ما سبق وأيضا ان هناك العديد من القيم التي لا يتم الإفصاح عنها، فمن المعلوم ان أسعار الأصول البيولوجية والمنتجات الزراعية تختلف طبقا لعدة عوامل مثل مساحة الأرض الزراعية ، نوعية التربة في تلك المساحات، مناخ المنطقة التي توجد فيها تلك الأرض الزراعية، كميات الأمطار ومواسمها، تواجد الماء في باطن الأرض وعمق الابار المتواجد فيها الماء لري الزراعة اثناء مرحلة النمو، فتكاليف تعميق بئر في منطقة يختلف عن منطقة أخرى وهو ما يؤثر على تقييم منتجات الزراعة، موسمية الإنتاج الزراعي، ندرة الايدي العاملة في بعض المنتوجات الزراعية التي تعرف العلاقة الوثيقة بين التربة والفصول الزراعية والمحاصيل وتطبيق الأساليب الزراعية الخاصة بإنتاجها وتقليل الفاقد عند جني المحصول، انعدام مدخلات الإنتاج الزراعي نتيجة الحصار على اليمن وعدم القدرة على استيرادها او تأخر دخولها، منع دخول المشتقات النفطية التي تعتبر أساس عملية الري وتغير أسعارها بسبب الحصار الاقتصادي على اليمن جراء الظروف الراهنة، كما ان قيمة المحصول الزراعي تختلف باختلاف طرق السداد وكيفية تمويل شراء المحصول الزراعي، قيمة التامين عن الخاطر والآفات الزراعية لدى شركات التامين ، اختلاف سعر النقل من فترة لأخرى حسب تواجد المشتقات النفطية المحركة لوسائل النقل، وغير ذلك من العوامل، فقيمة الإنتاج الزراعي يعتمد على أسعار السوق ومواسمه وكيفية التحصيل(نقدا، أقساط، وكيفية تمويل شراء الإنتاج الزراعي) هل يتم من مدخرات شخصية او كدعم حكومي او منح من منظمات خارجية او وقروض خارجية او اللجوء للتمويل الزراعي من قبل المشترين - الممولين سواء كانوا تجارا محليين او مصدرين او مصنعين او غيرهم من الهيئات والكيانات وهو المرتبط بموضوع البحث، فمن المعلوم ان اللجوء لهؤلاء لتمويل البائعين –المزارعين- الوحدة التابعة للقطاع الزراعي اليمني التي ستستخدم الزراعة التعاقدية تخضع لشروط الممول(المشتريين) مما يترتب على ذلك وجود قيمة تعاقدية يتحدد بناء عليها الأقساط وكيفية سدادها للبائعين – المزارعين، هذه القيمة التعاقدية قد تختلف اختلافا كليا عن أسعار السوق(القيمة العادلة)، مما يتطلب الإفصاح عن القيم التعاقدية في حالة اختلافها كليا عن القيم السوقية مع مراعة حالة الإنتاج الزراعي(المحصول) والقيمة السوقية خلال مراحل الزراعة التعاقدية وتحديدا بعد المرحلة الأولى والثانية وتحويل الإنتاج الزراعي الى بضاعة مستلمة من قبل المشترين بعد تحميلها بتكاليف الإنتاج وهامش ربح البائعين- المزارعين ومصاريف النقل وحصة شركات التامين التي ستؤمن المخاطر الزراعية اثناء عملية الإنتاج الزراعي وما بعده وحصة مكاتب الزراعة ومكاتب الدعم الفني وهامش ربح وحدة الزراعة التعاقدية .....الخ كل ذلك خلال مراحل الزراعة التعاقدية.

وبالتالي فان الإفصاح المحاسبي عن عمليات الزراعة التعاقدية في وحدة الزراعة التعاقدية يجب ان يعكس تعاقدات(اتفاقات) التي ابرمتها وحدة الزراعة التعاقدية مع جميع الأطراف المشاركة في الزراعة التعاقدية، ومن المفضل ان تكون للأصول والالتزامات والايرادات والنفقات المرتبطة بأنشطة الزراعة التعاقدية منفصلة عن أي اصول والتزامات أي نشاط غير مرتبط بأنشطة الزراعة التعاقدية، فضلا عن المكاسب والخسائر الناتجة عن تلك الأنشطة لضمان اكتمال وموثوقية المعلومات المحاسبية.

وفي ضوء ما تقدم فان الباحث يرى ان تتم المحاسبة عن جميع المعاملات التي تتم في إطار أنشطة الزراعة التعاقدية بطريقة منفصلة حتى يمكن الحصول على بيانات التشغيل ومراقبة تنفيذ تعاقدات (اتفاقات) الزراعة التعاقدية.

ويمكن ان تتم المحاسبة عن عمليات الزراعة التعاقدية بإحدى الطريقتين الاتية:

أ- فتح حسابات فرعية لجميع حسابات الأصول والالتزامات والايرادات والنفقات وراس المال التي تعكس العمليات في وحدة الزراعة التعاقدية.

CC BY

ب- فصل الحسابات في الميزانية للأصول والالتزامات المرتبطة بعمليات الزراعة التعاقدية.
ويرى الباحث ان من الأفضل اتباع طريقة فتح حسابات فرعية، بحيث يتم أتمتة عملية المحاسبة والتي ستمكن من اعداد تقارير تحليلية وبصورة سريعة لاي مستخدم (مستفيد) لتلك التقارير.

2- مفهوم الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية:

هو عبارة عن إطارعام يحتوي على مجموعة من العناصر المترابطة(أولا/العناصر الملموسة مثل المجموعة المستندية والدفاتر والسجلات ودليل الحسابات والقوائم والتقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية، ثانيا/ العناصر البشرية) التي تعمل معا في ضوء مفاهيم ومبادئ ومعايير محاسبية تراعي طبيعة الزراعة التعاقدية، وتعتمد على مجموعة من الإجراءات والأساليب (مثل الدورة المستندية لتنفيذ تعاقدات الزراعة التعاقدية، أساليب من المحاسبة الإدارية كأسلوب سلسلة القيمة)، لتحقيق أهداف داخلية وخارجية من خلال توفير معلومات ذات أبعاد مالية واجتماعية واقتصادية.

3- عناصر الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية:

- تطوير قانون يمني ينظم أنشطة الزراعة التعاقدية وهنا يتمثل دور الحكومة لضمان تنظيم الحقوق والتزامات جميع الأطراف المشاركة بها والفصل فى المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ تعاقدات(اتفاقات) الزراعة التعاقدية وزيادة توسيع استخدامها في اليمن لتطوير القطاع الزراعي اليمني.
- تطوير تنظيم اداري ومحاسبي يعكس نظام للرقابة الداخلية (ابتداء بإعداد هيكل تنظيمي لوحدة الزراعة التعاقدية وتوزيع المهام والاختصاصات لكل إدارة في ذلك الهيكل، وتوزيع الصلاحيات...الخ) وقانوني (نماذج العقود والاتفاقات) مستقلا تتوافر فيه الخصائص الملائمة والمشجعة لممارسة أنشطة الزراعة التعاقدية، وملخص التنظيم المحاسبي والإداري والقانوني لوحدة الزراعة التعاقدية سيرد تباعا عند تناول تطبيق الإطار المتكامل للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.
- تطوير مجموعة مستندية، على اعتبار ان المستند يمثل نقطة البداية لتدفق المعلومات، فهي بمثابة الوثائق التي يستند إليها في تسجيل العمليات والأنشطة الخاصة بوحدة الزراعة التعاقدية، كما انها تمثل المصدر الأساسي للقيود.
- تطوير سجلات ودفاتر والتي تشتمل على اليوميات ودفاتر الأستاذ التي من الطبيعي تغيرت في ظل الحاسوب؛ إذ أصبحت في صورة ملفات تحفظ على وسائط التخزين المختلفة وبمسميات أخرى، لذا تم طلب نظام محاسبي مؤتمت يراعي طبيعة أنشطة الزراعة التعاقدية داخل وحدة الزراعة التعاقدية وذلك من احدى الشركات العاملة في اليمن والتي تقدم مثل هذه الخدمات.
- تطوير دليل للحسابات كونه سيشكل أداة ضرورية لحصر وتصنيف حسابات وحدة الزراعة التعاقدية بشكل يتلاءم مع طبيعة انشطتها. ويهدف هذا الدليل إلى تبويب الحسابات بشكل يسهل استخراج (التقارير المالية) مخرجات النظام المحاسبي بالسرعة الممكنة والحد من أخطاء التوجيه المحاسبي خصوصا أن الوحدة تقوم باستخدام الكمبيوتر في أغراض التسجيل المحاسبي للعمليات المالية لأنشطة الزراعة التعاقدية، إلى جانب بعض الأهداف التي يتم تناولها في الجزئية الآتية: (شريم ٢٠١١):
  - المساعدة في التوجيه المحاسبي السليم والدقة في القيد والتسجيل والترحيل إلى السجلات المحاسبية المختلفة.
  - تسهيل عمليه استخراج التقارير المالية والإحصائية.
  - تسهيل عملية التحليل المالي.
  - التمييز من خلال الأرقام بين الحسابات المختلفة مما يؤدي إلى تقليل الخلط بين الحسابات.
  - تسهيل استخدام الحاسب الآلي(الكمبيوتر) في حسابات الوحدة واستخراج التقارير والإحصائيات المالية.

سيتم استعراض دليل الحسابات تباعا عند تناول تطبيق الإطار المتكامل للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- تطوير التقارير والقوائم المالية والتي تمثل الناتج النهائي لإطار المحاسبة عن الزراعة التعاقدية وأحد أهدافه الأساسية.
- توفير العناصر البشرية على اعتبار انها تمثل أحد عناصر الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية سيقومون بوظيفة تسجيل العمليات في النظام المحاسبي المؤتمت وكذلك تنفيذ المهام المحاسبية المالية والإدارية ومهام الارشاد الزراعي والدعم الفني ووظيفة المراجعة الداخلية .... الخ، ويجب أن يكون لدى هذه العناصر البشرية تكوين شخصي وتأهيل علمي وعملي مناسب للعمل في وحدة الزراعة التعاقدية كون ذلك سينعكس على تحقيق اهداف الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.
- استخدام أساليب المحاسبة الإدارية وتحديدا استخدام سلسلة القيمة**Value chain** كمدخل لتنظيم الزراعة التعاقدية. حيث ان سلسلة القيمة يعبر عنها في شكل مجموعة من الأنشطة المترابطة والمؤداة داخل المنظمة والمحققة للقيمة بدءا من مصادر الحصول على المدخلات الأساسية وحتى تسليم المنتج النهائي إلى أيدي العميل أو المستخدم النهائي ويطلق عليها أنشطة القيمة. وتقاس القيمة بإجمالي ما يدفعه مشتري السلعة أو مستخدم الخدمة، وتحقق المنظمة ربحا إذا كانت القيمة أكبر من تكلفة أداء أنشطة سلسلة القيمة. ولكي تحقق المنظمة ميزة تنافسية عن منافسيها، فإنه من الضروري أداء تلك الأنشطة بتكلفة أقل وتسمي " ميزة التكلفة " أو أداء تلك الأنشطة بطريقة متميزة وتحقيق سعر مرتفع وقيمة أعلي وتسمي " ميزة التميز" ولكل نشاط داخل سلسلة القيمة عدة عوامل محركة أو محددة للتكلفة يطلق عليها **Cost drivers** وتوضح المصادر المحتملة لتحقيق وفورات في التكلفة. ومن جانب آخر، يفترض تحليل سلسلة القيمة وجود مجموعتين رئيسيتين من الأنشطة وهما: الأنشطة الأساسية **Primary activities**والأنشطة الداعمة (نبيل، ٢٠٠٦)**Support activities**.
وباستخدام سلسلة القيمة في مجال الزراعة التعاقدية فقد تم اعداد سلسلة القيمة لأكثر من صنف سيتم استعراض احداها سيرد تباعا عند تناول تطبيق الإطار المتكامل للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.
- تصميم إجراءات محاسبية ومنها (دورة مستندية متكاملة لكل أنشطة الزراعة التعاقدية من بدايتها وحتى نهايتها) حيث ان الاطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية سيعمل في ضوء سلسلة من الإجراءات المحاسبية وهى تشكل دورة تشغيل البيانات، التي تبدأ بتجميع البيانات المتعلقة بالأحداث المالية والكمية الناشئة عن علاقة وحدة الزراعة التعاقدية بالأطراف الخارجية، وهو ما يطلق عليه المصادر الخارجية للبيانات، وكذلك المصادر الداخلية للبيانات، ثم تسجيل هذه المدخلات في السجلات والدفاتر الأولية على أن تكون مؤيدة بالمستندات وتصنيفها بدفاتر الأستاذ وتحليلها وتلخيصها وتفسيرها وعرضها في صورة تقارير وقوائم. سيتم استعراض الدورة المستندية تباعا عند تناول تطبيق الإطار المتكامل للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.
- إطار واضح للمعالجة المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية، يشتمل على ما هو متعارف عليه (مجموعة المفاهيم والمبادئ والمعايير المحاسبية المتبعة كالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ (IAS NO. 41) وبقية معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة باي عملية كالتخزين، الاصول والمعدات .... الخ، ويمتد ذلك الإطار لما يمكن ابتكاره من عمليات أخرى ناتجة الزراعة التعاقدية والتي لم يتم تغطيتها بشكل مناسب في المعالجات الحالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

4- اهداف الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية:

- ان توضح المعالجة المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية التأثير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لتلك العمليات بطريقة واضحة وعلى أسس ثابتة دون ان يكون هناك اختلاف بين معدي التقارير المالية.
- تنشيط القطاع الزراعي اليمني.
- تعزيز جودة التقارير المالية من خلال الإفصاح عن معلومات كافية ومحددة في التقارير المالية لتسهيل

CC BY

عملية فهم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لعمليات الزراعة التعاقدية.

- إمكانية الاسترشاد بالإطار المتكامل المقترح عند اصدار معيار محاسبي يمكن استخدامه لتطوير المعايير الحالية لتستوعب عمليات الزراعة التعاقدية.
- تنظيم العلاقة بين جميع الأطراف المشاركة باي صفقة وفقا للزراعة التعاقدية، وبحيث يعرف كل طرف مشارك فيها ما له وما عليه في شكل تعبير كمي وقيمي ونتيجة ممارسته لنشاطه وفق الزراعة التعاقدية (من ربح او خسارة).
- وجود إطار واضح للمعالجة المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية، يشتمل على ما هو متعارف عليه ويمتد لما يمكن ابتكاره من عمليات أخرى ناتجة الزراعة التعاقدية والتي لم يتم تغطيتها بشكل مناسب في المعالجات الحالية، واهم ما في ذلك الاطار وجود دورة مستندية للزراعة التعاقدية تتضمن نماذج عقود وضمانات وسلاسل القيمة (ميزانية محصولية وعلى مستوى كل صنف سيتم التعامل معه وفقا للزراعة التعاقدية) ونماذج محاسبية تشكل دليل والية عمل للزراعة التعاقدية، تطمن لكافة الأطراف المشاركة بالزراعة التعاقدية بان العمل منظم وليس عشوائي وتزيد من موثوقية الزراعة التعاقدية مما يساعد في انجاحها في اليمن.
- توفير معلومات (يتوافر فيها خصائص جودة المعلومات المحاسبية) لمستخدمي الزراعة التعاقدية (مثل البائعين :المزارعين، المشتريين: تجارا محليين او مصدرين او مصنعين او غيرهم من الهيئات والكيانات، وحدة الزراعة التعاقدية-الجهة الوسيطة-التي ستبرم التعاقد مع كل من المشترين والبائعين، البنك مركز تجميع التمويلات لمشاريع الزراعة التعاقدية، شركات التامين التي ستؤمن على مخاطر الإنتاج الزراعي،...الخ) تتمتع بالملائمة مما يجعلها قادرة على تغيير قرار مستخدم المعلومات، والتأثير فيه، وتساعدهم في تقويم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقتهم الحالية أو تكوين علاقة جديدة، نتيجة توفر خاصية القدرة على التنبؤ والقدرة الارتدادية في تلك المعلومات.
- وأيضا تمكين متخذي القرار المرتبطين بالزراعة التعاقدية من تحقيق أكبر فائدة مرجوة نتيجة توفير لهم المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ قرارت رشيدة وفي الوقت المناسب، كما أن تلك المعلومات تتمتع بخاصية التمثيل الصادق؛ كونها ستكون ذات درجة عالية من التطابق مع الظواهر المراد التقرير عنها وتصور جوهر الواقع التي تهدف إلى تقديمه نتيجة اتصاف تلك المعلومات بالاكتمال، وخالية من التحيز المتعمد إلى حد ما للحصول على نتائج مفترضة من طرف مشارك في الزراعة التعاقدية وبأنها مجردة عن الأهواء واجتناب التحيز لأطراف على حساب أخرى من جهة أخرى، وعليه فان تلك المعلومات التي يوفرها ذلك الاطار المتكامل المقترح قابلة للمقارنة مما يجعلها تساعد مستخدميها على التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الوحدة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة وبين أداء الوحدة نفسها والوحدات الأخرى التابعة للقطاع الزراعي اليمني التي ستستخدم الزراعة التعاقدية.
- سرعة الاستجابة في النظام المحاسبي للوحدات التي ستستخدم الزراعة التعاقدية لمتطلبات المعايير المحاسبية تحديدا الموجهة نحو الزراعة، مما يزيد من قدرة ذلك النظام ومخرجاته على تأدية الوظائف المطلوبة منه بما يلبي احتياجات ومتطلبات مستخدميه.
- توفير دليل فني يمكن من معرفة الانشطة الزراعية وعكسه في الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة) على مستوى كل صنف وربطه بدليل الحسابات ومن ثم النظام المحاسبي ومخرجاته للوحدات التي ستستخدم الزراعة التعاقدية وبما يعزز من جودة تقييم اداء تلك الوحدات.
- ان الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية سيفضي إلى:

✓ إنشاء إطار للقياس والإفصاح عنها مما ينتج عنه زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مخرجات النظام المحاسبي لاي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني ستستخدم الزراعة التعاقدية.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- ✓ توسيع نطاق المحاسبة عن الزراعة التعاقدية ليشمل أغلب الأصول والالتزامات المالية وغير المالية لاي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني ستستخدم الزراعة التعاقدية.
- تعزيز جودة النظام المحاسبي ومخرجاته لاي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني ستستخدم الزراعة التعاقدية من خلال بناء نموذج لدليل الحسابات ونموذج للقوائم المالية.
- ان تقديم إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية سيدعم عملية التطوير والتحسين المستمر لتقييم الاداء على مستوى الوحدة التي ستستخدم الزراعة التعاقدية ثم وصولا للتقييم الشامل للقطاع الزراعي اليمني ككل وسيحقق جملة من الاهداف نتيجة تطبيقه من قبل أي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني والتي منها:
- ✓ معرفة مستوى انجاز الوحدة التابعة للقطاع الزراعي للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.
- ✓ الكشف عن اماكن الخلل والضعف في نشاط الوحدة التابعة للقطاع الزراعي واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلاً.
- ✓ تحديد مسؤولية كل مكون في الوحدة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الزراعي الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس انتاجية كل مكون من المكونات التابعة لتلك الوحدة وتحديد انجازاته سلباً او ايجاباً الامر الذي من شأنه خلق منافسه بين المكونات باتجاه رفع مستوى اداء الوحدة.
- ✓ الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقه رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف اقل وبنوعيه اجود.

بمعنى انه سيتم تحقيق تقويم شامل للأداء على مستوى القطاع الزراعي اليمني وذلك بالاعتماد على نتائج تقييم الاداء ابتداء بالمشروع التابع للوحدة ومرورا بتلك الوحدة ثم القطاع الزراعي ككل وصولا للتقييم الشامل.

- تصحيح سلاسل القيمة (الميزانية التقديرية المحصولية لكل صنف سيتم استخدام الزراعة التعاقدية لإنتاجه) ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الاداء قاعده معلوماتية كبيره في رسم السياسات والخطط البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.
- تقديم تصوراً عاماً للقيادة العليا في الجمهورية اليمنية عن اداء الأنشطة الزراعية التي ستستخدم الزراعة التعاقدية في الاقتصاد الوطني وهذا ما يمكنها من اجراء مراجعه تقييمية شامله تساعد على الارتقاء بالقطاع الزراعي اليمني ومن ثم الاقتصاد الوطني نحو الافضل.
- تنشيط الاجهزة الرقابية على اداء عمل الوحدات التابعة للقطاع الزراعي التي ستستخدم الزراعة التعاقدية عن طريق المعلومات التي يقدمها الاطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية ، فيكون بمقدورها التحقق من قيام كل وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الاداء افضل المعلومات التي يمكن ان تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الفنية والادارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات التابعة للقطاع الزراعي اليمني التي ستستخدم الزراعة التعاقدية.
- ان التوصل الى إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية في أي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني سيشكل نواة ومدخل لتعزيز جودة المعلومات التي تحدد قيمة ونسبة مساهمة دخل تلك الوحدة الذي يمثل أحد اهم مصادر الدخل للجمهورية اليمنية.

5- **عناصر الاعتراف والقياس لعمليات الزراعة التعاقدية في الإطار المتكامل المقترح:**

CC BY

في ضوء الأهداف السابقة للإطار المتكامل المقترح يحدد الباحث العناصر الأساسية للاعتراف والقياس المحاسبي لعمليات الزراعة التعاقدية وفق الاتي:

أ- المعالجة المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية:

- سيتم استخدام مدخل المدفوعات **The Payments Approach** الذي يتم على اساسه تحديد قيمة المنتج الزراعي للجهة الوسيطة (وحدة الزراعة التعاقدية) بالمدفوعات النقدية الفعلية للبائع (المزارع) من قبل وحدة الزراعة التعاقدية وفق ما سيرد في العقد المبرم بين وحدة الزراعة التعاقدية) كطرف مع البائعين (المزارعين) كطرف اخر، علما بان تلك المدفوعات النقدية الفعلية تم تحديدها وفق سلسلة القيمة (الميزانية المحصولية) لذلك المنتج الزراعي.
- كما يمكن استخدام مدخل الاستحواذ **The Acquisitions Approach** الذي يتم على اساسه تحديد تكلفة الحصول على المنتج الزراعي للمشتريين- الممولين: المستثمرين في القطاع الزراعي وفق ما سيرد في العقد المبرم بين وحدة الزراعة التعاقدية) كطرف مع المشتريين- الممولين كطرف اخر، علما بان تكلفة الحصول على المنتج الزراعي تم تحديدها وفق سلسلة القيمة (الميزانية المحصولية) لذلك المنتج الزراعي الى جانب إضافة هامش ربح المزارع ومصاريف النقل والتخزين ومصاريف التامين ومصاريف بنكية وحصة مكاتب الزراعة والدعم الفني وهامش ربح وحدة الزراعة التعاقدية.

مما سبق يمكن القول بان القياس الاولي لتقييم الأصول والالتزامات المرتبطة بالزراعة التعاقدية (بضاعة، مديني، دائني - الزراعة التعاقدية) سيتم من خلال تكلفتها الدفترية في تاريخ ابرام العقود والقياس اللاحق اذا امكن تقدير القيمة العادلة للمنتج الزراعي وفق معيار **IFRS** رقم ١٣ من خلال سعر السوق او القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة الحصول عليها ...الخ ، مالم وفي حالة صعوبة التقدير نتيجة صعوبة تطبيق متطلبات معيار **IFRS** رقم ١٣يتم استخدام المعالجة التقليدية (التكلفة التاريخية) مع حساب المخصصات اللازمة في نهاية كل فترة اذا تطلب الامر ذلك للوصول الى القيمة العادلة، وهذا ما يؤيده الباحث للتطبيق في اليمن، وذلك لصعوبة تطبيق متطلبات معيار **IFRS** رقم ١٣ الخاص بالقيمة العادلة وعدم وجود سوق مالي نشط باليمن أيضا.

ب- الاعتراف بالمكاسب او الخسائر الناتجة عن العمليات المترتبة على الزراعة التعاقدية:

يتم تقدير تلك المكاسب او الخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية والقيمة البيعية لتلك المنتجات الزراعية.

6- عناصر الإفصاح لعمليات الزراعة التعاقدية في الإطار المتكامل المقترح:

من المشاكل المصاحبة للزراعة التعاقدية نقص الإفصاح عن العديد من الحقوق والاتفاقيات بين الأطراف العديدة المشاركة في صفقة الزراعة التعاقدية، وصعوبة الإفصاح عن كل عنصر بشكل مستقل يؤدي الى عدم تكامل المعلومات، والصعوبة الأخرى هي مستوى الإفصاح عن الحقوق في حصص الاستفادة الناتجة عن العقود المبرمة في إطار الزراعة التعاقدية (مع المزودين- الميسرين-، ومكاتب الزراعة، وشركات التامين، البنوك، هامش ربح وحدة الزراعة التعاقدية .... الخ)، فاذا كان الإفصاح غير ملائم وغير واف، فقد يحدث التلاعب.

مما سبق يحدد الباحث العناصر الرئيسية للإفصاح طبقا للإطار المتكامل المقترح على النحو الاتي:

أ- اهداف الإفصاح عن عمليات الزراعة التعاقدية (اهداف موحدة):

- قائمة الإفصاح يجب ان تعد وتبنى بحيث تتيح معلومات مناسبة عن الزراعة التعاقدية تساعد المستثمرين بالزراعة التعاقدية (الممولين- المشتريين) والمشاركين في أي عملية بالزراعة التعاقدية من اتخاذ القرارات المناسبة.
- المستثمرون الحاليون والمرتقبين (الممولين- المشتريين) يجب ان يزودوا بمعلومات مستمرة عن أي صفقات تتم في الوقت المناسب.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- اللجنة الزراعية العليا السمكية والزراعية يجب ان تزود بمعلومات مستمرة عن أي صفقات تتم في الوقت المناسب.
- ان تتضمن التقارير المالية مستويات كافية من الإفصاح لتعزيز فهم المستخدمين لعمليات الزراعة التعاقدية.

ب- خصائص الإفصاح المقترح عن الزراعة التعاقدية:

من الأهمية للمستثمرين بالزراعة التعاقدية (الممولين- المشتريين) والأطراف الأخرى المشاركة بها ان يحصلوا على معلومات لفهم وتقييم أي عمليات تتم على الزراعة التعاقدية، بحيث تتصف هذه المعلومات بما يلي:

- متطلبات الإفصاح عن الزراعة التعاقدية واي صفقات تتم عليها ليست على وتيرة واحدة، حيث تتصف بطول المدة وتعدد أنواع المحاصيل الزراعية والأصول البيولوجية مما يعني عدم وجود شكل واحد للإفصاح.
- تحديد متطلبات الإفصاح بشكل كامل ومناسب لمستخدمي التقارير المالية، مع مراعاة ان لا يكون الإفصاح أكثر مما ينبغي او معقدا، ويجب ان يتضمن المعلومات المناسبة فقط.
- اتساق الإفصاح عن عمليات الزراعة التعاقدية والعقود المترتبة عليها مع النموذج المحاسبي المستخدم.
- الإفصاح في شكل قابل للمقارنة للصفقات المتشابهة.
- قواعد الإفصاح يجب ان تكون كافية ومرنة لتستوعب الجديد من ابتكارات المعالجات المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية، ومتابعة أي جديد متعلق بذلك.

ج- متطلبات الإفصاح عن عمليات الزراعة التعاقدية:

يتطلب الإفصاح عن عمليات الزراعة التعاقدية والعقود المترتبة عليها مراعاة العناصر الاتية:

- بالنسبة لما يتعلق بالمستثمرين (الممولين- المشتريين) على وحدة الزراعة التعاقدية ان تمد بشكل اعتيادي وشامل بمعلومات مناسبة عن عمليات التمويل وحجمها والغرض منها وفق العقود المترتبة معهم وفي الوقت المناسب.
- على واضعوا القواعد القانونية المنظمة لعمليات الزراعة التعاقدية بين الأطراف المشاركة فيها، عليهم عبء وهو ان لا يضعوا عقبات عن المعلومات المناسبة والضمانات المطلوبة من البائعين (المزارعين) وتبسيط الإجراءات كما هو موضوع في الإطار المتكامل المقترح.
- بالنسبة للمستثمرين (الممولين- المشتريين) يجب مراعاة اخذ الوقت الكافي والمعلومات الكافية والملائمة لعمل التقييم الكامل قبل اتخاذ قرار المشاركة في أي صفقة بالزراعة التعاقدية.
- بالنسبة للمستثمرين المرتقبون يجب ان يكونوا مؤهلين للحصول على نفس المعلومات قبل اتخاذ قرار الاستثمار بالزراعة التعاقدية.
- يجب ان يحصل المستفيدون الاخرون (الأطراف المشاركة الأخرى بعمليات الزراعة التعاقدية) على معلومات ملائمة في الوقت المناسب خلال فترة عمليات الزراعة التعاقدية لإمكانية عمل تقييم اولي (توفير معلومات عن أي احداث قد تؤثر على صفقات الزراعة التعاقدية).
- يجب تزويد كل طرف مشارك بالزراعة التعاقدية بأهميتها البالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والقومي..الخ.

د- المعلومات الواجب الإفصاح عنها لعمليات الزراعة التعاقدية:

في سبيل تحقيق اهداف الإفصاح عن الزراعة التعاقدية وما يترتب عليها من اتفاقيات (تعاقدات) اوعقود، يرى الباحث ان تتضمن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ما يلي:

- الإفصاح عن طبيعة عمليات الزراعة التعاقدية.
- الإفصاح عن الأصول والالتزامات (مديني الزراعة التعاقدية، بضاعة الزراعة التعاقدية، دائني الزراعة

CC BY

التعاقدية) المترتبة على تعاقدات(اتفاقات) الزراعة التعاقدية بطريقة منفصلة في الميزانية (قائمة المركز المالي).

- وفي حالة وجود حقوق تعاقدية مع الأطراف الأخرى غير العقود الأساسية (البائعين – المزارعين- والمشتريين – الممولين) مثل: اقساط التامين، حصة مكاتب الزراعة، حصة الدعم الفني.... الخ سيتم الإفصاح عنها في نهاية كل فترة باستخدام القيمة الحالية.
- الإفصاح عن المعلومات النسبية والمعلومات الإدارية بجانب المعلومات السعرية (سعر الشراء بضاعة الزراعة التعاقدية الناتج عن تعامل وحدة الزراعة التعاقدية مع البائع – المزارع، وسعر البيع لبضاعة الزراعة التعاقدية المسلمة للممول- التاجر- المستثمر) مع ملاحظة اختلاف المعلومات الواجب الإفصاح عنها طبقا لنوع التعاقدات- الاتفاقات (وعلى مستوى كل صنف او منتج زراعي والتي لها ميزانية محصولية مستقلة- سلسلة قيمة مستقلة عن بقية الاصناف او المنتجات) المبرمة في ظل الزراعة التعاقدية.

مما سبق، وبناء على ما اشير اليه أعلاه فقد أجاب هذا القسم عن احد تساؤلات مشكلة البحث الذي ينص" هل يمكن تقديم إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية؟ **ويرى الباحث بان الإطار المتكامل المقترح سيحقق ما يلي:**

- الوضوح والبساطة.
- المرونة (إمكانية تطويره).
- إمكانية الاسترشاد به عند اصدار معيار محاسبي يمكن استخدامه لتطوير المعايير الحالية لتستوعب عمليات الزراعة التعاقدية.
- كما انه يمكن من عقد المقارنات بين الوحدات التابعة للقطاع الزراعي اليمني والتي ستستخدم الزراعة التعاقدية.
- عدم احتوائه على تفاصيل كثيرة او معقدة.

القسم السادس

تطبيق الإطار المتكامل المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية وتحديد دوره في تنشيط وتطوير الجانب الزراعي فيها.

أولا: مقدمة:

يتناول الباحث في هذا القسم دراسة تطبيقية للإطار المتكامل المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية بقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية، الجدير ذكره ان انه تم التطبيق من خلال مشاركة الباحث في انشاء هذا الإطار وتطبيقه خطوة بخطوة مع الحالة موضوع تطبيق الإطار فيها.

وقد اعتمد الباحث على أسلوب المقابلات الشخصية مع الأطراف المعنية بتطبيق الزراعة التعاقدية ومتخذ القرار في اليمن تحديدا رئيس اللجنة الزراعية والسمكية العليا في اليمن، وإقرار تطبيق هذا الإطار والعمل به.

ثانيا: فكرة عامة عن المؤسسة الاقتصادية اليمنية:

- تأسست المؤسسة الاقتصادية اليمنية (العسكرية سابقاً) في العام 1973وكان الهدف من إنشائها توفير احتياجات ومستلزمات القوات المسلحة والأمن كما أنشئت المؤسسة الاستهلاكية عام ١٩٧٥ م لتوفير احتياجات ومستلزمات اسر أفراد القوات المسلحة والأمن العام. وفي عام ١٩٧٩ م اندمجت المؤسستان وتوحدت الأهداف وتوسعت في كيان واحد لتشمل توفير احتياجات ومتطلبات المواطنين أيضا وفي عام ١٩٩٣ م تغير اسم المؤسسة إلى (المؤسسة الاقتصادية اليمنية). الاقتصادية اليمنية بحضور واسع في

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

كافة المجالات التجارية والاقتصادية المحلية، واضيف مؤخرا قطاع حيوي بها تماشيا مع توجه القيادة الحالية لليمن وهو قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني.

- اهداف المؤسسة الاقتصادية اليمنية:

1- المساهمة في توفير احتياجات المواطنين من المواد الغذائية والسلع المختلفة الأخرى وبيعها لهم عن طريق فروع ومراكز البيع التابعة للمؤسسة في جميع أنحاء الجمهورية وبالأسعار والشروط التي تضعها إدارة المؤسسة وفق التوجيه العام للدولة.
2- توفير الاحتياجات التي تطلبها القوات المسلحة والأمن ومنتسبيها من المواد والمستلزمات وفق المواصفات والخطط المحددة من انسب المصادر المحلية والخارجية ويتم ذلك وفق عقود سنوية بين المؤسسة والجهات المعنية في القوات المسلحة والأمن.
3- القيام بأي صناعات تخدم عملية التنمية الاقتصادية سواء متفردة أو مع الغير مع التركيز على الصناعات التي تعتمد بالدرجة الأولى على الموارد المحلية.
4- المساهمة في عملية التسويق الزراعي والحيواني وكذا المشاركة مع رأس المال الوطني والأجنبي في أية استثمارات وفق التوجيه الاقتصادي العام للدولة.
5- التعاون مع الجهات الحكومية المختصة في الإشراف على استلام المعونات من السلع والمواد التموينية وغيرها الواردة إلى الجمهورية وتوزيعها بواسطة فروعها ومكاتبها التابعة وفق المخطط المرسوم لذلك. تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال نشاطها وتعليمات الجهات المختصة فيما يخص الأوضاع التموينية العامة والمساهمة في وضع الخطط والبرامج المستقبلية الخاصة بتوفير السلع الأساسية بما يكفل سد احتياجات المواطنين وعدم نشؤ اختناقات أو احتكار لهذه المواد.
6- مساعدة الدولة في التخزين الاستراتيجي المقترح لمواجهة الطوارئ وخلافاتها.
7- القيام بأي مهام تكلف بها من قبل الدولة.

واضيف مؤخرا للمؤسسة الاقتصادية اليمنية هدفا هاما لها يتمثل بتنشيط القطاع الزراعي اليمني من خلال قطاع الإنتاج الزراعي والحيواني، وذلك تماشيا مع توجه القيادة العليا الحالية لليمن، وتم تبني استخدام الزراعة التعاقدية وعمل إطار متكامل للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية وتطبيقه في وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية محل تطبيق هذا البحث، ولتفاصيل أكثر سيتم تناولها تباعا عند تناول تطبيق الإطار المتكامل للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.

ثالثا: تطبيق الإطار المتكامل المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية ودوره في تنشيط وتطوير القطاع الزراعي اليمني:

1- وحدة الزراعة التعاقدية:

هي وحدة تقوم بدور الوسيط بين المشتري (التاجر) كطرف اول والمزارع (مصدر الانتاج الزراعي) كطرف ثاني بموجب عقود قانونية بمقتضاها تقوم بمهام تسجيل بتحديد الحقوق والواجبات لكل طرف ، والتوعية والإرشاد والتوجيه والاشراف والرقابة على عملية الزراعة التعاقدية ووضع نماذج استرشادية للعقود المشار إليها، وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات لجميع الاطراف المرتبطة بالزراعة التعاقدية(البنك- شركة التأمين التي ستغطي المخاطر التشغيلية الزراعية- مكاتب الزراعة بالمحافظات –قطاع التسويق بوزارة الزراعة – مؤسسة بنيان المسؤولة عن المسح الزراعي ومدخلات صناعة قرار وحدة الزراعة التعاقدية – مصلحة الجمارك ...الخ) والفصل في المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية أو بسببها، عن طريق التحكيم متى تضمنت تلك العقود شرط اللجوء إلى التحكيم لدى الوحدة.

2- اهداف وحدة الزراعة التعاقدية:

- تحقيق أكبر مستوى من الاكتفاء الذاتي والامن الغذائي في الجمهورية اليمنية.

CC BY

- دعم ميزان المدفوعات والتقليل من تسرب العملات الاجنبية مقابل تغطية وارادات الدولة من المنتوجات الزراعية (تخفيف فاتورة الاستيراد لبعض المحاصيل الزراعية-لتقليل العبء على نظام المشتريات على المستوى المركزي والدولة).
- تشجيع المنتج الزراعي المحلي وتوسعه تمهيدا لتحقيق الاكتفاء الغذائي.
- تشجيع تجربة الزراعة التعاقدية وتوسيع نطاقها بإدخال جهات كثيرة فيها بعد ضمان نجاح تجربة الوحدة وتعميمها.
- ايجاد موارد تساعد الوحدات العاملة في القطاع الزراعي اليمني كبديل عن دعم الدولة لها وتخفيف العبء على موازنة الدولة من خلال اشراك مصادر التمويل (القطاع الخاص – التجار-المستثمرين في القطاع الزراعي).
- توجيه الاستثمارات نحو القطاع الزراعي.
- إنشاء أسواق جديدة.
- ضمان معايير الجودة.
- تسهيل نشر التقنيات الحديثة.
- زيادة استثمارات القطاع الخاص في الزراعة.
- لتوليد مصدر دخل ثابت على مستوى المزارع الفردي.
- خلق فرص عمل مربحة للمواطنين القانطين في المحافظات الريفية، من خلال توجيههم نحو العمل الزراعي وخاصة الذين منهم لا يمتلك أرضا.
- للحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.
- تعزيز الاعتماد على الذات الريفية بشكل عام من خلال تجميع الموارد والخبرات المتاحة محليا لمواجهة التحديات الجديدة.

3- الاطراف ذوي العلاقة بوحدة الزراعة التعاقدية:

تم تلخيص الأطراف ذوي العلاقة بوحدة الزراعة التعاقدية في الشكل الاتي:

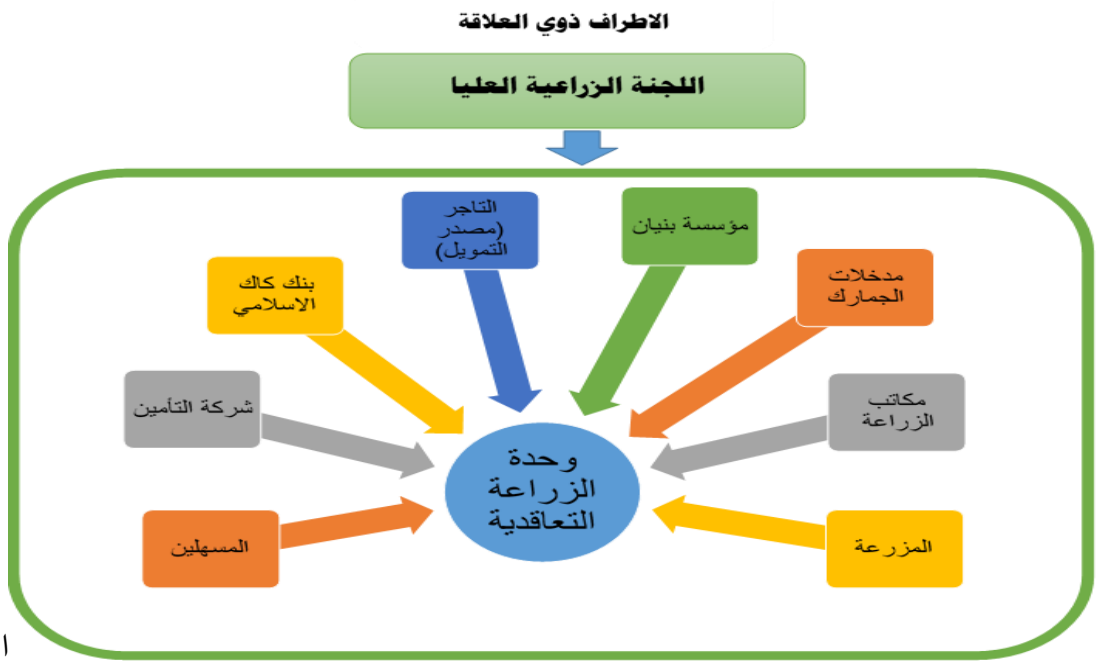

ا

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

4- الهيكل التنظيمي لوحدة الزراعة التعاقدية:

تم تلخيص الهيكل التنظيمي لوحدة الزراعة التعاقدية في الشكل التالي:

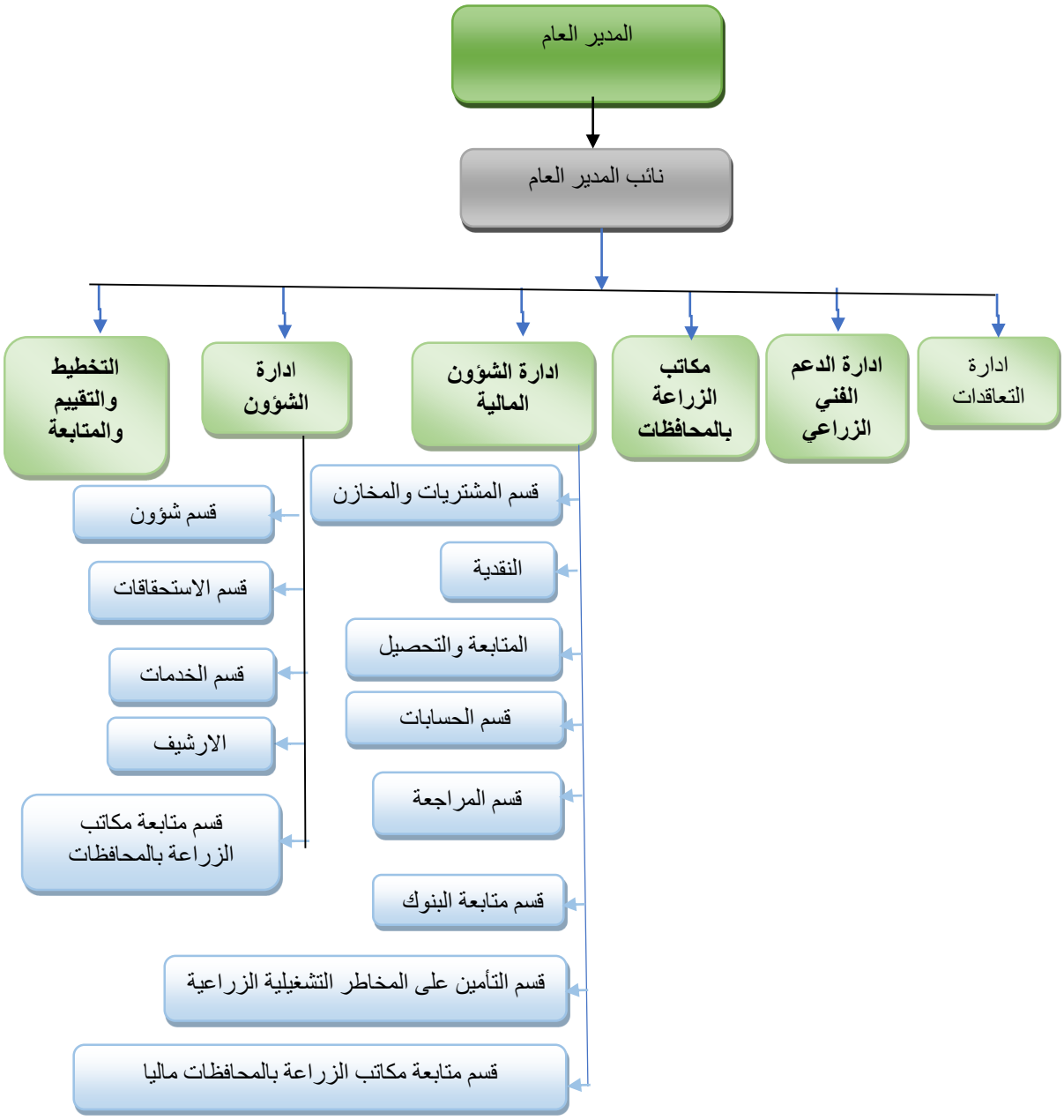

CC BY

5- المهام والاختصاصات:

❖ **مدير عام وحدة الزراعة التعاقدية:**

تنبثق مهام واختصاصات مدير الوحدة من الاهداف التي انشئت من اجلها الوحدة ويعتبر المسؤول الاول عن الوحدة وانشطتها ويتولى تسيير اعمالها وانشطتها على وجه الخصوص ما يلي:

- الإشراف والرقابة على الأعمال الجارية في الوحدة، وإعداد وتقديم التقارير الدورية لمدير القطاع عن الأعمال ومستويات الأداء والوضع المالي للوحدة والمشاكل والمعوقات واقتراح الحلول المناسبة لضمان سير الأعمال بحسب خطط وبرامج القطاع وتوجيهات مدير عام القطاع.
- ادارة وتنظيم وتطوير وحدة الزراعة التعاقدية بما يكفل تشغيلها واستغلال طاقتها الانتاجية بقدر الامكانيات المتاحة.
- ابراز مساهمة الوحدة في التنمية الزراعية.
- العمل على التوسع وتطوير العمل في مختلف المجالات المشار اليها.
- اقتراح التعيين والترقية والنقل والندب للعاملين في الوحدة في ضوء القوانين واللوائح النافذة
- ممارسة كافة الصلاحيات التي يعهد بها إليه مدير عام القطاع بما في ذلك التوقيع على العقود والارتباطات نيابة عن الوحدة وفي حدود التفويض المسموح له.
- وضع الموازنة التقديرية للوحدة.
- اقتراح منح المكافآت في حدود الاعتمادات للميزانية وطبقا للقوانين واللوائح المقرة.
- اقتراح مشاريع اللوائح الإدارية والأنظمة المنظمة للعمل آو تعديل اللوائح السارية.
- الإشراف على إعداد مشاريع العقود والارتباطات بين الوحدة والغير تمهيدا لعرضها على مدير عام القطاع للبت فيها.
- التوقيع على الشيكات والمعاملات المالية في حدود السلطات الممنوحة له.
- اقتراح تشكيل اللجان اللازمة وتحديد مهامها ومتابعة التنفيذ.
- تنفيذ قرارات مدير عام القطاع ومدير عام المؤسسة.
- دراسة المقترحات الخاصة بتطوير العمل وتحسين الأداء وإصدار التوصيات اللازمة لذلك وفي حدود السلطات المخولة له طبقاً للقوانين.
- وضع الخطط والبرامج السنوية الخاصة بأعمال الوحدة وفقا لبرنامجها الزمني وفي إطار سياسة المؤسسة وخطتها العامة ومتابعة تنفيذها.
- القيام بما يسند إليه من اختصاصات أخرى أو يفوض فيها
- تفويض مدراء الإدارات التنفيذيين بعض من الصلاحيات.

❖ **ادارة التعاقدات(اتفاقات) الناشئة عن الزراعة التعاقدية:** وتتولى المهام والاختصاصات التالية:

- ابرام العقود مع المزارعين(البائعين) وفقا لتقارير مكاتب الزراعة عن نوعية المحاصيل وجودتها بعد تصنيفها حسب الاتي:
  - الفئةA
  - الفئةB
  - الفئةC

وتحديدها كميا وقيميا وفقا للسلسة القيمة وماهي المخاطر المصاحبة لهذا المحصول وغيرها.

- ابرام العقود مع الممولين (المشتريين- المستثمرين) لشراء المحاصيل التي تم التعاقد عليها مع المزارعين.
- تحليل البيانات الجمركية على مستوى كل صنف التي ستتعامل معها الوحدة الزراعية تمهيدا لتحديد ما سيتم استيراده من الخارج وما سيتم تغطيته من سوق الانتاج الزراعي المحلي.

❖ **ادارة الدعم الفني الزراعي:** وتتولى المهام والاختصاصات التالية:

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- دراسة الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة للمحصول الزراعي المراد التعاقد عليه (تحديد الانشطة الزراعية وما يقابلها من تكاليف) تمهيدا لتحديد تكلفة الوحدة (طن – سلة – كيلو.. الخ) والبناء على ذلك في تحديد سعر بيع المزرعة من الوحدة الزراعية.
- تحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه عملية الانتاج الزراعي على مستوى كل مزرعة والعمل على الحد منها.
- الاشراف على المزارع القائمة ووضع خطة انتاجية للمزارع وتطويرها ومدها بالتعليمات والارشادات الفنية اللازمة.
- المشاركة في وضع واقتراح سياسات الانتاج والتركيب المحصولي في المزارع.
- وضع توليفة المدخلات اللازمة والتي تحقق اعلى انتاج ويعظم الدخل.
- اقتراح الحلول والمعالجات لتطوير الاداء في المزارع.
- دراسة انواع المحاصيل الزراعية التي يجب التعاقد عليها مع المزارعين.
- تحديد المواصفات المطلوبة للمحاصيل من اجل الحصول على محاصيل زراعية ذات جودة عالية تلبي طلبات العملاء (المستثمرين).
- تقييم الوضع الزراعي لكل وحدة تابعة للقطاع الزراعي فنياً.
- تحديد نقاط الضعف على مستوى كل مزرعة والعمل على حلها.
- تحديد نقاط القوة على مستوى كل مزرعة وتعزيزها.
- حل المشاكل والصعوبات التي تواجهها كل مزرعة فنياً.
- تلتزم وحدة الزراعة التعاقدية منح ادارة الدعم الفني نسبة معينة (يتم احتسابها بناء على نسبة من سعر البيع للتاجر عن المنتجات الزراعية وعلى مستوى كل عقد مبرم ما بين مكتب الزراعة والمزرعة التابعة في نطاقه الجغرافي).

❖ **ادارة مكاتب الزراعة بالمحافظات:** وتتولى المهام والاختصاصات التالية:

- يلتزم مكتب الزراعة بالمحافظة بتجهيز المساحة المتفق عليها وعلى مستوى كل مزرعة من المزارع التابعة وفي نطاق المنطقة الجغرافية الخاصة به بحيث تصبح صالحة للزراعة والالتزام ببرنامج الزراعة الخاص باللجنة الزراعية العليا وان تكون جميع مستلزمات الإنتاج (تشمل البذور والكيماويات والاسمدة والمبيدات) ومطابقتها للمواصفات التي تحددها الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة على مستوى كل صنف من الاصناف التي تتعامل معها وحدة الزراعة التعاقدية والتي تعدها ادارة الدعم الفني بالتعاون مع مدير مكتب الزراعة مع فريقه.
- يلتزم مكتب الزراعة بالمحافظة بأن يقدم لوحدة الزراعة التعاقدية جميع البيانات الخاصة ببرنامج الزراعة والمكافحة من اسمدة ومبيدات (وفقا لما يرده من ادارة الدعم الفني) والكميات المستخدمة منها طبقا للبرنامج الموضوع والمتفق عليه من قبل وحدة الزراعة التعاقدية (ادارة الدعم الفني) وذلك لإرسالها الى المسهلين (تجار المبيدات والاسمدة والبذور.. الخ ضمن النطاق الجغرافي التابع لمكتب الزراعة في المحافظة).
- يلتزم مكتب الزراعة بالمحافظة بمتابعة مواعيد الزراعة للكميات المتفق عليها من قبل المزارع التابعة لها ضمن النطاق الجغرافي ووفق (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة) التي اعدتها ادارة الدعم الفني بالوحدة تمهيدا لموافاة الادارة المالية لمدخلات عملية اتخاذ القرار مع التاجر وابرام العقد معه وفق النموذج المرفق في الملاحق.
- يلتزم مكتب الزراعة بالمحافظة بموافاة الادارة المالية بكميات وقيمة الاصناف التي تنتجها المزارع ضمن نطاقها الجغرافي وعلى مستوى الاصناف (فئة A- فئة B- فئة C) مشفوعة بعقود التي تبرمها ادارة التعاقدات موقعة من طرفي العقد (مكتب الزراعة بالمحافظة كممثل عن الوحدة الزراعة التعاقدية

CC BY

- والطرف الثاني / المزرعة) وعلى ان تكون هذه العقود ممهورة بتوقيعاتهم وبصمة اليد لهم وتعميدها من ادارة الامن بالمنطقة التي تقع في النطاق الجغرافي للمزرعة.
- يلتزم مدير مكتب الزراعة عبر موظفه الذي سيخصصه لهذا العمل (تفريغ بيانات اهم بيانات العقد المتمثلة بكمية وقيمة الاصناف التي تنتجها المزرعة من واقع العقد المبرم مع صاحب المزرعة والمعمد من قبل الجهات المختصة المشار إليهم في الفقرة السابقة وذلك عبر نافذة من النظام المحاسبي الذي ستكون موجودة في مكتب المحافظة والمربوطة مع النظام التابع للوحدة) الجدير ذكره ان هذه البيانات تمثل اهم مدخلات عملية اتخاذ القرار وابرام العقد مع التاجر وابرام العقد معه وفق النموذج المرفق في الملاحق.
- يلتزم مكتب الزراعة بنقل المحصول المنتج الى مركز التجمع والفرز والمعد وفقا للعقد المبرم مع التاجر وفق النموذج المرفق في الملاحق (والذي سيختلف من تاجر الى آخر حسب شرط التسليم الوارد في العقد المبرم بين الوحدة الزراعية والتاجر مع العلم ان هناك تاجر يريد المحصول موصل الى مخازنه، وهناك تاجر سيستلم مباشر من المزرعة).
- تلتزم وحدة الزراعة التعاقدية منح مكاتب الزراعة بالمحافظات نسبة معينة (يتم احتسابها بناء على نسبة من سعر البيع للتاجر عن المنتجات الزراعية وعلى مستوى كل عقد مبرم ما بين مكتب الزراعة والمزرعة التابعة في نطاقه الجغرافي)
- بعد توقيع العقد مع المزارع يتم اعطاء المزارع نسخة من الضمانة المطلوبة منه لاستكمال اجراءات العقد وفقا للنموذج المرفق في الملحق:

❖ **إدارة الشؤون المالية:** وتتولى المهام والاختصاصات التالية:

- مساعد إدارة الوحدة في بلورة الأهداف ورسم الخطط الاستراتيجية والسياسة العامة للوحدة.
- الإشراف على تنفيذ برامج الخطط التنفيذية لأعمال الوحدة ومتابعة تحديثها.
- العمل على تقديم اقتراحات لتطوير النظام المالي للوحدة.
- الإشراف على إعداد مشروع الموازنة السنوية للوحدة.
- القيام بالتحليل المالي والتقارير المالية وإعداد الحسابات الختامية والميزانية العمومية.
- إدارة السيولة النقدية وفق للأهمية النسبية ومتابعة مصادرها الداخلية والخارجية.
- التنسيق مع الإدارات المختلفة في تسيير أنشطة الوحدة بما يحقق أهدافها المرجوة.
- تقييم مدى تطبيق الدورة المستندية المعمول بها في إدارة الوحدة والوحدات التابعة والعمل على تحديثها.
- تنفيذ السياسة المالية والمخزنية بإدارة الوحدة
- تقوم بالإشراف على جميع اعمال الحسابات في الوحدة

القيام باي اعمال تكلف بها الادارة في مجال اختصاصها.

اقسام إدارة الشئون المالية:

▪ **قسم الحسابات:** يتولى المهام والاختصاصات التالية:

- الاشتراك في إعداد مشروع الخطط والموازنات السنوية لأنشطة الوحدة للفترات المستقبلية.
- تنفيذ جميع العمليات المالية والمخزنية للوحدة وفقاً للدورة المستندية في إطار النظام المحاسبي الموحد.
- الإشراف على إعداد المطابقات للحسابات والعملاء/الموردين.
- تطبيق أساليب الرقابة العملية والعلمية على جميع الأعمال في الحسابات.
- الإشراف المباشر على العمليات النقدية / المخزنية لإعمال الوحدة.
- إعداد تحليلات مالية لنتائج نشاط الوحدة لفترات معينة.
- الرقابة على المشتريات والمبيعات والتأكد من المستندات المؤيدة لها.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- تطبيق الأساليب المحاسبية الحديثة للعمل على تكوين فكرة شاملة عن مستوى سير العمل بالحسابات ومحاولة تطوير العمل وتقديم المقترحات لكل ما يفيد في هذا الخصوص.
- متابعة وتقييم العاملين في إدارة الحسابات لتحديد مستوى انجاز الأعمال ومعالجة أوجه القصور.
- التأكد من إثبات جميع العمليات في النظام المحاسبي تطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها
- تطبيق إجراءات الرقابة (السابقة/المصاحبة/ اللاحقة) لأعمال وأنشطة الوحدة للمصروفات والإيرادات.
- ضبط إجراءات الرقابة من خلال التأكد من تطبيق الدورة ألمستندية ومدى ملاءمتها.
- الاشتراك في إعداد الخطط الخاصة بنشاط بالوحدة بشكل عام والحسابات بشكل خاص.
- الإشراف على إعداد ورفع نتائج النشاط المالية والمخزنية الشهرية لأنشطة الوحدة وتحديد الانحرافات ورفع المقترحات والمعالجات للحد منها.
- الإشراف على آلية وتبويب وحفظ جميع المستندات لكافة العمليات المالية والمخزنية لأنشطة الوحدة.

ويتبع قسم الحسابات مجموعة مختصين للقيام بالأعمال التالية:

- المراجعة.
- حسابات النقدية.
- حسابات المخازن.
- حسابات الأصول.
- الارشيف المالي.

١)المراجعة:

- تولى أعمال مراجعه كافة المستندات المالية والمخزنية والتأكد من صحتها ومستكملة الأوليات.
- القيام بأعمال التحاليل المالية والكمية والمشاركة في إعداد الموازنة والخطط.

٢) حسابات النقدية:

- تتولى تنفيذ إجراءات الصرف والتوريد النقدي والمطابقة الدورية لسجلات الصناديق والبنوك.
- متابعة حسابات البنوك والترحيل للسجلات ومطابقة الآلي/يدوي.
- إنزال كافة القيود المتعلقة بإجراءات الصرف والتوريد النقدي.
- مراجعة كافة المستندات المالية (توريد – صرف) والتأكد من الأوليات المؤيدة لذلك.

٣) حسابات المخازن:

- تنفيذ إجراءات الصرف والتوريد المخزني والمطابقة مع أمين المخازن بشكل دوري ومستمر.
- تولي عملية المراجعة لجميع المستندات المخزنية والترحيل في النظام الآلي حسب الإجراءات المتبعة.

٤) حسابات الأصول:

- تنفيذ إجراءات الصرف القيد والتسجيل مالياً للأصول المضافة والمستبعدة ومطابقة الأرصدة بشكل دوري.

٥) الأرشيف المالي:

- تبويب وفرز قيود اليومية وتنظيمها حسب الفئات والنوع.
- يقوم بحفظ جميع قيود اليومية وكذلك المستندات (المالية والكمية) الخاصة بإدارة الوحدة.

- **قسم الصندوق:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- رفع تقارير حركة الصندوق من ايرادات ومصروفات يومية.
- استلام النقدية والشيكات لإيداعها يوميا بحسابات الوحدة لدى البنوك طبقا لما يقتضي به النظام.

CC BY

- اعداد حركة المقبوضات والمدفوعات اليومية في بيان يعتمد من رئيس الحسابات مرفقا به كافة المستندات المؤيدة للإيرادات والمصروفات واشعارات توريد الايرادات الى البنوك حيث تتم مراجعتها قبل قيدها بالسجلات والدفاتر
- استلام السلفة المستديمة منها طبقا للتعليمات
- حفظ المستندات الخاصة بالتحصيل والمصروفات في ملفات خاصة بشكل منتظم وبصورة سليمة
- تسليم الرواتب لمنسوبي الوحدة
- تنفيذ ما يكلف به من اعمال اخرى في مجال الاختصاص.

▪ **قسم متابعة البنوك:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- يقوم بفتح حساب لدى كاك بنك الاسلامي خاص بالإيرادات لتوريد المبالغ المدفوعة مقدما من التجار المتعاقد معهم (مبدئيا سيكون التاجر ممثلا بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية –قطاع الانتاج الزراعي والحيواني) وهذا الحساب سيكون حساب جاري مفتوح برقم ( ) تابع لوحدة الزراعة التعاقدية.
- يقوم بفتح حساب آخر لدى كاك بنك الاسلامي تحت رقم ( ) وسيكون ايضا تابع لوحدة الزراعة التعاقدية الغرض منه تغذية المصروفات التالية :

1- كل ما يتعلق بالمصروفات الخاصة بالوحدة (نفقات تشغيلية من مرتبات .... الخ)
2- النفقات التشغيلية للعمليات الزراعية من جانب المزارعين الذين تم التعاقد معهم وموافاتهم بمتطلباتهم اولا بأول وفق الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة على مستوى كل صنف).

الجدير ذكره ان حساب المصروفات (سيتم تغذيته من حساب الايرادات الذي تم فتحه لغرض حصر التمويل المتحصل من التجار) ويتم منه صرف الاقساط المستحقة للمزارعين المتعاقد معهم حسب نسبة القسط الموجودة في العقد الموقع مع المزارع وملحقاته وبحسب تقرير الانجاز المرفوع من ومكتب الزراعة ومعمد من مسؤول الدعم الفني لإطلاق القسط المستحق والتي تم تحديدها بناء على الميزانية المحصولية – سلسلة القيمة (كمثال صنف القمح) المشار اليها سابقا وملخص نسبة تلك الاقساط على مستوى كل عقد تم ابرامه مع المزارعين بيانها في الجدول التالي :

ملخص نسبة الاقساط عن كل عقد تم ابرامه مع المزارعين والواجب اطلاقه من قبل البنك والمستند الى رسالة محررة من مسؤول البنك بوحدة الزراعة التعاقدية بالإطلاق للمستفيد (المزارع)

القسط الأول	القسط الثاني	القسط الثالث	القسط الرابع
32.80%	19.56%	19.56%	28.08%

- يقوم المزارع بتقديم طلب باستلام القسط المستحق.
- يتم مراجعة الطلب مع مرفقاته والتأكد من استكمال جميع الإجراءات.
- يتم اصدار الشيك باسم (المزارع) بموجب طلب الصرف والتوقيع على الشيك من قبل المدير العام.
- يتم ارفاق جميع مؤيدات الصرف مع الطلب بالإضافة الى صورة الشيك موقعا عليها من المستفيد بما يفيد استلام أصل الشيك.
- يتم اصدار سند صرف بنكي بموجب الشيك وطلب الصرف ومرفقاته.
- متابعة كل ما يتعلق بمصادر التمويل من(التجار) للمزارع وآلية استخدامها وفق سلسة القيمة (الميزانية المحصولية) على مستوى كل صنف وعلى مستوى كل مزرعة وفق آلية سيتم الاتفاق عليها مع كاك بنك الإسلامي.

▪ **قسم التامين على المخاطر التشغيلية الزراعية:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الزراعية المصاحبة للعمليات الزراعية للمحاصيل المتعاقد عليها بناء على البيانات المرفوعة من ادارة الدعم الفني (هذه البيانات رفعت بموجب (الميزانية المحصولية - سلسلة

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

القيمة) التي قامت بإعدادها ادارة الدعم الفني وعلى مستوى كل صنف من الاصناف التي تتعامل معها وحدة الزراعة التعاقدية).

- توقيع بوليصة التامين الزراعي التي تغطي المخاطر التشغيلية الزراعية المتفق على تغطيتها وعلى مستوى كل عقد وحسب النسبة المتفق عليها من قيمة العقد بناء على التفاوض مع شركة التأمين المحددة لتغطية المخاطر الزراعية.
- بوليصة التامين الزراعي هي عبارة عن عقد يتم بمقتضاه قيام وحدة الزراعة التعاقدية بدفع قسط تأمين شهري (والذي تم الاتفاق عليه) خلال دورة حياة كل منتج زراعي على حدي تتعامل معه وحدة الزراعة التعاقدية لشركة التأمين مقابل تغطية قيمة بوليصة التأمين الزراعي المتفق عليها والمبنية على اساس عدد العقود المبرمة من قبل مكاتب الزراعة بالمحافظات مع المزارع التابعة في نطاقها الجغرافي (التي تناظر العقد المبرم بين وحدة الزراعة التعاقدية والتاجر).
- متابعة بوالص التامين التي تغطي المخاطر التشغيلية الزراعية المصاحبة لزراعة كل صنف على حده التي تتعامل معها وحدة الزراعة التعاقدية.
- متابعة سداد اقساط التامين على بوالص التامين.
- موافاة الإدارة المالية بالقسط المستحق لشركة التأمين تمهيدا لسداده وقيده محاسبيا في النظام المحاسبي من قبل الادارة المالية؟

▪ **قسم المشتريات والمخازن:**ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- ترتيب عمليات الشراء وفقا للطرق المنصوص عليها في القانون الخاص بالمناقصات والمزايدات بمشاركة الشئون المالية.
- يعتبر القسم مسؤل عن تنفيذ قانون المناقصات ولائحته التنفيذية وأي لوائح تنظم المناقصات والصادرة من الجهات المختصة والتنسيق مع الشئون المالية.
- اقتراح تشكيل كافة اللجان ذات العلاقة.
- استلام وتسجيل جميع الواردات والعهد بناءً على استمارات التوريد والمستندات والمحاضر الفنية الخاصة بها.
- الصرف من المخازن بحسب أذونات الصرف المعتمدة وتسجيل كافة العهد والمستلمين لها في السجلات بحسب أنواعها
- الحفاظ على العهد المخزنية في حالة جيده وصالحة للاستعمال ومطابقة الأرصدة المخزنية دوريا طبقاً لإشعارات الخصم والإضافة.
- الاشتراك في دراسة أهلاك الأثاث والتجهيزات والأدوات والمعدات الخاصة بالوحدة.
- الاشتراك في أعمال الجرد الدوري والسنوي لمخازن الوحدة.
- الاشتراك في الأعمال الخاصة بالتصرف في الأصناف التالفة أو الأصناف المستغنى عنها.
- إعداد البيانات الخاصة بالأصناف المطلوبة للوحدة.
- توفير احتياجات الوحدة من القرطاسية والأدوات والاثاث المكتبي.
- التوريد الى المخازن بناءً على استمارات مطابقة المواصفات من اللجان الفنية والقيد في السجلات الخاصة بذلك والاحتفاظ بالوثائق والمستندات.
- الاشتراك في أعمال الجرد الدوري والسنوي لمخازن الوحدة.
- الاشتراك في أعمال اللجان الخاصة بالتصرف في الأصناف التالفة أو الهالكة أو المستغنى عنها.

▪ **قسم المتابعة والتحصيل:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- متابعة المديونية من الجهات الحكومية والعملاء وتحصيلها وتوريدها للوحدة.
- متابعة عمل الوحدة واجراء المطابقات السنوية مع بقية الوحدات والقطاعات الاخرى.

CC BY

- متابعة البنوك ومتابعة الارصدة والاشعارات البنكية والشيكات.
- متابعة اعمال الوحدة مع الادارة العامة من مذكرات ومراسلات وقيود مالية وبصورة مستمرة.

▪ **قسم متابعة مكاتب الزراعة بالمحافظات ماليا:**ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- متابعة المستحقات المالية للموظفين التابعين للوحدة في مكاتب الزراعة.
- متابعة الاقساط المالية المستحقة للمزارعين حسب نسبة الانجاز المرفوعة من مكاتب الزراعة.
- وغيرها من الامور المالية المرتبطة بمكاتب الزراعة.

❖ **ادارة الشؤون الإدارية:** وتتولى المهام والاختصاصات التالية:

- تطبيق جميع القوانين والقرارات واللوائح والتعليمات المتعلقة بمجال الشئون الإدارية واقتراح التعديلات المطلوبة في التقسيمات الفرعية واختصاصاتها ورفعها الى مدير الوحدة تمهيداً لإقرارها بالتنسيق مع الجهات المختصة.
- تحديد احتياجات القطاع من القوى العاملة والتخطيط لتوفيرها واستيفاء إجراءات تعيينها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- اقتراح نقل الموظفين وترقيتهم وإنهاء خدماتهم وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية.
- اتخاذ إجراءات إحالة المخالفين من الموظفين لاستكمال الإجراءات القانونية وتنفيذ الجزاءات بعد اعتمادها من السلطة المختصة وفقاً للقوانين النافذة.
- مراقبة التزام الموظفين بمواعيد الدوام وانتظامهم في العمل واتخاذ إجراءات صرف جميع مستحقاتهم بالتنسيق مع الشئون المالية.
- الإشتراك في إعداد الدراسات المتعلقة بتحسين وتطوير مستوى الإداء وتبسيط إجراءات العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- الإشتراك في إعداد الموازنة السنوية وخاصة ما يتعلق باعتمادات الباب الأول.
- تنظيم كافة السجلات والملفات الخاصة بشئون الموظفين وتدوين ومتابعة جميع البيانات الخاصة بهم.
- حفظ جميع الوثائق والمستندات والموضوعات الخاصة بالوحدة وتنظيم الملفات الخاصة بذلك.
- تلقي النشرات أو التعليمات الصادرة من الجهات المختصة في مجالات شئون الخدمة المدنية والتأمينات والاستفادة منها والرد على ملاحظاتها واستفساراتها.
- الإشراف على أعمال المراسلين والفراشين والسائقين وخدمات التليفونات وغيرها وتنظيم وتقييم أعمالهم.
- توفير أعمال الأمن والحراسات للمباني والمنشئات والممتلكات الخاصة بالوحدة.
- تنظيم استخدام وسائل النقل وصيانتها ومسك السجلات الخاصة بذلك.
- تحديد الاحتياجات التدريبية للقوى العاملة في الوحدة بالتنسيق مع الإدارات الأخرى.
- متابعة الأقساط التأمينية للموظفين مع الجهات ذات العلاقة.
- رفع قوائم سنوية بأسماء الموظفين المحالين للتقاعد بحسب الأنظمة المعمول بها للمسئولين في الوحدة والقطاع.

اقسام إدارة الشئون الإدارية:

▪ **قسم شئون الموظفين:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- الإشتراك في تحديد احتياجات الوحدة من القوى العاملة واستيفاء إجراءات تعيينها.
- تنفيذ جميع القوانين والقرارات واللوائح المتعلقة بشئون الخدمة المدنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.
- مراقبة التزام الموظفين بمواعيد الدوام وانتظامهم في العمل ومواعيد قيامهم بالإجازات وعودتهم منها بما يناسب مصلحة العمل في الوحدة.
- الإشتراك في إعداد مشروع الميزانية السنوية فيما يتعلق باعتمادات الوظائف [الباب الأول].

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- مسك السجلات وتنظيم الملفات الخاصة بشئون الموظفين وتسجيل ومتابعة كافة البيانات الخاصة بهم
- إعداد البيانات والإجراءات المتعلقة بتنقلات الموظفين بين إدارات وفروع الوحدة بحسب حاجة العمل والعرض على المسئولين في الوحدة.
- تنفيذ النشرات والتعليمات المتعلقة بمجالات شئون الخدمة المدنية والتأمينات والرد على الملاحظات والاستفسارات الخاصة بذلك.

▪ **قسم الاستحقاق:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- إعداد كشوفات استحقاقات الموظفين ومتابعة إجراءات صرف مستحقاتهم في المواعيد المناسبة.
- مراجعة مستحقات موظفي الوحدة بالتنسيق مع الشئون المالية.

▪ **قسم التدريب:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- إعداد المقترحات والبرامج التدريبية للقوى البشرية في الوحدة وفق احتياجات العمل.
- إعداد تقارير سنوية عن عدد المتدربين ومجالات التدريب ومكان عقدها.

▪ **قسم الخدمات:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- الإشتراك في تقدير وتوفير احتياجات الوحدة من وسائل النقل اللازمة.
- إتمام جميع الإجراءات الخاصة بوسائل النقل من التراخيص والأرقام المعدنية والتأمين عليها وغيرها والاحتفاظ بجميع الوثائق الخاصة بها.
- تنظيم استخدام وسائل النقل للموظفين وتنظيم تشغيلها واستهلاكها للوقود ومسك السجلات الخاصة بذلك.
- التنسيق مع التشغيل والصيانة فيما يتعلق بصيانة السيارات وإصلاحها ومتابعة توفير قطع الغيار الخاصة بها.
- الإشراف على أعمال الصيانات البسيطة الخاصة بمباني ومنشآت الوحدة بالتنسيق مع التشغيل والصيانة.
- تأمين الخدمات التليفونية الخاصة بالقطاع والخدمات الأخرى.

▪ **قسم الأصول:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- وضع نظم وسياسات وإستراتيجيات خاصة بإدارة الأصول والممتلكات.
- المساهمة في تحديد وتقييم احتياجات الوحدة من المنشآت والمباني بالتنسيق مع الجهات المختصة وتقدير احتياجاتها، ودراسة الاحتياجات من المعدات.
- المساهمة في وضع الموازنات المالية لاحتياجات الوحدة من المنشآت والمباني وتقديم الدعم الفني لاختيار مقدمي ومزودي الخدمات مع الجهات المعنية.
- الإشراف على الاستخدام الأمثل للمنشآت او المباني التابعة للوحدة وضمان مستوى كفاءتها وتحسين وتطوير وتقييم المعدات.
- تطبيق نظام ادارة الأصول والممتلكات وحصر وحفظ وتنظيم الاصول والممتلكات في الوحدة بالطريقة الملائمة.
- تطوير آليات تسهم في تنفيذ عمليات الجرد السنوي والمفاجئ للأصول والممتلكات للمنشآت في الوحدة والجهات التابعة لها.
- دراسة وتقييم اداء الاصول في الوحدة وتقديم التوصيات الملائمة بما يضمن كفاءتها التشغيلية وزيادة عمرها الافتراضي.
- التدقيق والرقابة على مدى التزام الوحدات التنظيمية بالسياسات والاجراءات المعتمدة في الوحدة الخاصة بالأصول والممتلكات، واعداد التقارير الدورية الخاصة بأداء الاصول والممتلكات ومدى تلبيتها لاحتياجات الوحدة.

CC BY

- تطبيق نظام إدارة إتلاف الأصول والممتلكات بالطريقة الملائمة والتنسيق مع الأطراف المعنية في تنفيذ الإجراءات اللازمة.

▪ **قسم الارشيف الاداري:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- التأكد من تسجيل وتوثيق عمليات الأرشفة، وادراج بياناتها وتفاصيلها في نظام الأرشفة اليدوي والالكتروني.
- أرشفة الملفات والوثائق بحسب توجيهات الرئيس المباشر وتحقيق متطلبات نظام الأرشفة اليدوي والالكتروني.
- تحديث نظام الارشفة وإدراج جميع الوثائق والملفات المؤرشفة في النظام.
- متابعة عمليات التحديث على الوثائق المنجز ارشفتها.
- تنفيذ أي مهام اخرى يكلف بها من قبل الرئيس المباشر.

● **قسم متابعة مكاتب الزراعة إداريا:** ويتولى المهام والاختصاصات التالية:

- متابعة مدى انضباط الموظفين التابعين للوحدة في مكاتب الزراعة بالمحافظات.
- تطبيق سياسات التوظيف المطبقة في الوحدة.
- إعداد كشوفات استحقاقات الموظفين ومتابعة إجراءات صرف مستحقاتهم في المواعيد المناسبة.
- مراجعة مستحقات موظفي الوحدة بالتنسيق مع الشئون المالية.
- وغيرها من الاعمال الادارية المرتبطة مع مكاتب الزراعة في المحافظات.

❖ **اداره التخطيط والتقييم والمتابعة:** وتتولى المهام والاختصاصات التالية:

- المشاركة في إعداد دراسات الجدوى للمشاريع والمراجعة الفنية للوثائق والدراسات التي تقدم إلى الوحدة.
- التعاون مع الجهات المختصة في القطاع في تحديد احتياجات الوحدة السنوية من مستلزمات ومدخلات الإنتاج.
- جمع ومراجعة الخطط السنوية المعدة من الجهات المختصة في الوحدة.
- متابعة تنفيذ الخطط وإعداد التقارير التقييمية حول التنفيذ ومستوياته.
- المشاركة في إعداد الميزانية الاستثمارية وبرامج العمل السنوية ومتابعة تنفيذها ومراقبة استخدام المخصصات المالية. للأغراض المحددة لها ومراجعة التقارير الدورية عن الإنجاز المالي والمادي ورفع الراي بشأنها إلى قيادة القطاع.
- المساعدة في تعميم استخدام الأساليب الحديثة في تخطيط عمليات نشاط الوحدة والمشروعات التابعة لها.
- جمع وتحليل البيانات والإحصائيات والمعلومات المتعلقة بأنشطة الوحدة وتوفيرها للإدارات في الوحدة.
- المشاركة في تقييم وضع الوحدة القائم واقتراح تطويره وتصحيح القصور في ادائها.
- إعداد نظم المتابعة الدورية والسنوية لبرامج عمل المشروعات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- القيام بأعمال المتابعة الميدانية والمكتبية للمشاريع القائمة وفقا لبرامجها السنوية.
- التعرف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه سير تنفيذ المشروعات والوحدات التابعة للوحدة واقتراح الإجراءات التي من شأنها أن تعمل على إنجاحها وتحسين ادائها.
- إصدار تقارير التتبع الدورية والسنوية ورفعها إلى مدير الوحدة.
- رصد منجزات الوحدة الدورية والسنوية.
- المشاركة في عضوية كافة اللجان التي يتم تشكيلها وذات العلاقة بعمل الوحدة.
- اي مهام اخرى توكل للإدارة من قبل مدير الوحدة.

6- المجموعة المستندية لوحدة الزراعة التعاقدية:

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

لا تختلف عن ما هو متبع وفقا للأصول المحاسبية وما هو متعارف عليه، من اشعارات خصم او إضافة وسندات قبض وصرف لما يتم دفعه او استلامه مقابل الأقساط المطلوبة وفق سلسلة القيمة (الميزانية المحصولية للصنف المستهدف) والتي تمثل تكاليف الإنتاج الزراعي ، ومستند تقرير الإنجاز ، ومستند الفحص والاستلام لبضاعة الزراعة التعاقدية ، ومستندات تخزينها ، والاهم هو نماذج عقود (اتفاقات) الزراعة التعاقدية والتي يجب ارفاقها بمستندات الدفع والقبض للعمليات المتعلقة بالزراعة التعاقدية .....الخ والتي سيرد تفاصيل عنها ومحتوياتها تباعا عند تناول الدورة المستندية للزراعة التعاقدية، كما يمكن الرجوع الى بقية مستندات مكونات النظام المالي لوحدة الزراعة التعاقدية والمرفق في الملاحق وعلى سبيل المثال أيضا يتم ذكر الى جانب ما ذكر أعلاه المستندات الاتية :

- مستند المواد المباشرة: يتعلق بشراء وتخزين وصرف المواد للإنتاج الزراعي وفق الزراعة التعاقدية.
- مستند عنصر العمل: ويشمل بطاقات الوقت والعمل وكشوف الرواتب.

أ- مستندات متعلقة بالنشاط الزراعي للزراعة التعاقدية: كتقارير الإنتاج للمحاصيل الزراعية قبل الحصاد وبعد الحصاد.

ب- مستندات المصاريف الإدارية والمالية: وهي مصاريف إدارة وحدة الزراعة التعاقدية، كأجور ورواتب الموظفين، واللوازم والمطبوعات والهاتف والمياه والكهرباء ... الخ

ج- مستندات النشاط التسويقي: كبطاقات مخزون الإنتاج التام لبضاعة الزراعة التعاقدية المستلمة من البائع(المزارع) والمسلمة للمشتري (التاجر او المستثمر)، وتقارير البيع.

د- مستندات العمليات التجارية: كمستندات الصرف والقبض وسندات القيد المتعلقة بكافة العمليات المتعلقة بالزراعة التعاقدية والأطراف المرتبطة بها والتي يترتب عليها تدفق مالي داخل او خارج.

7- **المجموعة الدفترية:**

إن السجلات (الدفاتر) لخاصة بأعمال الزراعة التعاقدية هي الوسيلة التي يعتمد عليها في تصوير نتيجة الزراعة التعاقدية، وتقديم معلومات تفيد مستخدمي الزراعة التعاقدية واطرافها المرتبطين بها، وتتوقف كفاءة النظام المحاسبي لوحدة الزراعة التعاقدية على صحة وانتظام هذه السجلات(الدفاتر) وتقسم بالإضافة الى مجموعة سجلات المحاسبة المالية ومجموعة سجلات محاسبة التكاليف الى الاتي:

- ملحق يومية الزراعة التعاقدية: لإثبات بيانات بضاعة صفقة الزراعة التعاقدية، وعلى ان يتم فيه اثبات العمليات التي تتم بين وحدة الزراعة التعاقدية والممول (المشتري – التاجر) وكذلك العمليات التي تتم بين وحدة الزراعة التعاقدية والبائع(المزارع)، وعلى ان يكون ملحق اليومية مكون من طرفين مدين ودائن:

أ- العمليات التي تتم بين وحدة الزراعة التعاقدية والممول (المشتري – التاجر): الطرف الأول لعملية تحصيل قيمة الصفقة وفق العقد المبرم بين الطرفين والثاني لعملية تسليم البضاعة من قبل وحدة الزراعة التعاقدية للمول (المشتري- التاجر).

ب- العمليات التي تتم بين وحدة الزراعة التعاقدية والبائع(المزارع): الطرف الأول لعملية سداد تكاليف الإنتاج الزراعي من البائع(المزارع) وعلى أقساط وفق سلسلة القيمة (الميزانية المحصولية التي سترد تباعا، والثاني لعملية استلام البضاعة من ذلك البائع(المزارع).

- دفتر أستاذ مساعد دائني الزراعة التعاقدية: ويفتح به حساب مورد (المشتري- الممول) يرحل اليه من ملحق يومية الزراعة التعاقدية- أولا بأول- يجعل مدينا بقيمة الصفقة للزراعة التعاقدية في حساب البنك متلقي التمويلات وفق العقد المبرم بين الوحدة والممول – المشتري (التاجر او المستثمر) ودائنا لحساب الممول بقيمة مقدار التمويل الذي يشمل قيمة الصفقة وفقا لذلك العقد.
- دفتر أستاذ مساعد مديني الزراعة التعاقدية: ويفتح به حساب عميل البائع- المزارع) يرحل اليه من ملحق يومية الزراعة التعاقدية- أولا بأول- يجعل مدينا بالأقساط المستلمة من قبل البائع(المزارع)

CC BY

(تكاليف الإنتاج الزراعي للصنف المحدد في صفقة الزراعة التعاقدية) ودائنا بما يقدمه من بضاعة عند التسليم لوحدة الزراعة التعاقدية.

- دفتر بياني لتسجيل بيانات عن الممول– المشتري (التاجر او المستثمر) والبائعين(المزارعين) والعملية (صفقة) الزراعة التعاقدية بالكامل.

وتتوقف طبيعة السجلات والدفاتر وتفصيلاتها في وحدة الزراعة التعاقدية على حجمها وعلى تنوع أنشطتها الرئيسية وتعدد الأنشطة الفرعية، وهو ما تم مراعاته عند بناء النظام المحاسبي الالي لها، فسجلات المحاسبة المالية لوحدة الزراعة التعاقدية تظهر نتيجة النشاط للزراعة التعاقدية بشكل إجمالي، فتبين الأرباح أو الخسائر الإجمالية والمركز المالي دون التعرض إلى التفاصيل، في حين محاسبة التكاليف الزراعية، تعرض النشاط الزراعي بشكل تفصيلي وتحليلي لكل عملية او صفقة بالزراعة التعاقدية، فتبرز أهميتها بشكل واضح عند تقسيم المصاريف على كافة الأطراف المرتبطة بالزراعة التعاقدية لوجود العديد من المصاريف المشتركة، وكلتا المجموعتين تكمل أحداهما الأخرى لأن ما موجود من سجلات في المجموعة الثانية تختلف تماما عما موجود في المجموعة الأولى، وإن استخدام المجموعتين معا سيؤدي إلى تحقيق نتائج دقيقة وجيدة، إضافة إلى المساعدة في إحكام الرقابة والسيطرة على موجودات الوحدة والتوصل إلى بيانات تفصيلية عن النشاط تساعد في اتخاذ القرار.

8- دليل حسابات وحدة الزراعة التعاقدية:

لقد تم إضافة الحسابات المتعلقة بالزراعة التعاقدية ضمن دليل الحسابات الشامل لوحدة الزراعة التعاقدية، وما سيتم التركيز عليه من قبل الباحث هو ما يخص حسابات الزراعة التعاقدية والتي تم تضمينها ضمن الأصول(الموجودات) والخصوم(المطاليب)، حيث تتكون حسابات الزراعة التعاقدية من الحسابات التالية:

- حساب مديني الزراعة التعاقدية: ويمثل مديونية البائع(المزارع) والذي يعد من قبل وحدة الزراعة التعاقدية كعميل.
- دائني الزراعة التعاقدية: ويمثل المبالغ المقبوضة من الممول (المشتري- التاجر) والذي سلم قيمة الصفقة عاجل مقابل استلامه بضاعة الزراعة التعاقدية (اجل).
- بضاعة الزراعة التعاقدية: الصنف (الإنتاج الزراعي) المحصول بعد تسلمه من قبل البائع(المزارع).
- مصروفات الزراعة التعاقدية: ويمثل المصروفات المباشرة بكل صفقة وفق الزراعة التعاقدية من مصاريف نقل البضاعة وحصة شركة التامين (قسط التامين) على مستوى كل عقد مبرم مع البائعين(المزارعين) وحصة مكاتب الزراعة وحصة الدعم الفني .... الخ.
- مبيعات الزراعة التعاقدية: ويمثل الايراد المتحصل عليه من بيع بضاعة الزراعة التعاقدية للممول (المشتري- التاجر).
- ا.خ الزراعة التعاقدية: وهو حساب لبيان نتيجة عمليات الزراعة التعاقدية قبل نقلها الى ح/ أ.خ العام (قائمة الدخل) لوحدة الزراعة التعاقدية، مع مراعاة ان تحديد نتيجة الزراعة التعاقدية تتم وفق الخطوات التالية:
  - يتم التعرف على نتيجة الزراعة التعاقدية عن طريق اعداد قائمة لكل عملية (صفقة) للزراعة التعاقدية على حدة من واقع الدفتر البياني للتعرف على نتيجتها من ربح او خسارة- أي بدون اقفال حسابات.
  - ثم يتم اعداد ح/ أ.خ الزراعة التعاقدية ككل تظهر في الجانب المدين في ح/ بضاعة الزراعة التعاقدية وفي الجانب الدائن مبيعات الزراعة التعاقدية وضاعة اخر المدة.

9- التقارير المالية لوحدة الزراعة التعاقدية:

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

لا تختلف عما هو متعارف عليه وفقا للأصول المحاسبية وهي النتيجة النهائية لسلسلة العمل المحاسبي (الدورة المحاسبية المتعارف عليها) بعد اجراء عمليات التسجيل والتبويب والتلخيص لجميع عمليات الزراعة التعاقدية.

10- **العناصر البشرية**: على اعتبار انها تمثل أحد عناصر الاطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية سيقومون بوظيفة تسجيل العمليات والتي منها ما يخص الزراعة التعاقدية وذلك في النظام المحاسبي المؤتمت وكذلك تنفيذ المهام المحاسبية المالية والإدارية ومهام الارشاد الزراعي والدعم الفني ووظيفة المراجعة الداخلية ....الخ، ويجب أن يكون لدى هذه العناصر البشرية تكوين شخصي وتأهيل علمي وعملي مناسب للعمل وحدة الزراعة التعاقدية كون ذلك سينعكس على تحقيق اهداف الاطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية.

11- الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة Value chain):

تم استخدام أساليب المحاسبة الإدارية وتحديدا استخدام سلسلة القيمة Value chain كمدخل لتنظيم الزراعة التعاقدية بوحدة الزراعة التعاقدية محل تطبيق الإطار المتكامل المقترح، حيث ان سلسلة القيمة تم التعبير عنها في شكل مجموعة من الأنشطة المترابطة والمؤداة داخل الوحدة والمحققة للقيمة بدءا من مصادر الحصول على المدخلات الأساسية وحتى تسليم المنتج النهائي إلى وحدة الزراعة التعاقدية محل تطبيق الإطار المتكامل المقترح ويطلق عليها أنشطة القيمة.

الجدير ذكره ان الباحث قام بإعداد سلاسل القيمة لأكثر من صنف منها لصنف الفاصوليا، صنف القمح) سيتم استعراض الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة) لصنف القمح كمثال عند تطبيق الإطار المقترح وملخصها في الجدول التالي:

سلسلة القيمة (الموازنة المحصولية) لزراعة القمح للهكتار الواحد = ٤طن							مايو + يونيو	يوليو	أغسطس +سبتمبر	أكتوبر
	تكاليف الإنتاج:						اعداد الارض + زراعة في ٢٠ يونيو	2	3	0.5حصاد
أ	العمل الالي:	الوحدة	ساعة/هكتار	كمية الديزل لتر	سعر الوحدة ريال	اجمالي التكلفة للهكتار ريال	القسط الاول	القسط الثاني	القسط الثالث	القسط الرابع
	حراثة١	ساعة	12	60	450	27,000	27,000			
	حراثة متعامدة بالمخرش	ساعة	2	10	450	4,500	4,500			
	تسوية	ساعة	3	15	450	6,750	6,750			
	بذر	ساعة	1	5	450	2,250	2,250			
	رش مبيدات	ساعة	1	5	450	2,250		1,125	1,125	
	حصاد (الة جزب المحصول)	ساعة	2	10	450	4,500				4,500
	حصاد (دراسة)	ساعة	2	10	450	4,500				4,500
	اجمالي تكاليف الساعة، لتر ديزل، ريال)		23	115		51,750	40,500	1,125	1,125	9,000
	اجمالي كمية الزيوت (البدلة الواحدة للحراثة ١٥لتر زيت*٢٠٠٠ريال) +٤٥٠٠ريال للسيفون			4.025	2,200	8,855	6,930	192.50	192.50	1,540
	صيانة بمعدل٥٠٠ريال/ساعة + اهلاك			23	1500	34,500	27,000	750.00	750.00	6,000

CC BY

	بمعدل ٥٠٠ريال+اش راف بمعدل ٥٠٠ريال/ساعة									
	أجور سائق بمعدل ٥٠٠ريال / ساعة				23	500	11,500	9,000	250.00	250.00
	اجمالي تكاليف العمل الالي	4635	ريال للساعة الواحدة	اجمالي			106,605	83,430	2,318	2,318
ب	بذور	سعر الكيس٥٠ك جم	الوحدة	الكمية للهكتار	سعر الوحدة	اجمالي التكلفة للهكتار ريال				
	قيمة البذور	20000	كجم	120	400	48,000	48,000			
	أجور المتابعة والنقل و الحمالة والنفالة	2000	كيس٥٠ك جم	120	40	4,800	4,800			
	اجمالي تكاليف البذور	22,000	اجمالي التكلفة				52,800			
							-			
ج	مستلزمات الإنتاج:		الوحدة	الكمية للهكتار	سعر الوحدة	اجمالي التكلفة للهكتار ريال				
	زيولايت				140	-				
	سماد بلدي ابقار مع التوصيل		طن	5	25,000	125,000	31,250	31,250	31,250	31,250
	سماد يوريا		كجم	100	1,200	120,000	30,000	30,000	30,000	30,000
	سماد فوسفات		كجم	80	800	64,000	16,000	16,000	16,000	16,000
	سماد بوتاسيوم		كجم	-	560	-				
	سماد مركب (ورقي)		لتر	-	2,500	-				
	مبيد فطري		لتر	3	12,000	36,000		18,000	18,000	
	مبيد حشري		لتر	3	10,000	30,000		15,000	15,000	
	مبيد فطري معاملات البذور (١٥٠ريال/كجم بذور) حشري وفطري			-	150	18,000		9,000	9,000	
	اجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج			191		393,000	77,250	119,250	119,250	77,250
د	تكاليف العمليات الزراعية:		الوحدة	الكمية للهكتار	سعر الوحدة	اجمالي التكلفة للهكتار ريال				
	عمال اعداد وحراثة الأرض		عامل /يوم	2	2,500	5,000	5,000			
	عمال زراعة المحصول (٤ عمال مع الحراثة)٢ساعة		عامل /يوم	2	2,500	5,000				5,000
	عمال تجهيز قنوات الري والتقسيم		عامل /يوم	6	2,500	15,000	15,000			
	عمال الري (٦-٨) مرات، (١٥يوم) الفترة بين الريات عمال ثابتين مرتب شهري		عامل /يوم	-	2,000	-				
	عمال الترقيع بعد اسبوع من الزراعة		عامل /يوم	2	2,500	5,000	5,000			
	الخف		عامل /يوم	-	2,500	-	-			
	التعشيب (٣عمال *٣مرات تعشيب)		عامل /يوم	9	2,500	22,500	22,500			
	تسميد (١النثر السماد البلدي)+ (عامل لإضافة الأسمدة الكيماوية ٣-		عامل /يوم	4	2,500	10,000	2,500	2,500	2,500	2,500

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

	مرات)								
	رش مبيدات (٢عمال *٣-٤مرات)	عامل /يوم	6	2,500	15,000	12,500	12,500	12,500	
	عمال الحصاد (اليا)	عامل /يوم	2	2,500	5,000				5,000
	اجور عمال الدراسة (عاملين لكل هكتار)	عامل /يوم	2	2,500	5,000				5,000
	اجور عمال حماله الانتاج *١٠٠ريال/كيس٥٠كجم) + (وزن - تعبئة - تغليف)	عامل /يوم	4	2,500	10,000				10,000
	اجور عمال نقاله البذور (٤عمال يتحمل البذور والاسمدة *٦٠ ريال/كيس٥٠كجم)	عامل /يوم	5	2,500	12,500	12,500			
	اجور حراسة المحصول	عامل /يوم	1	2,500	2,500	625	625	625	625
	اخرى ..	عامل /يوم		2,500	-				
	اجمالي تكاليف العمال		45		112,500	40,625	10,625	10,625	50,625
ه	تكاليف مياه الري	الوحدة	الكمية للهكتار	سعر الوحدة	اجمالي التكلفة للهكتار ريال				
	متوسط كمية مياه الري* (سعر الوحدة المائية) باستخدام الطاقة الشمسية	متر مكعب	5,341	20	106,818	21,363.56	32,045.34	32,045.34	21,363.56
				86					
و	تكاليف تسويق	الوحدة	الكمية للهكتار	سعر الوحدة	اجمالي التكلفة للهكتار ريال				
	اجور نقل القمح المنتج من المزرعة مع اجور عامل التسويق	طن	4	9,000	36,000				36,000
	اكياس تعبئة المنتج عبوة (٥٠ كيلو) سميكة	كيس ٥٠كجم	160	200	32,000				32,000
	عمولة تسويق ٠% تسويق ذاتي			5%					
	اجمالي تكاليف التسويق				68,000				68,000
ز	تكاليف اخرى (ان وجدت)	الوحدة	الكمية للهكتار	سعر الوحدة	اجمالي التكلفة للهكتار ريال				
	اخرى (تذكر):	-		-	-				
	اجمالي التكاليف الأخرى				-				
	اجمالي التكاليف بالريال				839,723	275,468.56	164,237.84	164,237.84	235,778.56
					نسبة القسط	32.80%	19.56%	19.56%	28.08%

12- دورة مستندية متكاملة لكل أنشطة الزراعة التعاقدية من بدايتها وحتى نهايتها: وكمثال سيتم تناول الدورة المستندية لتعاقدات محصول القمح:

الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية سيعمل في ضوء سلسلة من الإجراءات المحاسبية وهى تشكل دورة تشغيل البيانات الاتية:

(١٢-١): تقدم اللجنة الزراعية والسمكية العليا توجيه الى وحدة الزراعة التعاقدية مفاده: كم نسبة الاستيراد من الصنف المستهدف حسب الفئات (A,B,C) والمواصفات اللازمة لتلك الاصناف مثل (الفاصوليا، القمح،

CC BY

البن، الالبان). وايضا النسبة التي سيتم تغطيتها محليا من تلك الاصناف المشار اليها اعلاه عبر المزارع التابعة للقطاع الزراعي اليمني بمختلف المحافظات.

(12-2): وحدة الزراعة التعاقدية – بعد تلقي النسبة التي يجب تغطيتها محليا عبر المزارع التابعة للقطاع الزراعي يتم توجيه خطاب لمكاتب الزراعة بالمحافظات بضرورة موافاتها بكمية الاصناف المستهدفة محليا كميا وقيميا وعلى مستوى جودة الصنف المصنفة الى فئات (A,B,C) وذلك كله عبر ادارة الدعم الفني بالوحدة والتي مهامها التالية:

- دراسة (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة) للمحصول الزراعي المراد التعاقد عليه (تحديد الانشطة الزراعية وما يقابلها من تكاليف) تمهيدا لتحديد تكلفة الوحدة (طن – سلة – كيلو.. الخ) والبناء على ذلك في تحديد سعر بيع المزرعة من الوحدة الزراعية
- تحديد المخاطر التشغيلية التي تواجه عملية الانتاج الزراعي على مستوى كل مزرعة والعمل على الحد منها
- الاشراف على المزارع القائمة ووضع خطة انتاجية للمزارع وتطويرها لإنتاج الغراس بين الاصناف المرغوبة والمتعاقد عليها والمطابقة للمواصفات الفنية ومدها بالتعليمات والارشادات الفنية اللازمة.
- المشاركة في وضع واقتراح سياسات الانتاج والتركيب المحصولي في المزارع.
- وضع توليفة المدخلات اللازمة والتي تحقق اعلى انتاج ويعظم الدخل.
- اقتراح الحلول والمعالجات لتطوير الاداء في المزارع.
- دراسة انواع المحاصيل الزراعية التي يجب التعاقد عليها مع المزارعين
- تحديد المواصفات المطلوبة للمحاصيل من اجل الحصول على محاصيل زراعية ذات جودة عالية تلبي طلبات العملاء (المستثمرين)
- تقييم الوضع الزراعي لكل وحدة تابعة للقطاع الزراعي فنياً
- تحديد نقاط الضعف على مستوى كل مزرعة والعمل على حلها
- تحديد نقاط القوة على مستوى كل مزرعة وتعزيزها
- حل المشاكل والصعوبات التي تواجهها كل مزرعة فنياً
- تلتزم وحدة الزراعة التعاقدية منح ادارة الدعم الفني نسبة معينة (يتم احتسابها بناء على نسبة من سعر البيع للتاجر عن المنتجات الزراعية وعلى مستوى كل عقد مبرم ما بين مكتب الزراعة والمزرعة التابعة في نطاقه الجغرافي)

(١٢-٣): تقوم مكاتب الزراعة بالمحافظات بإبرام عقود مع المزارع التي في نطاقها الجغرافي وحسب الصنف المطلوب والمواصفات المطلوبة من قبل لجنة الزراعية العليا وفق نموذج العقد المرفق لاحقا.

وتتمثل مهام مكاتب الزراعة بالمحافظات بشكل تفصيلي كالتالي:

- يلتزم مكتب الزراعة بالمحافظة بتجهيز المساحة المتفق عليها وعلى مستوى كل مزرعة من المزارع التابعة وفي نطاق المنطقة الجغرافية الخاصة به بحيث تصبح صالحة للزراعة والالتزام ببرنامج الزراعة الخاص باللجنة الزراعية العليا وان تكون جميع مستلزمات الانتاج (تشمل البذور الكيماويات والاسمدة والمبيدات) ومطابقتها للمواصفات التي تحددها (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة) على مستوى كل صنف من الاصناف التي تتعامل معها وحدة الزراعة التعاقدية والتي تعدها ادارة الدعم الفني بالتعاون مع مدير مكتب الزراعة مع فريقه.
- يلتزم مكتب الزراعة بالمحافظة بأن يقدم لوحدة الزراعة التعاقدية جميع البيانات الخاصة ببرنامج الزراعة والمكافحة من اسمدة ومبيدات (وفقا لما يرده من ادارة الدعم الفني) والكميات المستخدمة منها طبقا للبرنامج الموضوع والمتفق عليه من قبل وحدة الزراعة التعاقدية (ادارة الدعم الفني) وذلك لإرسالها

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

الى المسهلين (تجار المبيدات والاسمدة والبذور.. الخ ضمن النطاق الجغرافي التابع لمكتب الزراعة في المحافظة).

- يلتزم مكتب الزراعة بالمحافظة بمتابعة مواعيد الزراعة للكميات المتفق عليها من قبل المزارع التابعة لها ضمن النطاق الجغرافي ووفق (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة) التي اعدتها ادارة الدعم الفني بالوحدة تمهيدا لموافاة الادارة المالية لمدخلات عملية اتخاذ القرار مع التاجر وابرام العقد معه وفق النموذج المرفق في الملاحق.
- يلتزم مكتب الزراعة بالمحافظة بموافاة الادارة المالية بكميات وقيمة الاصناف التي تنتجها المزارع ضمن نطاقها الجغرافي وعلى مستوى الاصناف (فئة A- فئة B- فئة C) مشفوعة بعقود التي تبرمها ادارة التعاقدات موقعة من طرفي العقد (مكتب الزراعة بالمحافظة كممثل عن الوحدة الزراعة التعاقدية - والطرف الثاني/المزرعة) وعلى ان تكون هذه العقود ممهورة بتوقيعاتهم وبصمة اليد لهم وتعميدها من امين المجلس المحلي بالمنطقة التي تقع في نطاقه الجغرافي المزرعة، ومن ثم تعميدها ايضا من محافظ المحافظة.
- يلتزم مدير مكتب الزراعة عبر موظفه الذي سيخصصه لهذا العمل (تفريغ بيانات اهم بيانات العقد المتمثلة بكمية وقيمة الاصناف التي تنتجها المزرعة من واقع العقد المبرم مع صاحب المزرعة والمعمد من قبل الجهات المختصة المشار اليهم في الفقرة السابقة وذلك عبر نافذة من النظام المحاسبي الذي ستكون موجودة في مكتب المحافظة والمربوطة مع النظام التابع للوحدة) الجدير ذكره ان هذه البيانات تمثل اهم مدخلات عملية اتخاذ القرار وابرام العقد مع التاجر وابرام العقد معه وفق النموذج المرفق مع ملحقه (الميزانية المحصولية – سلسلة القيمة لصنف القمح) , ويختلف العقد من مزارع لآخر حسب المنطقة وحسب نوعية البذور المستخدمة في المنطقة والاسمدة ونوع الري .

اللجنة الزراعية العليا
قطاع الوحدات الانتاجية بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية
وحدة الزراعة التعاقدية

عقد اتفاق مع مزارع

انه في يوم..... الموافق ..../.../...٢٠٢م قد تحرر هذا العقد بين كلا من:
طرف اول : وحدة الزراعة التعاقدية ومقرها صنعاء
ويمثلها مكتب الزراعة بمحافظة..... بصفته ممثلا عن الوحدة
طرف ثاني : مزرعة الاخ /..... ومقرها .....
ويمثلها الاخ/..... بصفته .....
بما أن الطرف الثاني قد رغب في بيع محصوله الزراعي من صنف /.....
ووافقت الوحدة على شرائه فقد اتفق الطرفان على ابرام عقد بينهما على النحو التالي:
1- يبيع الطرف الثاني للوحدة المحصول وفق المواصفات التالية:

النوع	المواصفات	المساحة المستهدف زراعتها بالهكتار	الكمية / طن	السعر

بمبلغ وقدره .....

CC BY

2- قبلت الوحدة شراء المحصول المذكور في البند رقم (١) اعلاه بالمبلغ المذكور والتزمت بدفع للطرف الثاني الثمن على اقساط حسب نسب الانجاز المتوقعة وبموجب تقرير الانجاز المتوقع المرفوع من قبل مكتب الزراعة والمعمد من مسؤول الدعم الفني الميداني بالمحافظة التابع للوحدة الزراعة التعاقدية والمستند الى الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة)الملحقة بالعقد وملخص نسبة الاقساط عن هذا العقد والواجب اطلاقه من قبل البنك والمستند الى رسالة محررة من مسؤول البنك بوحدة الزراعة التعاقدية بالاطلاق للمستفيد (الطرف الثاني) وفقا لتقرير الانجاز المرفوع من مكتب الزراعة والمعمد من مسؤول الدعم الفني التابع للوحدة كالتالي:

ملخص الاقساط عن كل هكتار

القسط الأول	القسط الثاني	القسط الثالث	القسط الرابع
32.80%	19.56%	19.56%	28.08%

3- التزم الطرف الثاني بتسليم المحصول للوحدة عبر مكتب الزراعة بالمحافظة على النحو التالي:

الكمية	التاريخ التسليم	المكان

4- على الطرف الثاني تقديم ضمانات التالية:

أ. ضمان تجاري ويتعهد فيه الضامن بتسليم الكمية من المحصول حين عجز الطرف الثاني عن تسليمها في وقتها ومكانها المحددين مالم يكن خارج عن ارادة الطرف الثاني.

ب. في حال تعذر تقديم ضمان تجاري يتم تقديم ضمان عقاري ومواصفاته .....

5- يجوز للوحدة التنفيذ على الضمان متى عجز الطرف الثاني عن الوفاء بتسليم المحصول المتعاقد عليه طبقا للمواصفات المحددة وفي ميعاده

6- يجوز للطرف الاول أن يرد المحصول المتعاقد عليه الى الطرف الثاني إذا كان مخالفا للمواصفات أو معيبا عند وقت التسليم في المكان المتفق عليه

7- في حال نشوء خلاف بين الطرفين حول تنفيذ هذا العقد يجري حله بالطرق الودية في ضوء أحكام الشريعة الاسلامية فإن تعذر ذلك فيتم عرض الموضوع على لجنة تحكيم يختار كل طرف محكما ويختار المحكمان المحكم الثالث وينفذ الحكم بالإجماع وإذا تعذر ذلك يتم اللجوء الى القضاء

تحرر هذا العقد في يوم ..... بتاريخ ..... من نسختين اصليتين موقعة من الطرفين، وتسلم كل من طرفي التعاقد نسخة للعمل بموجبها.

والله الموفق،

الطرف الاول:

ممثل وحدة الزراعة التعاقدية / مكتب الزراعة بالمحافظة

الاسم /

التوقيع/

ختم الوحدة

الطرف الثاني:

الاسم/.....

التوقيع/.....

البصمة/

الشهود

الاسم/..... التوقيع/

الاسم/..... التوقيع/

نسخة من نموذج ملحق العقد (الميزانية المحصولية – سلسلة القيمة لصنف القمح كمثال تم الإشارة اليها سابقا)

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- بعد توقيع العقد مع المزارع يتم اعطاء المزارع نسخة من الضمانة المطلوبة منه لاستكمال اجراءات العقد وفقا للنموذج التالي:

ضمانة تجارية

انا ..... / احمل سجل تجاري (.....) صادر من (.....)
بتاريخ / / اضمن الاخ ...../ صاحب المزرعة ..... الكائنة في منطقة /.....ضمان تسليم بكل ما يتضمنه العقد الموقع مع الوحدة الزراعة التعاقدية في حال تعذر ذلك من قبل المضمون عليه وانني على استعداد بتسليم ذلك فورا بمجرد اشعاري من قبل المضمون لها وليس لي الاعتراض او الممانعة او الرفض ودون حاجة لحكم او امر قضائي وله حق الرجوع عليا مباشرة دون حاجة للرجوع الى المضمون علية.
حررت هذه الضمانة في يوم ..... بتاريخ / .....
اسم الضامن: مصادقة الغرفة التجارية:
التوقيع:
الختم:
ادارة الامن / مصادقة المحكمة التجارية:

- يلتزم مكتب الزراعة باستلام المحصول وفق النموذج التالي:

وحدة الزراعة التعاقدية
مكتب الزراعة بمحافظة .....
محضر استلام محاصيل زراعية
وارد الى مكتب الزراعة بمحافظة .....
من مزرعة الاخ / .....

م	اسم الصنف	الوحدة	العبوة	الكمية		سعر الوحد		اجمالي القيمة		الكمية كتابة
				بالعدد	بالكيلو	ف	ريال	ف	يال	
	الإجمالي									
	اجمالي الكمية كتابة /.....									
	اجمالي القيمة كتابة /.....									

استملت الاصناف المذكورة أعلاه كاملة وسليمة حسب المواصفات المحددة في العقد الموقع مع المزارع الاخ/.....
المستلم: مكتب الزراعة بمحافظة .....
يمثله الاخ /.....

CC BY

التوقيع: .....

ومن ثم نقل المحصول المنتج الى مركز التجمع والفرز والمعد وفقا للعقد المبرم مع التاجر وفق النموذج المرفق في الملاحق (والذي سيختلف من تاجر الى آخر حسب شرط التسليم الوارد في العقد المبرم بين الوحدة الزراعية والتاجر مع العلم ان، هناك تاجر يريد المحصول موصل الى مخازنه، وهناك تاجر سيستلم مباشر من المزرعة).

- تلتزم وحدة الزراعة التعاقدية منح مكاتب الزراعة بالمحافظات نسبة معينة (يتم احتسابها بناء على نسبة من سعر الشراء من المزارع عن المنتجات الزراعية وعلى مستوى كل عقد مبرم ما بين مكتب الزراعة والمزرعة التابعة في نطاق الجغرافي).

(١٢-٤): تقوم وحدة الزراعة التعاقدية بناء على ما يردها من مكاتب الزراعة بالمحافظات كميا وقيميا وعلى مستوى كل صنف مستهدف ومواصفاته المطلوبة وبناء على ما قدمته اللجنة الزراعية العليا المشار اليها في الفقرة (١) يتم ابرام عقد مع التاجر وتحديد ما يجب على التاجر القيام به وفق ماورد في العقد المرفق:

اللجنة الزراعية العليا
قطاع الوحدات الانتاجية بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية
وحدة الزراعة التعاقدية

عقد اتفاق مع تاجر

انه في يوم..... الموافق .... /.../...٢٠٢م قد تحرر هذا العقد بين كلا من:
طرف اول: وحدة الزراعة التعاقدية ومقرها صنعاء - ويمثلها الاخ/..... بصفته .....
طرف ثاني: شركة (التاجر) /..... ومقرها صنعاء - ويمثلها الاخ/..... بصفته .....
حيث ان وحدة الزراعة التعاقدية تعاقدت عبر مكاتب الزراعة بالمحافظات مع مزارعين ضمن نطاقها الجغرافي على زراعة محصول (القمح) وان الشركة (التاجر) ابدت رغبتها في ان تقوم الوحدة بأمدادها بكافة احتياجاتها من محصول (القمح) الذي تم التعاقد فيه مع المزارعين، وعلى ان تقوم الوحدة بإمداد المزارعين بكافة المعلومات والتوصيات الفنية لإنتاج محصول (القمح) وكميتها وفق المواصفات المطلوبة
وبناء عليه وبعد ان اقر طرفي العقد بأهليتهما للتعاقد والتصرف.. اتفقا على ما يلي:
البند الأول
التمهيد:
يعتبر التمهيد المتقدم جزءا لا يتجزأ من هذا العقد.
البند الثاني:
موضوع العقد:
تقوم الوحدة بتوريد انتاج محصول (القمح) بكمية (كجم) وبسعر(ريال/كجم) وبإجمالي قيمة ( ) وبالجودة المطلوبة وقد وافقت الشركة على شراء هذا المحصول لغرض التسويق وبتاريخ اقصاه (وفقا لدورة حياة منتج القمح ووفق (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة)الملحقة بهذا العقد)
البند الثالث:
التزام الشركة(التاجر) :
تلتزم الشركة بإيداع ما نسبته (%) من قيمة هذا العقد في حساب الوحدة لدى بنك كاك الاسلامي رقم (.....)كضمان لجدية الاتفاق أو كدفعة مقدمة ويكون تحت تصرف الوحدة

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

البند الرابع
التزام الوحدة:
تلتزم الوحدة بان تسلم المحصول المنتج للشركة وحدها والا يسلم لأي شخص غير الشركة المتعاقد معها وبالجودة والمواصفات المحددة (عالي - متوسط – اقل)
البند الخامس:
التنازل:
لا يجوز لأي طرف من طرفي هذا العقد التنازل عن هذا العقد او أي من الحقوق المخولة له لأي طرف آخر
البند السادس:
أي نزاع او خلاف ينشأ عن هذا العقد يتم تسويته نهائيا وفقا الطرق الودية واذا تعذر ذلك يكون وفق قواعد التحكيم التجاري عن طريق محكم يتفق عليه.
البند السابع:
تحرر هذا العقد من نسختين، وتسلم كل من طرفي التعاقد نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم.
الطرف الاول: الطرف الثاني:
ممثل الوحدة: ..... ممثل الشركة: .....

(١٢-٥): قيام وحدة الزراعة التعاقدية من خلال ادارة التأمين الخصم نسبة المقررة على ذلك العقد كحصة لقسط التأمين المتفق عليها مع شركة التأمين لتغطية المخاطر التشغيلية الزراعية. والتالي مهام ادارة التأمين:

- تحديد المخاطر التشغيلية الزراعية المصاحبة للعمليات الزراعية للمحاصيل المتعاقد عليها بناء على البيانات المرفوعة من ادراة الدعم الفني (هذه البيانات رفعت بموجب (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة) التي قامت بإعدادها ادارة الدعم الفني وعلى مستوى كل صنف من الاصناف التي تتعامل معها وحدة الزراعة التعاقدية)
- توقيع بوليصة التامين الزراعي التي تغطي المخاطر التشغيلية الزراعية المتفق على تغطيتها وعلى مستوى كل عقد وحسب النسبة المتفق عليها من قيمة العقد بناء على التفاوض مع شركة التأمين المحددة لتغطية المخاطر الزراعية
- بوليصة التامين الزراعي هي عبارة عن عقد يتم بمقتضاه قيام وحدة الزراعة التعاقدية بدفع قسط تأمين شهري (والذي تم الاتفاق عليه) خلال دورة حياة كل منتج زراعي على حدى تتعامل معه وحدة الزراعة التعاقدية لشركة التأمين مقابل تغطية قيمة بوليصة التأمين الزراعي المتفق عليها والمبنية على اساس عدد العقود المبرمة من قبل مكاتب الزراعة بالمحافظات مع المزارع التابعة في نطاقها الجغرافي (التي تناظر العقد المبرم بين وحدة الزراعة التعاقدية والتاجر)
- متابعة بوالص التامين التي تغطي المخاطر التشغيلية الزراعية المصاحبة لزراعة كل صنف على حدى التي تتعامل معها وحدة الزراعة التعاقدية.
- متابعة سداد اقساط التامين على بوالص التامين.
- موافاة الإدارة المالية بالقسط المستحق لشركة التأمين تمهيدا لسداده وقيده محاسبيا في النظام المحاسبي من قبل الادارة المالية.

(١٢-٦): قيام الوحدة عبر قسم البنوك بتوجيه البنك بتلقي قيمة العقد المبرم مع التاجر (مبدئيا سيكون التاجر المؤسسة الاقتصادية اليمنية) في حساب تابع للوحدة - طرف بنك كاك الاسلامي وفقا للشروط الواردة في الاتفاقية مع البنك. وتفاصيل ما سيقوم به قسم البنوك بالوحدة من شأن تنفيذ هذه العملية كالتالي:

CC BY

- يقوم بفتح حساب لدى كاك بنك الاسلامي خاص بالإيرادات لتوريد المبالغ المدفوعة مقدما من التجار المتعاقد معهم (مبدئيا سيكون التاجر ممثلا بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية –قطاع الانتاج الزراعي والحيواني) وهذا الحساب سيكون حساب جاري مفتوح برقم ( ) تابع لوحدة الزراعة التعاقدية .
- يقوم بفتح حساب آخر لدى كاك بنك الاسلامي تحت رقم ( ) وسيكون ايضا تابع لوحدة الزراعة التعاقدية الغرض منه تغذية المصروفات التالية :

– كل ما يتعلق بالمصروفات الخاصة بالوحدة (نفقات تشغيلية من مرتبات .... الخ).
– النفقات التشغيلية للعمليات الزراعية من جانب المزارعين الذين تم التعاقد معهم وموافاتهم بمتطلباتهم اولا بأول وفق الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة) لصنف القمح المشار اليها سابقا.

الجدير ذكره ان حساب المصروفات (سيتم تغذيته من حساب الايرادات الذي تم فتحه لغرض حصر التمويل المتحصل من التجار) ويتم منه صرف الاقساط المستحقة المزارعين المتعاقد معهم حسب نسبة القسط الموجودة في العقد الموقع مع المزارع وملحقاته وبحسب تقرير الانجاز المرفوع من ومكتب الزراعة ومعمد من مسؤول الدعم الفني لأطلاق القسط المستحق والتي تم تحديدها بناء على الميزانية المحصولية – سلسلة القيمة (كمثال صنف القمح) المشار اليها سابقا وملخص نسبة تلك الاقساط على مستوى كل عقد تم ابرامه مع المزارعين بيانها في الجدول التالي :

ملخص نسبة الاقساط عن كل عقد تم ابرامه مع المزارعين والواجب اطلاقه من قبل البنك والمستند الى رسالة محررة من مسؤول البنك بوحدة الزراعة التعاقدية بالإطلاق للمستفيد (المزارع)

القسط الاول	القسط الثاني	القسط الثالث	القسط الرابع
32.80%	19.56%	19.56%	28.08%

- متابعة كل ما يتعلق بمصادر التمويل من (التجار) للمزارع وآلية استخدامها وفق سلسة القيمة (الميزانية المحصولية) على مستوى كل صنف وعلى مستوى كل مزرعة وفق آلية سيتم الاتفاق عليها مع كاك بنك الإسلامي.

(١٢-٧): يتم البدء بتوريد متطلبات كل مزرعة (التي تم ابرام العقد بينها وبين مكاتب الزراعة) وذلك وفقا للميزانية المحصولية - سلسلة القيمة-التي تحدد دورة حياة المنتج المستهدف وفق الانشطة الزراعية التي ستتم من قبل المزرعة وما يقابلها من تكاليف وكل ذلك يتم عبر مطالبة من قبل مكتب الزراعة بالمحافظة الذي في نطاقه الجغرافي تلك المزرعة. والطلب يكون متضمنا الاتي:

- نسبة الانجاز المتوقع (الانشطة الزراعية المتوقعة وما يقابلها من تكاليف تمهيدا للطلب من البنك تغذيتها لتلك المزرعة)
- التكلفة المقابلة لها
- بناء على نزول الميداني للمزرعة الى جانب ممثل الدعم الفني وذلك مقابل نسبة الانجاز المشار اليها اعلاه (الانشطة الزراعية المطلوب انجازها والتكاليف المتوقعة المقابلة لها وفق (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة) التي سيشتغل مكتب الزراعة بالمحافظة على اساسها، وهكذا دواليك على كافة مراحل الانتاج الزراعي ما قبل الحصاد بنفس الالية.

(١٢-٨): استلام مكاتب الزراعة المحصول كميا وفقا للمواصفات المطلوبة ابتداء من اللجنة الزراعية العليا وما طلب من مكاتب الزراعة تلبيتها من قبل الوحدة والمبنية على (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة) التي قام بإعدادها ادارة الدعم الفني والتي بموجبها تم ابرام العقد بين مكتب الزراعة بالمحافظة والمزرعة.

(١٢-٩): تحديد اجمالي تكلفة الانتاج الزراعي وفق (الميزانية المحصولية - سلسلة القيمة) زائد هامش ربح المزرعة تمهيدا لتحديد اجمالي تكلفة (كيلو – طن -.. الخ) والتي سترد في العقد المبرم بين مكتب الزراعة بالمحافظة والمزرعة في النطاق الجغرافي لذلك المكتب.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

(١٢-١٠): يتم اضافة نسبة معينة مقابل رسوم الخدمة لمكاتب الزراعة ونسبة معينة لإدارة الدعم الفني ونسبة اخرى من ذلك العقد المبرم كحصة من قسط التأمين الذي سيورد لشركة التأمين مقابل المخاطر التشغيلية الزراعية، ونسبة اخرى ايضا مقابل نقل المحاصيل إن تطلب الامر ذلك حسب شروط العقد، ونسبة اخرى تمثل حصة البنك (مصاريف بنكية) بالإضافة الى هامش ربح الوحدة. تمهيدا لتحديد سعر البيع الذي سيرد في العقد المبرم مع التاجر

(١٢-١١): تقييم الاجراءات السابقة ورفع تقرير بها من قبل وحدة الزراعة الى اللجنة الزراعية العليا على إثر كل عقد مبرم مع التاجر واستكمال الاجراءات المشار اليها اعلاه وعلى مستوى كل عقد.

مما سبق، وبناء على ما اشير اليه أعلاه فقد أجاب هذا القسم عن احد تساؤلات مشكلة البحث الذي ينص" هل يمكن تطبيق الإطار المتكامل المقترح في وحدة الزراعة التعاقدية التابعة للمؤسسة الاقتصادية اليمنية وتحديد دوره في تنشيط وتطوير الجانب الزراعي فيها؟ ويرى الباحث بان التطبيق لهذا الاطار قد توسع استخدامه وتم تطبيقه على كثير من الأصناف (المنتجات) والى جانب القمح هناك صنف البن والفاصوليا والثوم .....الخ.

القسم السابع

الدراسة الاختبارية (دور الإطار المتكامل المقترح في تطوير القطاع الزراعي اليمني)

أولا: مقدمة:

يتناول الباحث في هذا القسم دراسة اختبارية لدور الإطار المتكامل المقترح في تطوير القطاع الزراعي اليمني، واهمية المعلومات التي يوفرها هذا الإطار، حيث تم تناول الدراسة الاختبارية التي أجريت لاستقصاء واستطلاع اراء كل من المستخدمين للمعلومات المالية للزرعة التعاقدية والمعدين للتقارير المالية، وكذلك الجهات الرقابية والاشرافية وجهات مرتبطة بالمعايير المحاسبية كالمحاسبين القانونيين بشان معرفة قدرة الاطار المتكامل المقترح على توفير المعلومات اللازمة للمعدين والمستخدمين واثره على تطوير القطاع الزراعي اليمني.

وقد اعتمد الباحث على أسلوب المقابلات الشخصية مع مفردات الدراسة، وذلك بهدف شرح وتفسير الابعاد المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية، وقد دعم الباحث هذا الأسلوب بتصميم استبيان لاستطلاع اراء المستقصى منهم بهدف اختبار قدرة الإطار المتكامل المقترح على توفير المعلومات المحاسبية ودوره في تطوير القطاع الزراعي اليمني.

ثانيا: تصميم الدراسة الاختبارية:

1- الهدف من الدراسة الاختبارية:

الهدف هو تحديد متطلبات القطاع الزراعي اليمني من المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية ومدى قدرة الإطار المتكامل المقترح على توفيرها وأثره على تطوير القطاع الزراعي اليمني.

2- فروض الدراسة الاختبارية:

الفرض الأول: يساهم الإطار المتكامل المقترح في توفير متطلبات القطاع الزراعي اليمني من المعلومات المحاسبية للزراعة التعاقدية.

الفرض الثاني: المعلومات المحاسبية التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح عن الزراعة التعاقدية تؤثر على تطوير القطاع الزراعي اليمني.

الفرض الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اراء مجموعات العينة حول قدرة الإطار المتكامل المقترح على توفير المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية وتأثيره على تنشيط القطاع الزراعي اليمني.

3- مجتمع وعينة الدراسة:

يشمل مجتمع وعينة الدراسة في معدي ومستخدمي التقارير المالية في الوحدات التي يمكن ان تتعامل في الزراعة التعاقدية او تشارك فيها، والجهات الاشرافية والرقابية، المحاسبين القانونيين اليمنيين، وبالتالي يمكن تقسيم مجتمع الدراسة الى الفئات التالية:

CC BY

أ- **معدو التقارير المالية:** في الوحدات التي ستستخدم الزراعة التعاقدية والوحدات التابعة للقطاع الزراعي اليمني.

ب- مستخدمو التقارير المالية وهم:

- اللجنة الزراعية والسمكية العليا.
- الجهة الوسيطة (وحدة الزراعة التعاقدية ومن يتبعها).
- المشتريين- الممولين - التاجر: المستثمرين في القطاع الزراعي.
- البائعين –المزارعين.
- مكاتب الزراعة بالمحافظات التابعة لوزارة الزراعة وقطاع التسويق بالوزارة.
- البنك او البنوك التي ستتولى مهمة تجميع التمويل من مصادره.
- الميسرين الذين سيقومون بتوفير مستلزمات الانتاج الزراعي.
- شركات التامين التي ستؤمن المخاطر الزراعية اثناء الإنتاج الزراعي.
- مؤسسة بنيان المسؤولة عن المسح الزراعي وتقديم مدخلات صناعة قرار وحدة الزراعة التعاقدية.
- مصلحة الجمارك.
- الحكومة.
- الاجهزة الرقابية.

ج- جهات ذات ارتباط وثيق بالمعايير المحاسبية كالمحاسبين القانونيين والجهات الاشرافية كاللجنة الزراعية العليا والرقابية كمراجعي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وقد روعي في اختيار العينة قدرتهم على ممارسة او المشاركة في عمليات الزراعة التعاقدية مستقبلا او مراجعة عملياتها، او توقع مشاركتها كطرف من الأطراف المشاركة في عملياتها

4- جمع المعلومات:

اعتمد الباحث بصفة أساسية على المقابلات الشخصية، وذلك لشرح موضوع البحث (المحاسبة عن الزراعة التعاقدية) نظرا لعدم التطبيق الفعلي لذلك النشاط بشكل واسع (تم استخدامه في المؤسسة الاقتصادية وبعض الجهات كتجربة في البداية ومن ثم تم التوسع في تطبيقه فعليا)، ولشرح أهمية الدراسة والغرض منها.

كما قام الباحث بإعداد قائمة استقصاء روعي في اعدادها عدة اعتبارات أهمها:

- ان تكون القائمة مبسطة وواضحة ويسهل فهمها.
- ان تحتوي على أسئلة متنوعة منها ما يجاب بنعم او لا، وتحتوي كذلك على أسئلة متدرجة يتم الاختيار بديل من عدة بدائل.

وقد قام الباحث بتقسيم الأسئلة الى المجموعات التالية:

المجموعة الأولى: متطلبات القطاع الزراعي من المعلومات المحاسبية للزراعة التعاقدية ومدى توفرها.

المجموعة الثانية: مدى توفير الإطار المتكامل المقترح للمعلومات المحاسبية التي يتطلبها القطاع الزراعي اليمني.

المجموعة الثالثة: مدى تأثير المعلومات المحاسبية للإطار المتكامل المقترح على تنشيط القطاع الزراعي اليمني.

ويوضح الجدول التالي بيانا بعدد القوائم التي تم تسليمها لعينة الدراسة ١٠٠ قائمة، تم استلام ٨٦ قائمة بنسبة ٨٦% من اجمالي القوائم، وقد تم استبعاد ستة قوائم لعدم الإجابة على جميع الأسئلة الواردة بالقائمة، وبذلك فان نسبة القوائم التي شملها التحليل ٨٠% وهي نسبة مقبولة لإجراء التحليل.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

جدول رقم (١) بعدد القوائم المسلمة والمستلمة خلال المقابلات الشخصية

م	عدد القوائم	عدد القوائم المسلمة		عدد القوائم المستلمة		عدد القوائم المحللة فعلا	
	مفردات العينة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
١	معدو التقارير المالية	٤٥	%٤٥	٤٢	٩٣ %	٣٨	%٩٠
٢	مستخدمو التقارير المالية	٤٠	%٤٠	٣٢	٨٣ %	٣١	%٩١
٣	جهات أخرى (جهات رقابية بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة واللجنة الزراعية والسمكية العليا ومحاسبين قانونيين ..... الخ	١٥	%١٥	١٢	٨٠ %	١١	%٩٢
	المجموع	١٠٠	١٠٠ %	٨٦	٨٦ %	٨٠	%٨٠

5- أساليب معالجة وتحليل البيانات:

تم تحميل البيانات التي تم تجميعها من مفردات الدراسة على برنامج الحقيبة الإحصائية SPSS وتم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الاتية:

- أسلوب النسب المئوية واستخلاص دلالة هذه النسب.
- مقياس ديركت الخماسي الذي يتراوح اوزانه الترجيحية بين (٤): (صفر).
- تحليل ال ANOVA لاختبار التباين بين اراء مجموعة العينة.
- اختبار Chi-Square لاختبار وجود تباين من عدمه بين اراء مجموعات العينة (اختبار الفرض الثالث) ولتأكيد الأساليب السابقة.
- اختبار T.Test واختبار Binomial Test لاختبار فروض الدراسة.

ثالثا: تحليل نتائج الدراسة الاختبارية:

تضمنت الاستبانة ثمانية أسئلة (انظر ملاحق الدراسة) منها السؤال الأول والذي يحدد متطلبات القطاع الزراعي اليمني من المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية بصفة عامة، والتي يوفرها الإطار المتكامل المقترح، ثم الأسئلة من السؤال الثاني وحتى الرابع التي توضح اهم عناصر الإطار المتكامل المقترح، اما باقي الأسئلة لاختبار فرضي الدراسة الثاني والثالث وكانت نتائج الإجابات على النحو التالي:

1- تحليل نتائج الإجابات عن الأسئلة المتعلقة بمتطلبات القطاع الزراعي اليمني من المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية:

السؤال الأول: استهدف هذا السؤال التعرف على اهم المعلومات المحاسبية والقانونية والادارية الواجب توافرها عن عمليات الزراعة التعاقدية باعتبارها متطلبات لسوق القطاع الزراعي اليمني لازمة لتطبيق عمليات الزراعة التعاقدية واساس لفهم الممارسات المحاسبية والإدارية ومنبع للإجراءات الرقابية لعمليات الزراعة التعاقدية من وجهة نظر معدي ومستخدمي التقارير المالية وكذلك الجهات الاشرافية والرقابية والمحاسبين القانونيين وقد كانت الإجابات على النحو التالي:

بلغت أهمية المعلومات عن حجم وطبيعة عمليات الزراعة التعاقدية وعلى مستوى كل صنف او منتج زراعي من خلال تتبع الدورة المستندية ومكوناتها والتي منها العقود (الاتفاقات) المبرمة من قبل وحدة الزراعة التعاقدية مع البائع (المزارع) من جهة ، ومن جهة أخرى مع الممول(المشتري – التاجر- المستثمر)

CC BY

١٠٠% ، وبلغت أيضا نسبة الأهمية للمعلومات عن الدورة المستندية المحاسبية لتعاقدات الزراعة التعاقدية، والعقود (الاتفاقات) المبرمة بين الأطراف المشاركة في تلك العمليات والضمانات اللازمة للدخول فيها، والهيكل التنظيمي والمهام والاختصاصات لكل مكوناته التابع لوحدة الزراعة التعاقدية ١٠٠%، ويليها المعلومات عن المكاسب او الخسائر الناتجة عن عمليات الزراعة التعاقدية بنسبة ٩٧%، ثم معلومات عن الموقف المالي لوحدة الزراعة التعاقدية واي وحدة من القطاع الزراعي تستخدم الزراعة التعاقدية بنسبة ٩١,٢٥%، ثم جاءات المعلومات عن الموقف المالي لدائني الزراعة التعاقدية(الممول-المشتري- التاجر- المستثمر) بنسبة ٩٠%، ثم معلومات عن بضاعة الزراعة التعاقدية وكيفية تحديد قيمتها بنسبة ٨٦,٥%، ثم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة من الممول(المشتري- التاجر- المستثمر) و التدفقات النقدية الخارجة المسلمة في شكل أقساط للبائع(المزارع) خلال دورة حياة المنتج (الصنف) الزراعي وكيفية التصرف فيها بناء على الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة) على مستوى كل صنف او منتج زراعي والعقود (الاتفاقات) المبرمة بين الأطراف المشاركة في عمليات الزراعة التعاقدية بنسبة ٨٣,٧٥%، والمعلومات معلومات عن الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة) على مستوى كل صنف او منتج زراعي والتي من خلالها سيتم تحديد الأنشطة التي ستتم خلال دورة حياة ذلك المنتج(الصنف)الزراعي، وبالتالي ستنعكس في معالجات محاسبية بنسبة ٨٠,٢٥%، والمعلومات عن الموقف المالي لمديني الزراعة التعاقدية (البائع – المزارع) بنسبة ٧٥%، ثم معلومات عن نوع الأصناف او المنتجات الزراعية واسعارها حين تسليمها لوحدة الزراعة التعاقدية من قبل البائع(المزارع)، ومن ثم تسليمها من قبل الوحدة للمول(المشتري- التاجر- المستثمر) بنسبة ٤٣,٧٥%.

السؤال الثاني: استهدف هذا السؤال التعرف على اراء العينة حول الطريقة المناسبة لتقييم الأصول والالتزامات المرتبطة بالزراعة التعاقدية (بضاعة، مديني، دائني - الزراعة التعاقدية)، وقد كانت النتائج على النحو التالي:

- القيمة العادلة.٢٧ بنسبة ٣٣,٧٥%
- التكلفة الدفترية. ٥٣ بنسبة ٦٦,٢٥%.

ويلاحظ على النتائج السابقة ان المفردات من عينة المستقصى منهم التي اختارت طريقة القيمة العادلة ٣٣,٧٥%، حيث يرون ان تكوين المخصصات ما هي الا وسيلة للحصول على القيمة العادلة، وبالتالي تفضل استخدام القيمة العادلة إذا أمكن الحصول عليها. اما المفردات التي اختارت طريقة القيمة الدفترية ٦٦,٢٥% يرون ان التقييم بالقيمة العادلة سوف يؤدي الى ارباك المعدين عند اعداد التقارير المالية من وجهة نظرهم، ويؤكدون صعوبة فهم كيفية تقدير القيمة العادلة لتلك الأصول والالتزامات، نتيجة عدم توفر البنية التحتية لتطبيق معايير القيمة العادلة في اليمن، ويؤكد الباحث ان سبب تلك النتيجة هو مقاومة التغيير في السياسيات المحاسبية الراسخة عند معدي التقارير المالية القائمة على استخدام مدخل التكلفة التاريخية عن القياس والافصاح المحاسبي في اليمن، والسبب ان تلك الأصول والالتزامات المرتبطة بالزراعة التعاقدية (بضاعة، مديني، دائني - الزراعة التعاقدية) هي ظاهرة بالتقارير المالية (الميزانية) وفقا لقيمتها الدفترية وبالتالي يرى الباحث بقاء الوضع على ما هو علية بالقيمة الدفترية ليس من منطلق تلك الأسباب المشار اليها سابقا فقط بل نتيجة عدم الرغبة في تقدير قيمة تلك الأصول والالتزامات بالقيمة العادلة الدخول في شبهة الرباء لان العقود المبرمة بين وحدة الزراعة التعاقدية والأطراف المشاركة بعملياتها يرون ان إعادة تقييم تلك الأصول والالتزامات بالزيادة من الناحية الشرعية محرم.

السؤال الثالث: الهدف من هذا السؤال هو التعرف على اراء العينة حول الطريقة المفضلة لتحديد المكاسب او الخسائر لعمليات الزراعة التعاقدية، وقد كانت النتائج على النحو التالي:

- الفرق بين عائدات البيع والتكلفة الدفترية لبضاعة الزراعة التعاقدية. ٧٣ مفردة بنسبة ٩١,٢٥%.
- الفرق بين عائدات البيع والقيمة العادلة لبضاعة الزراعة التعاقدية ٧ مفردات بنسبة ٨,٧٥%.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

ويرجع ذلك من وجهة نظر الباحث الى قناعة المستخدمين والمعدين والجهات الرقابية والاشرافية الى المتاح لهم من معرفة، وخشيتهم الوقوع في مخالفة الشريعة الإسلامية والوقوع في ترسيخ الرباء، كما ان الباحث يسير في نفس الاتجاه كون ما ورد في المعايير المختلفة عند تحديد مكاسب او خسائر البيع غير منطقي أيضا، حيث ان مكاسب او خسائر البيع يدخل في تحديدها الأصول المالية المحتفظ بها والذي يتم تقيمها بتكلفتها الدفترية موزعة بالقيمة العادلة، وهذا التقييم لا هو بالتكلفة الدفترية، ولا هو بالقيمة العادلة.

السؤال الرابع: استهدف هذا السؤال التعرف على اراء العينة (المستقصي منهم) حول أهمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وهذا السؤال يدعم السؤال الأول، وقد كانت نتائج ذلك السؤال على النحو التالي:

- بالنسبة للإفصاح عن نوع الأصول ٩٠% يرون ان الإفصاح عن نوع الأصول هام جدا، و١٠% يرون ان الإفصاح عن تلك الأصول هام، وهو يؤكد نتيجة السؤال الأول الذي يحدد المعلومات المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية التي يتطلبها القطاع الزراعي اليمني.
- بالنسبة للإفصاح عن مكاسب او خسائر البيع جاءت النتائج على النحو التالي:

٩٠% يرون ان الإفصاح عن المكاسب او الخسائر هام جدا و٣,٧٥% يرون ان الإفصاح عن المكاسب او الخسائر هام و٣,٧٥% يرون أنه متوسط الأهمية ٢,٥% يرون أنه قليل الأهمية.

- بالنسبة للإفصاح عن المعلومات النسبية والمعلومات الإدارية بجانب المعلومات السعرية. فان ٨٦,٢٥% يرون ان الإفصاح عنها هام جدا ،٢,٥% يرون انها هامة، ٣,٧٥%يرون ان الإفصاح عن تلك الحقوق متوسط الأهمية، ٥% يرون أنه قليل الأهمية، ٢,٥% يرون أنه ليس له دور.
- بالنسبة الإفصاح عن الأصول والالتزامات المرتبطة بالزراعة التعاقدية (بضاعة، مديني، دائني - الزراعة التعاقدية) وكيفية تقييمها فان ٨٠% يرون أهمية الإفصاح عنها هام جدا (بشكل تفصيلي)، ٧,٥% يرونها هامة، ٨,٧٥% يرون ان الإفصاح عنها متوسط الأهمية، والنسبة المتبقية ٣,٧٥% يرون ان الإفصاح عنها قليل الأهمية.
- بالنسبة للإفصاح عن طبيعة عمليات الزراعة التعاقدية فان ٧٨,٧٥%% يرون بأهمية الإفصاح عن نوع العمليات هام جدا ٣,٧٥% يرونها هام، ٢,٥% يرون ان الإفصاح عن طبيعة العمليات متوسط الأهمية، ١٥% يرون ان الإفصاح عن ذلك البند ليس له دور.
- بالنسبة للإفصاح عن تعاقدات (الاتفاقيات) الزراعة التعاقدية ٦٦,٢٥% يرون أهمية الإفصاح عن ذلك البند لأنه يحدد طريقة المحاسبة هام جدا، ١٥% يرونها هام،٨,٧٥% يرون ان الإفصاح عن ذلك البند متوسط الأهمية، ٢,٥% يرون أنه قليل الأهمية، ٧,٥% يرون أنه ليس له دور، وتلك الإجابات تتوافق مع النتائج السابقة.
- بالنسبة للإفصاح عن للإفصاح عن الحقوق التعاقدية مع الأطراف الأخرى غير العقود الأساسية (البائعين – المزارعين- والمشتريين – الممولين) مثل: اقساط التامين، حصة مكاتب الزراعة، حصة الدعم الفني.... الخ فان ٢٧,٥%% يرون أهمية الإفصاح عن تلك الحقوق (معدي التقارير المالية) ١٦,٢٥% يرون ان الإفصاح عن تلك الحقوق متوسطة الأهمية، ١٥%يرون ان الإفصاح عن هذا البند قليل الأهمية ،٢٥% يرون ان الإفصاح عن هذا البند ليس له دور، وهذه النتائج تتفق مع النتائج السابق التوصل اليها. ويمكن عرض النتائج السابقة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يبين اراء العينة حول عناصر الإفصاح الضرورية عن عمليات الزراعة التعاقدية.

البند	هام جدا	هام	متوسط	قليل	ليس له دور
1- الإفصاح عن نوع الأصول.	٩٠%	١٠%	-	-	-
2- الإفصاح عن المكاسب او الخسائر.	٩٠%	٣,٧٥%	٣,٧٥%	٢,٥%	-

CC BY

3- الإفصاح عن المعلومات النسبية والمعلومات الإدارية بجانب المعلومات السعرية	%٨٦,٢٥	%٢,٥	%٣,٧٥	%٥	%٢,٥
4- الإفصاح عن الأصول والالتزامات المرتبطة بالزراعة التعاقدية (بضاعة، مديني، دائني - الزراعة التعاقدية)	%٨٠	%٧,٥	%٨,٧٥	%٣,٧٥	-
5- الإفصاح عن طبيعة عمليات الزراعة التعاقدية	%٧٨,٧٥	%٣,٧٥	%٢,٥	-	%١٥
6- الإفصاح عن تعاقدات (الاتفاقيات) الزراعة التعاقدية	%٦٦,٢٥	%١٥	%٨,٧٥	%٢,٥	%٧,٥
7- الإفصاح عن الحقوق التعاقدية مع الأطراف الأخرى غير العقود الأساسية	%٢٧,٥	%١٦,٢٥	%١٦,٢٥	%١٥	%٢٥

2- تحليل نتائج الإجابات عن الأسئلة المتعلقة بقدرة الإطار المتكامل المقترح على توفير المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية واثرة على تنشيط سوق القطاع الزراعي.

السؤال الخامس: استهدف هذا السؤال التعرف على اراء العينة حول إمكانية ان يوفر الإطار المتكامل المقترح المعلومات المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية وقد كانت النتائج كما يلي:

- درجة كبيرة جدا ٦٥ بنسبة ٨١,٢٥%
- درجة كبيرة ٩ بنسبة ١١,٢٥%.
- درجة متوسطة ٦ بنسبة ٧,٥٠%
- درجة منخفضة صفر.
- لا يوفرها على الاطلاق صفر.

السؤال السادس: يهدف هذا السؤال الى التعرف على اراء العينة تجاه المزايا التي يمكن ان يحققها الإطار المتكامل المقترح وكانت النتائج:

جدول رقم (٣) نتائج السؤال الخامس (مزايا الإطار المقترح)

البند	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	قليل الأهمية	لا يحققها على الاطلاق
1- إمكانية الاسترشاد به لإصدار معيار محاسبي.	%٨٨,٧٥	%١٠٦,٢٥	%٥	-	-
2- التأثير الاقتصادي.	%٨٥	%٨,٧٥	%٦,٢٥	-	-
3- البساطة والوضوح.	%٨٣,٧٥	%١١,٢٥	%٥	-٥	-
4- إمكانية تطويره(المرونة).	%٧٦,٢٥	%١٦,٢٥	%٣,٧٥	%٣,٧٥	-
5- إمكانية عقد المقارنات.	%٦٦,٢٥	%٢٠	%١٣,٧٥	-	-

وتشير نتائج الجدول السابق الى ان ٩٣,٧٥% من عينة الدراسة ترى ان النموذج المقترح يوضح التأثير الاقتصادي لممارسة عمليات الزراعة التعاقدية (درجة كبيرة جدا او درجة كبيرة)، وان ٩٥% يرون ان الإطار المتكامل المقترح يتميز بالبساطة والوضوح (درجة كبيرة جدا، درجة كبيرة) و٩٥% يرون ان

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

الإطار المتكامل المقترح يمكن الاسترشاد به لإصدار معيار محاسبي، وان ٨٦,٢٥% يرون ان الإطار يمكن من خلاله عقد المقارنات بين الوحدات التي تمارس او تشترك في عمليات الزراعة التعاقدية، وان ٩٢% يرونه انه يتمتع بالمرونة ويمكن تطويره مستقبلا.

السؤال السابع: استهدف هذا السؤال التعرف على اراء عينة الدراسة فيما إذا كان الإطار المتكامل المقترح يؤثر على التقارير المحاسبية ويساهم في تنشيط القطاع الزراعي اليمني وكانت النتائج كما يلي:

- نعم ٦٩ بنسبة ٨٦,٢٥%
- لا ٤ بنسبة ٥%.
- لا اعرف بالضبط ٧ بنسبة ٨,٧٥%

وهذا يعني ان ٨٦,٢٥% يرون ان الإطار المتكامل المقترح يؤثر على التقارير المالية ويؤدي الى تنشيط القطاع الزراعي اليمني.

السؤال الثامن: استهدف هذا السؤال التعرف على اراء عينة الدراسة عن مدى أهمية الإطار المتكامل المقترح في تحسين التقارير المالية وكانت النتائج كما يلي:

- هام جدا ٥٩ بنسبة ٧٣,٧٥%
- هام ١٢ بنسبة ١٥%
- متوسط الأهمية ٦ بنسبة ٧,٥%
- قليل الأهمية ٢ بنسبة ٢,٥%
- ليس له دور ١ بنسبة ١,٢٥%

وتوضح النتائج السابقة ان ٨٢% يرون ان الإطار ذو تأثير هام جدا او هام على تحسين التقارير المالية.

رابعا: نتائج اختبار فروض الدراسة:

استخدم الباحث اختبار T.Test واختبار ذو الحدين لاختبار الفرضين الأول والثاني وذلك على النحو التالي:

الفرض الأول: لاختبار صحة او عدم صحة الفرض الأول (يساهم الإطار المتكامل المقترح في توفير متطلبات القطاع الزراعي من المعلومات المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية) وقد قام الباحث بتقسيم ردود مفردات العينة الى مجموعتين حتى يمكن تطبيق اختبار ذو الحدين على الوجه التالي:

المجموعة الأولى:

- درجة كبيرة جدا (٤). – درجة كبيرة (٣). ويرمز لهذه المجموعة بالرقم (٤).

المجموعة الثانية:

- درجة متوسطة (٢). – درجة منخفضة (١). – لا يوفرها على الاطلاق(صفر). ويرمز لهذه المجموعة بالرقم (٢).

وذلك عند مستوى معنوية ٥% أي مستوى ثقة ٩٥%، وان مستوى ٧٥% من الإجابات التي تؤيد الإطار المتكامل المقترح يوفر المعلومات المحاسبية التي يتطلبها القطاع الزراعي اليمني عن الزراعة التعاقدية نسبة يراها الباحث مقبولة لإثبات صحة او عدم صحة الفرض، ويوضح الجدول التالي نتائج السؤال الخامس باستطلاع اراء مفردات العينة منهم حول مدى توفير الإطار المتكامل المقترح للمعلومات المحاسبية التي يتطلبها القطاع الزراعي اليمني عن الزراعة التعاقدية.

جدول رقم (٤) يوضح نتائج اختبار الفرض الاول

المجموعات	عدد المفردات	النسبة الفعلية	النسبة المختبرة	مستوى المعنوية
المجموعة الأولى المجموعة الثانية	٧٤ ٦	٩٢,٥% ٧,٥%	٧٥%	٠,٠٠٠
المجموع	٨٠	١٠٠%		

CC BY

وتوضح نتائج الجدول السابق ان نسبة المفردات التي تؤيد الفرض (المجموعة الأولى) ٩٢,٥% منها نسبة ٨٢,٢٥% بدرجة كبيرة جدا، و١١,٢٥% بدرجة كبيرة)، بينما نسبة المفردات التي تؤيد الفرض (المجموعة الثانية) ٧,٥% بدرجة متوسطة، وبدرجة منخفضة صفر، ولا يوفرها على الاطلاق صفر، وبمقارنة النسبة الفعلية بالنسبة المختبرة ٧٥% يتضح صحة الفرض الأول وهو ان الإطار المتكامل المقترح يوفر المعلومات المحاسبية التي يتطلبها القطاع الزراعي اليمني عن الزراعة التعاقدية.

الفرض الثاني: تم تخصيص السؤال السادس والسابع والثامن لاختبار صحة او عدم صحة الفرض الثاني (المعلومات المحاسبية التي يوفرها الاطار المتكامل المقترح عن الزراعة التعاقدية تؤثر إيجابيا على تنشيط القطاع الزراعي اليمني وقد خصص السؤال السادس لمعرفة اراء مفردات العينة حول المزايا التي يمكن ان تحققها المعلومات المحاسبية الناتجة عن الزراعة التعاقدية طبقا للاطار المقترح (التأثير الاقتصادي، البساطة والوضوح، الاسترشاد به لإصدار معيار محاسبي، إمكانية عقد المقارنات، إمكانية تطويره)، وقد تم تقسيم هذا السؤال الى:

المجموعة الأولى:

- درجة كبيرة جدا (٤). – درجة كبيرة (٣). ويرمز لهذه المجموعة بالرقم (٤).

المجموعة الثانية:

- درجة متوسطة (٢). – درجة منخفضة (١). – ليس له دور(صفر). ويرمز لهذه المجموعة بالرقم (٢).

وقد رأى الباحث ان نسبة ٧٥% من مفردات العينة كافية لقبول او عدم قبول الفرض ويمكن توضيح نتائج تحليل السؤول السادس في الجدول التالي:

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الفرض الثاني (مزايا الإطار المتكامل المقترح)

البند المختبر	المجموعات	عدد المفردات	النسبة الفعلية	النسبة المختبرة	مستوى المعنوية
١-التاثير الاقتصادي	المجموعة الأولى	٧٥	٩٣,٧٥%	٧٥%	٠,٠٠٠
	المجموعة الثانية	٥	٦,٢٥%		
	المجموع	٨٠	١٠٠%		
٢-البساطة والوضوح	المجموعة الأولى	٧٦	٩٥%	٧٥%	٠,٠٠٠
	المجموعة الثانية	٤	٥%		
	المجموع	٨٠	١٠٠%		
٣-الاسترشاد به لإصدار معيار محاسبي	المجموعة الأولى	٧٦	٩٥%	٧٥%	٠,٠٠٠
	المجموعة الثانية	٤	٥%		
	المجموع	٨٠	١٠٠%		
٤-إمكانية عقد المقارنات	المجموعة الأولى	٦٩	٨٦,٢٥%	٧٥%	٠,٠١٤
	المجموعة الثانية	١١	١٣,٧٥%		
	المجموع	٨٠	١٠٠%		
٥-إمكانية تطويره (مرونة الإطار المتكامل المقترح)	المجموعة الأولى	٧٤	٩٢,٥%	٧٥%	٠,٠٠٠
	المجموعة الثانية	٦	٧,٥%		
	المجموع	٨٠	١٠٠%		

يتضح من الجدول السابق النتائج الاتية:

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- ٩٣% يرون المعلومات المحاسبية التي يوفرها الإطار لمتكامل المقترح توضح التأثير الاقتصادي (٨٥% بدرجة كبيرة جدا، ٨,٥% بدرجة كبيرة).
- ٩٥% يرون ان الإطار المتكامل المقترح يتميز بالبساطة والوضوح (٨٣,٧٥% بدرجة كبيرة جدا، ١١,٢٥% بدرجة كبيرة).
- ٩٥% يرون ان الإطار المتكامل المقترح يمكن الاسترشاد به لإصدار معيار محاسبي (٨٨,٧٥% بدرجة كبيرة جدا، ٦,٢٥% بدرجة كبيرة).
- ٨٦,٢٥. % يرون المعلومات المحاسبية التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح يمكن من خلالها عقد المقارنات (٦٦,٢٥% بدرجة كبيرة جدا، ٢٠% بدرجة كبيرة).
- ٩٢,٥% يرون ان الإطار المتكامل المقترح يمكن تطويره مما يعني مرونة الإطار المقترح مستقبلا (٧٦,٢٥% بدرجة كبيرة جدا،١٦,٢٥% بدرجة كبيرة).

وتؤيد النتائج السابقة صحة الفرض الثاني، فطالما ان المعلومات المحاسبية للإطار المتكامل المقترح توضح التأثير الاقتصادي وتتميز بالبساطة والوضوح، ويمكن الاسترشاد بها لإصدار معيار محاسبي، وتمكن من عقد المقارنات وتتميز بالمرونة، فإنها تساهم في تنشيط القطاع الزراعي اليمني.

اما نتائج اختبار السؤال السابع الخاص بالتعرف على اراء مفردات العينة حول تأثير الإطار المتكامل المقترح على تنشيط القطاع الزراعي اليمني خلال الاختيار من بين ثلاثة بدائل (نعم او لا او لا اعرف بالضبط) ولكي يمكن استخدام تحليل ذي الحدين فقد تم تقسيم السؤال الى مجموعتين هما:

المجموعة الأولى:

- نعم (٢). ويرمز لها بالرقم (٢).
- لا (١) - لا اعرف بالضبط(صفر). ويرمز لها بالرقم (١).

جدول رقم (٦) يوضح نتائج اختبار السؤال السابع ((أثر معلومات الإطار المتكامل المقترح على تنشيط القطاع الزراعي اليمني)

المجموعات	عدد المفردات	النسبة الفعلية	النسبة المختبرة	مستوى المعنوية
المجموعة الأولى المجموعة الثانية	٦٩ ١١	٨٦,٢٥% ١٣,٧٥%	٧٥%	٠,٠١٤
المجموع	٨٠	١٠٠%		

وتوضح النتائج السابقة ان ٨٦,٢٥% من مفردات العينة يرون ان المعلومات المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح تساهم في تنشيط القطاع الزراعي اليمني بمستوى معنوية ٥%.

وكان السؤال الثامن الذي يدور حول مدى أهمية المعلومات التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح للقطاع الزراعي اليمني ومساهمته في زيادة منفعة التقارير المالية، وقد تم تقسيم هذا السؤال الى مجموعتين على النحو التالي:

المجموعة الأولى:

- هام جدا (٤). – هام (٣). ويرمز لهذه المجموعة بالرقم (٤).

المجموعة الثانية:

- متوسط الاهمية (٢). – قليل الأهمية (١). – ليس له دور(صفر). ويرمز لهذه المجموعة بالرقم (٢).
- ويمكن توضيح نتائج الاختبار لهذا السؤال في الجدول التالي:

CC BY

جدول رقم (٧) يوضح نتائج اختبار السؤال الثامن (أهمية المعلومات التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح للقطاع الزراعي اليمني ومساهمته في زيادة منفعة التقارير المالية)

المجموعات	عدد المفردات	النسبة الفعلية	النسبة المختبرة	مستوى المعنوية
المجموعة الأولى المجموعة الثانية	٧١ ٩	%٨٨,٧٥ %١١,٢٥	%٧٥	٠,٠٣
المجموع	٨٠	%١٠٠		

ويوضح الجدول السابق ان ٨٨,٧٥% يؤيدون ان الإطار المتكامل المقترح يساهم في زيادة منفعة التقارير ويعتبر مؤشر لتحسين جودة التقارير المالية (٧٣,٧٥% هامجدا،١٥%هام). ومن خلال نتائج اختبار السؤال السادس والسابع والثامن يتضح قبول الفرض الثاني وهو الخاص بان المعلومات المحاسبية التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح تساهم في زيادة جودة التقارير المالية (سواء من خلال توفير خصائص جودة المعلومات المحاسبية او مساهمته في زيادة جودة التقارير المالية.

خامسا: تحليل نتائج اختبار تساوي النسب بين مجموعات عينة الدراسة(اختبار الفرض الثالث):

يوضح الجدول التالي اهم الإحصاءات الوصفية لعينة الدراسة (الوسط، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف). ومن خلال ذلك الجدول يتضح عدم وجود فروق معنوية بين إجابات مفردات العينة على الأسئلة المتعلقة باختبار فروض الدراسة.

جدول رقم (٨) يوضح الإحصاءات الوصفية لإجابات مفردات العينة عدد(٨٠)

رقم السؤال	الوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
س ٥	٣,٨٥	٠,٥٣	٠,٢٨
س٦-١	٣,٧٨	٠,٥٨	٠,٢٤
س٦-٢	٣,٩	٠,٤٤	٠,١٩
س٦-٣	٣,٩	٠,٤٤	٠,١٩
س٦-٤	٣,٧٣	٠,٦٩	٠,٤٨
س٦-٥	٣,٨٥	٠,٥٣	٠,٢٨
س٧	١,٢٩	.٠,٦٨	٠,٤٧
س٨	٣,٧٨	٠,٦٤	٠,٤٠

وبما ان عينة الدراسة تتضمن مفردات من معدي ومستخدمي التقارير المالية وجهات أخرى سبق الإشارة اليها، ولاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية (معنوية) فيما يتعلق بمدى قدرة الاطار المتكامل المقترح على توفير المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية وتأثيرها على تنشيط القطاع الزراعي اليمني وزيادة جودة التقارير المالية فيما بين مجموعة العينة (المعدين والمستخدمين والجهات الأخرى) تم استخدام اختبار Chi-Square (اختبار لا معلمي يستخدم لاختبار التجانس بين إجابات مفردات العينة، كما استخدام تحليل ال ANOVA لاختبار مدى التباين بين اراء مجموعات العينة، واتضح من خلال ذلك التحليل عدم وجود تباين بين اراء مجموعات العينة، حيث يلاحظ تقريبا تساوي كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري بين مجموعات العينة (٣,٨) وكذلك بالنسبة لإجمالي العينة، كما ان نتائج تحليل ال ANOVA توضح ان قيمة ال .Sig اكبر من ٠,٥ لكل نتائج تحليل ال ANOVA مما يعني عدم وجود تباين بين اراء مجموعات العينة.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

الجدولين التاليين توضح نتائج اختبارات تساوي النسب بين مجموعات عينة الدراسة للسؤال رقم (٥-٦-٧-٨) كالتالي:

جدول رقم (٩) نتائج اختبارات تساوي النسب بين مجموعات الدراسة.

مجموعات العينة	السؤال	غير هام%	هام%	الإجمالي%
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٥	٧,٩	٩٢,١	١٠٠
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٥	٦,٥	٩٣,٥	١٠٠
نسبة المفردات من الجهات الاخرى	س٥	٩,١	٩٠,١	١٠٠
الإجمالي		٧,٥	٩٢,٥	١٠٠
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٦-١	٥,٣	٩٤,٧	١٠٠
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٦-١	٦,٥	٩٣,٥	١٠٠
نسبة المفردات من الجهات الاخرى	س٦-١	٩,١	٩٠,٩	١٠٠
الإجمالي		٦,٣	٩٣,٧	١٠٠
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٦-٢	٢,٦	٩٧,٤	١٠٠
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٦-٢	٦,٥	٩٣,٥	١٠٠
نسبة المفردات من الجهات الاخرى	س٦-٢	٩,١	٩٠,٩	١٠٠
الإجمالي		٥	٩٥	١٠٠
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٦-٣	٢,٦	٩٧,٤	١٠٠
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٦-٣	٦,٥	٩٣,٥	١٠٠
نسبة المفردات من الجهات الاخرى	س٦-٣	٩,١	٩٠,٩	١٠٠
الإجمالي		٥	٩٥	١٠٠
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٦-٤	٧,٩	٩٢,١	١٠٠
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٦-٤	١٩,٤	٨٠,٦	١٠٠
نسبة المفردات من الجهات الاخرى	س٦-٤	١٨,٢	٨١,٨	١٠٠
الإجمالي		١٣,٨	٨٢,٢	١٠٠
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٦-٥	٥,٣	٩٤,٧	١٠٠
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٦-٥	٩,٧	٩٠,٣	١٠٠
نسبة المفردات من الجهات الاخرى	س٦-٥	٩,١	٩٠,٩	١٠٠

CC BY

الإجمالي		٧,٥	٩٢,٥	١٠٠
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٧	١٠,٥	٨٩,٥	١٠٠
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٧	٩,٧	٩٠,٣	١٠٠
نسبة المفردات من الجهات الاخرى	س٧	١٨,٢	٨١,٨	١٠٠
الإجمالي		١١,٣	٨٨,٧	١٠٠
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٨	١٠,٥	٨٩,٥	١٠٠
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٨	٩,٧	٩٠,٣	١٠٠
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	س٨	١٨,٢	٨١,٨	١٠٠
الإجمالي		١١,٣	٨٨,٧	١٠٠

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل ال ANOVA

مجموعات العينة	السؤال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	Sig.
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٥	٣,٨٤	٠,٥٤		
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٥	٣,٨٧	٠,٤٩	٠,٠٤٧	٠,٩٥
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	س٥	٣,٨١	٠,٦٠		
الإجمالي		٣,٨٥	٠,٥٣		
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٦-١	٣,٨٩	٠,٥٠		
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٦-١	٣,٨٧	٠,٥٠	٠,١٠	٠,٩٠
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	س٦-١	٣,٨٢	٠,٦٠		
الإجمالي		٣,٨٧	٥		
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	س٦-٢	٣,٩٥	٠,٣٢		
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	س٦-٢	٣,٨٧	٠,٤٩	٠,٤٧	٠,٦٢
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	س٦-٢	٣,٨٢	٠,٦٠		
الإجمالي		٣,٩٠	٠,٤٤		
نسبة المفردات من معدي التقارير	س٦-٣	٣,٩٥	٠,٣٢	٠,٤٧	٠,٦٢

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

المالية					
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	**س٦-٣**	٣,٨٧	٠,٥٠		
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	**س٦-٣**	٣,٨٢	٠,٦٠		
الإجمالي		٣,٩٠	٠,٤٤		
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	**س٦-٤**	٣,٨٤	٠,٥٥		
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	**س٦-٤**	٣,٦١	٠,٨٠	١,٠٣	٠,٣٦
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	**س٦-٤**	٣,٦٤	٠,٨٠		
الإجمالي		٣,٧٢	٠,٦٩		
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	**س٦-٥**	٣,٨٩	٠,٤٥		
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	**س٦-٥**	٣,٨١	٠,٦٠	٠,٢٥	٠,٧٧
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	**س٦-٥**	٣,٨٢	٠,٦٠		
الإجمالي		٣,٨٥	٠,٥٣		
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	**س٧**	١,٨٩	٠,٣١		
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	**س٧**	١,٨٤	٠,٣٧	٠,٣٢	٠,٧٣
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	**س٧**	١,٨٢	٠,٤٠		
الإجمالي		١,٨٦	٠,٣٥		
نسبة المفردات من معدي التقارير المالية	**س٨**	٣,٧٩	٠,٦٢		
نسبة المفردات من مستخدمي التقارير المالية	**س٨**	٣,٨١	٠,٦٠	٠,٣٠	٠,٧٤
نسبة المفردات من الجهات الأخرى	**س٨**	٣,٦٤	٠,٨١		
الإجمالي		٣,٧٨	٠,٦٤		

من الجدول السابق يلاحظ عدم وجود فروق بين إجابات معدي التقارير المالية والمستخدمين لها والجهات الأخرى (الجهات الرقابية والاشرافية ....الخ)، حيث بلغت نسبة من يرون ان الاطار المتكامل المقترح يوفر المعلومات المحاسبية التي يحتاجها القطاع الزراعي اليمني عن عمليات الزراعة التعاقدية (السؤال الخامس) ٩٢,١% من المعدين ، ٩٣,٥%من المستخدمين، ٩٠,٩% من الجهات الأخرى ، وقد بلغ متوسط النسبة الاجمالي٩٢,٥%. وهكذا بالنسبة لبقية الأسئلة، فمثلا السؤال السادس (قدرة الإطار المتكامل المقترح على تنشيط القطاع الزراعي اليمني بنسب متقاربة هي ٨٩,٥%،٨٤%،٨١%على التوالي، وقد بلغت متوسط

CC BY

الإجابات ٨٦%. ولعل ارتفاع نسبة معدي التقارير المالية يرجع الى ان اهتمام هذه الفئة ينصب على اعداد التقارير المالية وبالتالي فانهم يهتمون بالمعلومات التي تساعدهم في كيفية اعداد تلك التقارير.
كما يمكن توضيح نتائج اختبار Chi-Square في الجدول التالي:

جدول رقم (١١) يوضح نتائج اختبار الفرض الثالث
(عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات العينة)

السؤال	قيمة Chi-Square	المعنوية
س٥	٠,٠٩٨	٠,٩٥٢
س٦-١	٠,٢١٧	٠,٨٩٧
س٦-٢	٠,٩٧٤	٠,٦١٥
س٦-٣	٠,٩٧٤	٠,٦١٥
س٦-٤	٢,١٠٢	٠,٣٥٠
س٦-٥	٠,٥٢٦	٠,٧٦٩
س٧	٠,٦٦٣	٠,٧١٨
س٨	٠,٦٦٣	٠,٧٣١

مما سبق وبتحليل نتائج النسب السبقة ونتائج الجدول السابق نستنتج قبول الفرض الثالث (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اراء مجموعات العينة حول قدرة الاطار المتكامل المقترح على توفير المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية وتأثيره على تنشيط القطاع الزراعي اليمني وزيادة جودة التقارير المالية).حيث ان مستوى المعنوية اكبر من ٥% لجميع نتائج اختبارات النسب لمجموعات العينة.

القسم الثامن
الخلاصة والنتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة لتقديم اطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزرعة التعاقدية ودوره في تنشيط القطاع الزراعي اليمني، وتمثلت اهم عناصر الاطار المتكامل المقترح والتي يجب اخذها في الاعتبار حتى يمكن ان يحقق الاطار المقترح النتائج المرجوة وذلك من خلال تطوير القوانين والتشريعات، والحرص على عدم تعدد طرق المحاسبة عن عمليات الزراعة التعاقدية، وتقييم الأصول المرتبطة بها، كما تم تحديد اهداف الإطار المتكامل المقترح وعناصر الاعتراف والقياس والافصاح عن عمليات الزراعة التعاقدية، ومن ثم اجراء دراسة تطبيقية لذلك الاطار المتكامل المقترح على وحدة الزراعة التعاقدية بقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية، ومن ثم تم اجراء دراسة اختبارية لمعرفة إمكانية توفير المعلومات المالية لمستخدمي المعلومات عن الزراعة التعاقدية وجميع الأطراف المشاركة فيها، من خلال الاطار المتكامل المقترح ودور هذه المعلومات ومدى مساهمتها في تنشيط القطاع الزراعي اليمني، وزيادة جودة التقارير المالية.

وفيما يلي اهم النتائج التي تم التوصل اليها:

أولا: النتائج التي نتجت عن الدراسة الاختبارية:

- ان الإطار المتكامل المقترح يوضح المعلومات المحاسبية التي يتطلبها القطاع الزراعي اليمني عن الزراعة التعاقدية.
- ان المعلومات المحاسبية للإطار المتكامل المقترح عن الزراعة التعاقدية توضح التأثير الاقتصادي وتتميز بالبساطة والوضوح، ويمكن الاسترشاد بها لإصدار معيار محاسبي، وتمكن من عقد المقارنات وتتميز بالمرونة وتساهم في تنشيط القطاع الزراعي اليمني.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

- المعلومات المحاسبية التي يوفرها الإطار المتكامل المقترح تساهم في زيادة جودة التقارير المالية، سواء من خلال توفير خصائص جودة المعلومات المحاسبية وفق قائمة المفاهيم رقم ٨ لسنة ٢٠١٠ التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة الامريكية (الملائمة، الصدق في التمثيل ....الخ)، أو مساهمته في زيادة جودة التقارير المالية.
- تتنوع الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية طبقا للفئات المستخدمة لتلك المعلومات، حيث

ستلبي تلك المعلومات اهداف تلك الفئات، فمثلا:

- ✓ تنظيم العلاقة بين جميع الأطراف المشاركة باي صفقة وفقا للزراعة التعاقدية، وبحيث يعرف كل طرف مشارك فيها ما له وما عليه في شكل تعبير كمي وقيمي ونتيجة ممارسته لنشاطه وفق الزراعة التعاقدية (من ربح او خسارة).
- ✓ المستثمرين بالقطاع الزراعي باستخدام الزراعة التعاقدية ..... سيحدد علاقتهم الحالية بالقطاع ومدى استمراريتهم من عدمه في تلك العلاقة.
- ✓ المستثمرين المرتقبين بالقطاع الزراعي باستخدام الزراعة التعاقدية ..... سيحدد علاقتهم المرتقبة بالقطاع.
- ✓ المدراء بالوحدات التابعة للقطاع الزراعي التي ستستخدم الزراعة التعاقدية ..... سيفقدون وظيفتهم إذا ما فشلت انشطتهم الذين يعملون فيها، وبالتالي يمكن الادارة من اتخاذ القرارات سواء قصيرة الاجل او طويلة الاجل السليمة التي تجنب تلك الوحدات من السير نحو الفشل وكذلك تغيير السياسات الزراعية واعادة صياغة برامج عمل زراعية جديدة وغيرها من الطرق الوقائية التي تجنب تلك الوحدات الفشل.
- ✓ صانعي السياسات الزراعية (وزارة الزراعة والري) ..... لان تعثر الوحدات التابعة للقطاع الزراعي اليمني التي ستستخدم الزراعة التعاقدية مكلف جدا.
- ✓ الهيئات الاشرافية (منها اللجنة الزراعية والسمكية العليا كجهة حكومية) ..... ترغب هذه الهيئات بقيام اداء وظيفتها المتمثلة بالرقابة على وجود نظام انتاج زراعي أمن(سيمكنها من التأكد من مدى سلامة الوضع الاقتصادي وسلامة ومتانة المركز المالي لتلك الوحدات التابعة للقطاع والتي ستستخدم الزراعة التعاقدية ومن ثم تحديد وقت التدخل السريع لتصحيح اوضاع تلك الوحدات تجنبا لحدوث أي ازمة قد تواجهها.
- ✓ الاجهزة الرقابية والتي منها الجهاز المركزي للرقابة والمراجعة والمحاسبين القانونيين ⟸ حيث ستعمل على تعزيز جودة أداء عملهم على الوحدات التابعة للقطاع الزراعي التي ستستخدم الزراعة التعاقدية عن طريق المعلومات التي يقدمها الاطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية، فيكون بمقدورها التحقق من قيام كل وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني بنشاطها بكفاءة عالية وانجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الاداء افضل المعلومات التي يمكن ان تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الفنية والادارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات التابعة للقطاع الزراعي اليمني التي ستستخدم الزراعة التعاقدية.
- ✓ المقرضين أو وشركات التامين ⟸يمكن هذه الجهات من التعرف على الاثار السلبية في حالة فشل الوحدات التابعة للقطاع الزراعي التي ستستخدم الزراعة التعاقدية وبالتالي ضمان القروض وفوائدها في مواعيد استحقاقها ومعرفة القيمة الائتمانية لحقوقها في حالة الفشل وايضا امكانية التامين على انشطة تلك الوحدات (ضد الآفات الزراعية ...الخ) ومدى استمرارها في النشاط الزراعي.
- ✓ الموردين لمتطلبات الانتاج الزراعي ⟸يمكن هذه الجهات من التعرف على الاثار السلبية في حالة فشل الوحدات التابعة للقطاع الزراعي التي ستستخدم الزراعة التعاقدية ومدى قدرتهم على سداد التزاماتهم تجاههم.

CC BY

- ✓ متخذ القرار وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وأيضا المحاسب القومي ⇦ ستمكنهم جميعا من المعلومات التي تهمهم كل في مجاله وما يخصه، فمثلا:
  - تأثيرها الاقتصادي: من خلال تحديد مقدار مساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحديد مصدر من مصادر الدخل الاستثمار، وتحديد مصدر لدعم موازنة الدولة، وتحديد مقدار التخفيض لفاتورة الاستيراد، وحماية المنتج الزراعي الوطني).
  - تأثيرها الاجتماعي: من خلالها يتم التعرف على مدى تحقيق الامن الغذائي، والقضاء على الفقر، الى جانب ذلك (من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء) كم وفرت الزراعة التعاقدية فرص للعمل وتشغيلها للعمالة، وتقليل البطالة.
  - تأثيرها البيئي: من خلال تحديد مساهمتها في حفظ التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وزيادة مساحة الأراضي الزراعية.
  - وتأثير أيضا المؤسسي وقطاعات الاعمال الخاصة والعامة: تحديد مقدار ومصدر التدفقات النقدية (حيث تعد الزراعة التعاقدية مصدر لزيادة دخلهم وتتيح لجميع أطرافها بالمشاركة الفعالة وتبادل الخبرات، وإيجاد بديل عن دعم الدولة للمزارعين في ظل الظروف الراهنة وانعدام دخل يدعم موازنتها.
  - كما ان تأثيرها سيمتد لمواجهة التحديات والمشاكل التي افرزتها الظروف الراهنة على اليمن ومواجهة التحديات المتمثلة بفشل القطاع الزراعي وسوء استخدام الأموال المتاحة لدعم انشطة ذلك القطاع.

ثانيا: النتائج التي استنتجت عن الدراسة النظرية والتطبيقية بوحدة الزراعة التعاقدية التابعة لقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية:

- ان الإطار المتكامل المقترح يوضح المعالجة المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية والتأثير الاقتصادي لتلك العمليات بطريقة واضحة وعلى أسس ثابتة دون ان يكون هناك اختلاف بين معدي التقارير المالية.
- الإفصاح عن معلومات كافية ومحددة في التقارير المالية لكافة مستخدميها، لتسهيل عملية فهم الأثر الاقتصادي والاجتماعي والبيئي....الخ لعمليات الزراعة التعاقدية.
- ان وجود اطار واضح للمعالجة المحاسبية لعمليات الزراعة التعاقدية، يشتمل على ما هو متعارف عليه ويمتد لما يمكن ابتكاره من عمليات أخرى ناتجة الزراعة التعاقدية والتي لم يتم تغطيتها بشكل مناسب في المعالجات الحالية، واهم ما في ذلك الاطار وجود دورة مستندية للزراعة التعاقدية تتضمن نماذج عقود وضمانات وسلاسل القيمة(ميزانية محصولية وعلى مستوى كل صنف سيتم التعامل معه وفقا للزراعة التعاقدية) ونماذج محاسبية تشكل دليل والية عمل لكل من سيستخدم الزراعة التعاقدية، من شأنها تعمل على تطمين كافة الأطراف المشاركة بالزراعة التعاقدية بان العمل منظم وليس عشوائي وتزيد من موثوقية الزراعة التعاقدية كمشروع قومي وبما يساعد في انجاحها في اليمن.
- توفير معلومات - تتوفر فيها خصائص جودة المعلومات المحاسبية - لمستخدمي الزراعة التعاقدية (مثل البائعين :المزارعين، المشتريين: تجارا محليين او مصدرين او مصنعين او غيرهم من الهيئات والكيانات، وحدة الزراعة التعاقدية-الجهة الوسيطة-التي ستبرم التعاقد مع كل من المشترين والبائعين، البنك مركز تجميع التمويلات لمشاريع الزراعة التعاقدية، شركات التامين التي ستؤمن على مخاطر الإنتاج الزراعي،...الخ) تتمتع بالملائمة مما يجعلها قادرة على تغيير قرار مستخدم المعلومات، والتأثير فيه، وتساعدهم في تقويم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقتهم الحالية أو تكوين علاقة جديدة، نتيجة توفر خاصية القدرة على التنبؤ والقدرة الارتدائية في تلك المعلومات.
- أيضا تمكين متخذي القرار المرتبطين بالزراعة التعاقدية من تحقيق أكبر فائدة مرجوة نتيجة توفير لهم معلومات تساعدهم في اتخاذ قرارت رشيدة وفي الوقت المناسب، كما أن تلك المعلومات تتمتع بخاصية التمثيل الصادق؛ كونها ستكون ذات درجة عالية من التطابق مع الظواهر المراد التقرير عنها وتصور جوهر الواقع التي تهدف إلى تقديمه نتيجة اتصاف تلك المعلومات بالاكتمال، وخالية من التحيز المتعمد

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

إلى حد ما للحصول على نتائج مفترضة من كل طرف مشارك في الزراعة التعاقدية وبأنها مجردة عن الأهواء واجتناب التحيز لا طراف على حساب أخرى من جهة أخرى، وعليه فان تلك المعلومات التي يوفرها ذلك الاطار المتكامل المقترح قابلة للمقارنة مما يجعلها تساعد مستخدميها على التعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين أداء الوحدة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة وبين أداء الوحدة نفسها والوحدات الأخرى التابعة للقطاع الزراعي اليمني التي ستستخدم الزراعة التعاقدية.

- سرعة الاستجابة في النظام المحاسبي لوحدة الزراعة التعاقدية لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية تحديدا الموجهة نحو الزراعة، مما يزيد من قدرة ذلك النظام ومخرجاته على تأدية الوظائف المطلوبة منه بما يلبي احتياجات ومتطلبات مستخدميه.
- توفير دليل فني يمكن من معرفة الانشطة الزراعية وانعكاسه في الميزانية المحصولية لكل صنف (سلسلة القيمة) وربط ذلك بدليل الحسابات ومن ثم النظام المحاسبي ومخرجاته لوحدة الزراعة التعاقدية وبما يعزز من جودة تقييم اداء تلك الوحدة.
- ان الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية سيفضي إلى:

✓ تقديم إطار للقياس والإفصاح عن عمليات الزراعة التعاقدية مما ينتج عنه زيادة الاتساق وقابلية المقارنة في مخرجات النظام المحاسبي لاي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني ستستخدم الزراعة التعاقدية.

✓ توسيع نطاق المحاسبة عن الزراعة التعاقدية ليشمل أغلب الأصول والالتزامات المالية وغير المالية لاي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني ستستخدم الزراعة التعاقدية.

- تعزيز جودة النظام المحاسبي ومخرجاته لاي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني ستستخدم الزراعة التعاقدية من خلال بناء نموذج لدليل الحسابات وبالتالي يفضي الى نموذج للقوائم المالية في تلك الوحدات.
- ان تقديم الإطار المتكامل المقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية سيدعم عملية التطوير والتحسين المستمر لتقييم الاداء على مستوى الوحدة التي ستستخدم الزراعة التعاقدية، ثم وصولا للتقييم الشامل للقطاع الزراعي اليمني ككل وسيحقق جملة من الاهداف نتيجة تطبيقه من قبل أي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني والتي منها:

✓ معرفة مستوى انجاز الوحدة التابعة للقطاع الزراعي للوظائف المكلفة بأدائها مقارنة بتلك الوظائف المدرجة في خطتها.

✓ الكشف عن اماكن الخلل والضعف في نشاط الوحدة التابعة للقطاع الزراعي واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها وارشاد المنفذين الى وسائل تلافيها مستقبلاً.

✓ تحديد مسؤولية كل مكون في الوحدة عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الزراعي الذي يضطلع به وذلك من خلال قياس انتاجية كل مكون من المكونات التابعة لتلك الوحدة وتحديد انجازاته سلباً او ايجاباً الامر الذي من شأنه خلق منافسه بين المكونات باتجاه رفع مستوى اداء الوحدة.

✓ تحديد مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقه رشيدة تحقق عائداً أكبر بتكاليف اقل وبنوعيه اجود.

- تصحيح سلاسل القيمة (الميزانية التقديرية المحصولية لكل صنف سيتم بناء عليها استخدام الزراعة التعاقدية لإنتاجه) ووضع مؤشراتها في المسار الذي يوازن بين الطموح والامكانيات المتاحة حيث تشكل نتائج تقييم الاداء قاعده معلوماتية كبيره في رسم السياسات والخطط البعيدة عن المزاجية والتقديرات غير الواقعية.
- تقديم تصوراً عاماً للقيادة العليا في الجمهورية اليمنية عن اداء الأنشطة الزراعية التي ستستخدم الزراعة التعاقدية في الاقتصاد الوطني وبما يمكنها من اجراء مراجعه تقييمية شامله تساعد على الارتقاء بالقطاع الزراعي اليمني ومن ثم الاقتصاد الوطني نحو الافضل.

CC BY

- ان التوصل الى إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية في أي وحدة تابعة للقطاع الزراعي اليمني سيشكل نواة ومدخل لتعزيز جودة المعلومات التي تحدد قيمة ونسبة مساهمة دخل تلك الوحدة الذي يمثل أحد اهم مصادر الدخل للجمهورية اليمنية.
- منح جميع اصحاب المصالح (ذوي العلاقة بالزراعة التعاقدية) القدرة على تقييم وحدة الزراعة التعاقدية بقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية كون تلك الوحدة وجميع الوحدات التي ستستخدم هذا الإطار سيكون لها دور في تحسين وتعظيم دخل القطاع الزراعي اليمني والذي سينعكس على دخل الجمهورية اليمنية.
- تحقيق اهداف اصحاب المصالح الذين يجمعهم اهتمام مشترك للتعرف على أداء وحدة الزراعة التعاقدية بقطاع الإنتاج الزراعي والحيواني بالمؤسسة الاقتصادية اليمنية والوحدات التابعة للقطاع الزراعي اليمني التي ستستخدم الزراعة التعاقدية حول سلامة ومتانة المركز المالي لتلك الوحدات، حيث ان الإطار يعد اداة هامة للجميع.

ومن خلال ما سبق، وبناء على النتائج السابقة يقدم الباحث التوصيات التالية:

- يجب على اللجنة الزراعية والسمكية العليا اليمنية باعتبارها الجهة المشرفة على الزراعة التعاقدية وجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين والجهات ذات العلاقة ادراج موضوع الزراعة التعاقدية على قائمة الأولويات لإصدار معيار محاسبي يسهم في توفير المعلومات المحاسبية لمختلف الأطراف، ويمكن الاسترشاد بهذه الدراسة باعتبارها نواة لإصدار معيار محاسبي يساهم في توفير الارشادات اللازمة لإعداد التقارير المالية لمختلف الأطراف المشاركة في عمليات الزراعة التعاقدية.
- تطوير القوانين المنظمة للزراعة التعاقدية والعلاقات الناشئة عن عملياتها بين مشتركيها(الأطراف المشاركة فيها)، مع مراعاة تبسيط القوانين والتشريعات حتى يمكن الاستفادة منها، كما يجب ان تراعي الأطراف المشاركة بالزراعة التعاقدية التي يجب ان تستفيد من قانون الزراعة التعاقدية في اليمن.
- الاهتمام بالرقابة المحاسبية على مختلف الأطراف المشاركة في عمليات الزراعة التعاقدية حتى يتم تجنب التلاعب في تحديد الأرباح او الخسائر الناتجة عن العقود والاتفاقيات التي يمكن ابرامها على الزراعة التعاقدية، وحتى يستمر هذا المشروع القومي ويكتب له الاستمرار في تحقيق الاكتفاء الزراعي وتنشيط القطاع الزراعي اليمني.
- اجراء المزيد من البحوث التطبيقية على واقع المحاسبة عن الزراعة التعاقدية لتحديد أوجه القصور واجراء التطوير اللازم، وعلى سبيل المثال معوقات ومشكلات التطبيق للمحاسبة عن عمليات الزراعة التعاقدية، والرقابة والمراجعة والضبط الداخلي لعمليات الزراعة التعاقدية، الإفصاح عن مخاطر الزراعة التعاقدية.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

الأمم المتحدة. (٢٠١١). "الحق في الغذاء" نيويورك، مذكرة الأمين العام، الدورة السادس والستون البند٦٩(ب)، 28-1:((262 /A/66.

الحساني وعد، خولة حمدان. (٢٠١٧). دور معايير المحاسبة والتدقيق والتمويل المالي في الرقابة على النشاط الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة". ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد (٣٩)، ٦٥-٨٨.

قدور اشواق، وبوبكر شماخي. (٢٠٢٠). المحاسبة في النشاط الزراعي: دراسة تحليلية مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم ٤١ والنظام المحاسبي المالي الجزائري"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد الحادي والعشرون، العدد (١):٢٩-٤٨.

مرسي، نبيل. (٢٠٠٦). " تطبيق نموذج حلقة القيمة في مجال إدارة المعرفة ". ورقة بحثية جامعة الإسكندرية،، ١-٣٥.

معهد التخطيط القومي. (٢٠١٩). " الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية". جمهورية مصر العربية:، ص١-١٦٨.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة-الفاو" .(2016) .الزراعة التعاقدية من اجل شركات أفضل بين المزارع وقطاعات الاعمال .-تجربة بنك التنمية الاسيوي في الصين.48-1 ,

منى حمد. (٢٠١٣). أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي: دراسة تحليلية مقارنة للمعيار المحاسبي الدولي رقم٤١ والقاعدة المحاسبية العراقية رقم ١١". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد السادس والثلاثون، ٣٣٧-٣٥٧.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

Al-Adly, M.; I, Al Saabry. (2019). " Fair Value as a Basis for Valuation of Biological Assets (Applied Study in the Al kafeel Co. For General Investments)",. Journal of University of Babylon for Pure and Applied Sciences,, Vol. (27), No. (6):135:160.

Earth Security Group. (2018). "A Framework for Sustainability Innovation in Agri-business", . Geneva: Swiss Agency for Development and Cooperation- SDC: , 7-8.

Eaton, C., & A, S. (2001). "Contract Farming - partnerships for Growth: A Guide". FAO AGRICULTURAL SERVICES BULLETIN 145:, 1-182.

FAO. (2018). "International Symposium on Contract Farming and other inclusive business models", Zimbabwe: FAO, SMAIAS and IISD (http://www.fao.org).

M. Fischer و ،Marsh. T " .(٢٠١٣) .Biological Assets: Financial Recognition and Reporting Using US and International Accounting Guidance . ,"Journal of

CC BY

Accounting and Finance vol. 13(2.٧٤-٥٧ ،: (

Marsh, T., & Fischer, M. (2013). " Accounting for Agricultural Products: US Versus IFRS GAAP", . Journal of Business & Economics Research – February 2013 Volume 11, Number 2:, 78-88.

Mhondoro, G. (2018). " Accounting for technical efficiency differentials among smallholder contract tobacco farmers in Hurungwe, Zimbabwe: impact of self-selection bias in contract participation". Submitted in partial fulfilment of the requirements for the deg MSc Agric, University of Pretoria:, 1-123.

Minot, N.; Sawyer, B. (2016). " Contract farming in developing countries: Theory, practice, and policy implications ", Publisher(s):. International Food Policy Research Institute (IFPRI). Open Access | CC-BY-NC-ND-4.0:, 1-29.

Miyata, S., Minot, N., & Hu., D. (2009). "Impact of Contract Farming on Income: Linking Small Farmers, Packers, and Supermarkets in China ". World development, 37(11):, 1781-1790.

Murekezi, P., & Menezes, N. R. (2018). "Contract Farming and Public-private partnerships in Agriculture: lessons learned from East African countries",. Rome: FAO: , l-10.

Plus, Projects IAS. (2021.). Fair value measurement issues in agriculture",. https://www.iasplus.com/en/projects/completed/assets/project145, IAS 41.

Sayekti1, Y., Irmadariyani1, A. A., & D, S. (2018). The Implementation of Accounting Standards for Agriculture (Psak 69): The Analysis of Companies' Readiness",. International Journal of Accounting and Taxation,, Vol. (6), No. (2): 23-28.

Seba, S. (2016). " Impact of Contract Farming on Smallholders in Ethiopia: The Case of Chickpea Growers ". A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the Degree of Master of Commerce (Agricultural), Lincoln University:, 1-102.

Smaller, C., & Brewin, S. (2018). "Modell Agreement for Responsible Contract Farming". FAO. Rome, FAO:, 1-2.

Viinikaien, T. (2018). "Enabling Regulatory Frameworks for Contract Farming". FAO. Rome:, 1-9.

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

ملاحق البحث

قائمة استبيان

ما زالت ممارسة عمليات الزراعة التعاقدية في الجمهورية اليمنية في طور التكوين، لذا سعت الدولة في الآونة الأخيرة لتفعيل هذا النشاط كمشروع قومي، ودعيت انا لإعداد نظام متكمل لتنظيم معاملات الزراعة التعاقدية والذي تحمل نصوصه إطار متكامل لتنظيم معاملات الزراعة التعاقدية بطلب من اللجنة الزراعية والسمكية العليا لتنظيم معاملات الزراعة التعاقدية والجهات التي من الممكن ان تشارك في ذلك النشاط بقصد تنشيط القطاع الزراعي اليمني.

ومن ثم فان ممارسة نشاط الزراعة التعاقدية من المفترض ان تصبح واقعا ملموسا في السوق الزراعي اليمني،

وتعرف الزراعة التعاقدية بانها" عملية منتظمة تتم بين مجموعة من الأطراف(مشتركيها)، ينتج عنها صفقة (انتاج زراعي أو حيواني أو داجن أو سمكي)، يتم تنفيذها عبر وحدة الزراعة التعاقدية التي تقوم بدور الوسيط بين المشتري(التاجر الذي يلتزم بالتمويل لتلك الصفقة بموجب عقد مستقل يتم بينه وبين وحدة الزراعة التعاقدية) كطرف اول و والبائع(المزارع الذي يلتزم بموجب عقد مستقل بينه وبين وحدة الزراعة التعاقدية بالتوريد طبقًا للكميات والأصناف والجودة والسعر وغيرها من الشروط المتفق عليها بالعقد) كطرف ثاني، وتتم تلك الصفقة بين اطرافها بموجب عقود قانونية بمقتضاها تقوم وحدة الزراعة التعاقدية بمهام تسجيل وتحديد الحقوق والواجبات لكل طرف، والتوعية والإرشاد والتوجيه والاشراف والرقابة على عملية الزراعة التعاقدية، ووضع نماذج استرشادية للعقود المشار إليها، وإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات لجميع الاطراف المرتبطة بالزراعة التعاقدية(والذين منهم أيضا: البنك مركز تجمع التمويل للصفقة- شركة التأمين التي ستغطي المخاطر التشغيلية الزراعية- مكاتب الزراعة بالمحافظات ممثل وحدة الزراعة التعاقدية – قطاع التسويق بوزارة الزراعة – مؤسسة بنيان المسؤولة عن المسح الزراعي ومدخلات صناعة قرار وحدة الزراعة التعاقدية – مصلحة الجمارك ...الخ) والفصل في المنازعات التي تنشأ عن تفسير أو تنفيذ عقود الزراعة التعاقدية أو بسببها، عن طريق التحكيم متى تضمنت تلك العقود شرط اللجوء إلى التحكيم لدى الوحدة.

وقد يترتب على عمليات الزراعة التعاقدية الدخول في عقود او اتفاقيات مما يترتب عليها اثار محاسبية سواء من ناحية تحديد طبيعة تلك العمليات وكيفية التقرير عنها في قائمة المركز المالي، وكيفية تحديد أرباح او خسائر تلك العمليات، هذا بالإضافة الى كيفية الإفصاح عن جميع العناصر المشار اليها وعن الاتفاقيات التي قد تشاء بين مختلف الأطراف المشاركة واثارها المالية

لذا يقوم الباحث بدراسة عن موضوع المحاسبة عن الزراعة التعاقدية بعنوان (إطار متكامل مقترح للمحاسبة عن الزراعة التعاقدية كمدخل لتطويرالقطاع الزراعي اليمني دراسة تطبيقية، اختيارية) وهذا الاستبيان موجه للسادة مستخدمي ومعدي التقارير المالية وكذلك جهات أخرى منها اشرافية كاللجنة الزراعية والسمكية العليا ورقابية كالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمحاسبين القانونيين، بهدف التعرف على

CC BY

وجهة النظر بشان أهمية الاطار المتكامل المقترح في توفير المعلومات المحاسبية عن الزراعة التعاقدية في السوق الزراعي اليمني واثر ذلك على تنشيط القطاع الزراعي اليمني.

وإذ نشكر لكم تعاونكم الصادق سلفا في معاونة الباحث في العمل على خدمة البحث العلمي.
تقبلوا خالص التحية والتقدير

الباحث
إبراهيم احمد عبدالله شريم
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء
عميد كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء السابق

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

بيانات خاصة بالمقدم اليهم قائمة الاستبيان:

الاسم/.....(يمكن عدم ذكره)

اسم المكان الذي تعمل به/.....

الوظيفة الحالية/.....

السؤال الأول:

هل المعلومات المحاسبية والقانونية والادارية تمثل متطلبات لسوق القطاع الزراعي اليمني اللازمة لتطبيق عمليات الزراعة التعاقدية، وذلك من منطلق كونها أساس فهم الممارسات المحاسبية والإدارية ومنبع الاجراءات الرقابية على عمليات الزراعة التعاقدية وانشطتها؟

1- معلومات عن حجم وطبيعة عمليات الزراعة التعاقدية وعلى مستوى كل صنف او منتج زراعي من خلال تتبع الدورة المستندية ومكوناتها والتي منها العقود (الاتفاقات) المبرمة من قبل وحدة الزراعة التعاقدية مع البائع (المزارع) من جهة، ومن جهة أخرى مع الممول (المشتري – التاجر – المستثمر). نعم ☐ لا ☐

2- معلومات عن الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة) على مستوى كل صنف او منتج زراعي والتي من خلالها سيتم تحديد الأنشطة التي ستتم خلال دورة حياة ذلك المنتج (الصنف)الزراعي، وبالتالي ستنعكس في معالجات محاسبية. نعم ☐ لا ☐

3- معلومات عن المكاسب او الخسائر الناتجة عن عمليات الزراعة التعاقدية. نعم ☐ لا ☐

4- معلومات عن الموقف المالي لوحدة الزراعة التعاقدية واي وحدة من القطاع الزراعي تستخدم الزراعة التعاقدية. نعم ☐ لا ☐

5- معلومات عن نوع الأصناف او المنتجات الزراعية واسعارها حين تسليمها لوحدة الزراعة التعاقدية من البائع(المزارع)، وتسليمها من قبل الوحدة للممول(المشتري– التاجر– المستثمر) نعم ☐ لا ☐

6- معلومات عن بضاعة الزراعة التعاقدية وكيفية تحديد قيمتها. نعم ☐ لا ☐

7- معلومات عن الدورة المستندية المحاسبية لتعاقدات الزراعة التعاقدية، والعقود (الاتفاقات)المبرمة بين الأطراف المشاركة في تلك العمليات والضمانات اللازمة للدخول فيها والهيكل التنظيمي والمهام والاختصاصات لكل مكوناته التابع لوحدة الزراعة التعاقدية. نعم ☐ لا ☐

8- معلومات عن الموقف المالي لمديني الزراعة التعاقدية (البائع – المزارع). نعم ☐ لا ☐

CC BY

9- معلومات عن الموقف المالي لدائني الزراعة التعاقدية (الممول–المشتري– التاجر – المستثمر). نعم ☐ لا ☐

10- معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة من الممول(المشتري– التاجر – المستثمر)والتدفقات النقدية الخارجة المسلمة في شكل أقساط للبائع (المزارع) خلال دورة حياة المنتج (الصنف) الزراعي وكيفية التصرف فيها بناء على الميزانية المحصولية (سلسلة القيمة) على مستوى كل صنف او منتج زراعي والعقود (الاتفاقات) المبرمة بين الأطراف المشاركة في عمليات الزراعة التعاقدية. نعم ☐ لا ☐

السؤال الثاني:

ماهي الطريقة المناسبة لتقييم الأصول والالتزامات المرتبطة بالزراعة التعاقدية (بضاعة، مديني، دائني – الزراعة التعاقدية) من وجهة نظركم؟

1- القيمة العادلة. ☐

2- القيمة الدفترية. ☐

السؤال الثالث:

ماهي الطريقة المناسبة لتحديد مكاسب او خسائر عمليات الزراعة التعاقدية من وجهة نظركم؟

1- الفرق بين القيمة البيعية والتكلفة التاريخية. ☐

2- بالفرق بين القيمة البيعية والتكلفة التاريخية بعد إعادة تقييمها وفقا للقيمة العادلة. ☐

السؤال الرابع:

ما هي المعلومات الواجب الإفصاح عنها لعمليات الزراعة التعاقدية؟

١. الإفصاح عن نوع الأصول والميزانية المحصولية (سلسلة القيمة) على مستوى كل صنف او منتج زراعي والتي من خلالها سيتم تحديد الأنشطة التي ستتم خلال دورة حياة ذلك المنتج (الصنف).

هام جدا. ☐ هام. ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ ليس له دور. ☐

2. الإفصاح عن طبيعة عمليات الزراعة التعاقدية.

هام جدا. ☐ هام. ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ ليس له دور. ☐

3. الإفصاح عن الأصول والالتزامات المرتبطة بالزراعة التعاقدية (بضاعة، مديني، دائني – الزراعة التعاقدية) وكيفية تقييمها.

هام جدا. ☐ هام. ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ ليس له دور. ☐

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175

4. الإفصاح عن مكاسب او خسائر عمليات الزراعة التعاقدية:

هام جدا. ☐ هام. ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ ليس له دور. ☐

5. الإفصاح عن المعلومات النسبية والمعلومات الإدارية بجانب المعلومات السعرية (سعر الشراء لبضاعة الزراعة التعاقدية الناتج عن تعامل وحدة الزراعة التعاقدية مع البائع – المزارع، وسعر البيع لبضاعة الزراعة التعاقدية المسلمة للممول– التاجر– المستثمر) مع ملاحظة اختلاف المعلومات الواجب الإفصاح عنها طبقا لنوع التعاقدات– الاتفاقات (وعلى مستوى كل صنف او منتج زراعي والتي لها ميزانية محصولية مستقلة– سلسلة قيمة مستقلة عن بقية الاصناف او المنتجات) المبرمة في ظل الزراعة التعاقدية.

هام جدا. ☐ هام. ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ ليس له دور. ☐

6. الإفصاح عن التعاقدات (اتفاقات) بين مختلف الأطراف المشاركة في الزراعة التعاقدية:

هام جدا. ☐ هام. ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ ليس له دور. ☐

7. الإفصاح عن الحقوق التعاقدية مع الأطراف الأخرى غير العقود الأساسية (البائعين – المزارعين– والمشتريين – الممولين) مثل: اقساط التامين، حصة مكاتب الزراعة، حصة الدعم الفني....الخ.

هام جدا. ☐ هام. ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ ليس له دور. ☐

السؤل الخامس:

هل ترون ان الإطار المقترح يوفر المعلومات المحاسبية الملائمة لتنشيط سوق الزراعة التعاقدية بالجمهورية اليمنية؟

- بدرجة كبيرة جدا. ☐
- بدرجة كبيرة. ☐
- بدرجة متوسطة. ☐
- درجة منخفضة. ☐
- لا يوفرها على الاطلاق. ☐

السؤال السادس:

هل تحقق المعلومات المشار اليها عن الزراعة التعاقدية المزايا التالية؟

1– التأثير الاقتصادي.

بدرجة كبيرة جدا ☐ بدرجة كبيرة ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ لا يحققها على الاطلاق ☐

2– البساطة والوضوح.

بدرجة كبيرة جدا ☐ بدرجة كبيرة ☐ متوسط الاهمية. ☐

CC BY

قليل الاهمية. ☐ لا يحققها على الاطلاق ☐

3- الاسترشاد به لإصدار معيار محاسبي.

بدرجة كبيرة جدا ☐ بدرجة كبيرة ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ لا يحققها على الاطلاق ☐

4- إمكانية عقد المقارنات.

بدرجة كبيرة جدا ☐ بدرجة كبيرة ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ لا يحققها على الاطلاق ☐

5- إمكانية تطويره(المرونة).

بدرجة كبيرة جدا ☐ بدرجة كبيرة ☐ متوسط الاهمية. ☐

قليل الاهمية. ☐ لا يحققها على الاطلاق ☐

السؤال السابع:

هل ترون ان الإطار المتكامل المقترح من الممكن ان يؤثر على القطاع الزراعي اليمني؟

- نعم. ☐
- لا. ☐
- لا اعرف بالضبط. ☐

السؤال الثامن:

لتأكيد إجابة السؤال السابق عن مدى أهمية معلومات الإطار المتكامل المقترح للقطاع الزراعي اليمني ومدى تأثيره على زيادة منفعة التقارير المالية؟

- هام جدا. ☐
- هام. ☐
- متوسط الأهمية. ☐
- قليل الأهمية. ☐
- ليس له دور. ☐

IJAMS
Print ISSN: 2834-8923
Online ISSN: 2832-8175